جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)

إعداد
محمد عبد اللطيف محمد صالح

إشراف
د. صقر الجبالي
د. عبد الرحيم الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التَّخطيط والتَّنمية السياسيَّة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2022م

دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)

إعداد

محمد عبد اللطيف محمد صالح

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/09/27م، وأجيزت:

د. صقر الجبالي	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. عبد الرحيم الشوبكي	التوقيع
المشرف الثاني	
د. نايف جراد	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. ياسل منصور	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهْدَاء

أهدي ما وفقني ربي له من جهد إلى المعلم الأول– سيد الأوّلين والآخرين–

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلَّم

إلى من أحاطتني بالرّعاية، وسهرت على تنشئتي، وأحاطتني بالحب والعطاء..

إلى أمي.

إلى من أفنى عمره من أجلي، ووضعني على طريق العلم والمعرفة.. من تعب وسهر من أجل راحتي... إلى أبي رحمه الله.

إلى شركاء طفولتي وأجمل أيامي، إلى أشقائي الأعزاء وشقيقاتي الغاليات.

إلى حبيبتي وشريكة عمري وأيامي زوجتي الحبيبة.

إلى هبة ربي ابني عبد الله، وابنتي رغد

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى زملائي الأعزاء.

الشّكر والتّقدير

أتقدَّم بالحمد والشكر لله تعالى الذي أعانني على إتمام هذه الدّراسة وتوفيقي إلى ما هــو خيــر، وأتقــدَّم بالشكر الجزيل للدكتور المشرف على هذه الرسالة د: صقر الجبالي، والدكتور عبد الــرحيم الشــوبكي اللذين لم يئلا جهدًا في مساعدتي وتوجيهي وتشجيعي، فلهما كل الاحترام والتقدير.

وجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، وأخيرا أتوجَّه بالشكر الجزيل لكل من ســاهم فــي إنجاح هذه الرّسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشـــارة اليـــه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: محمد عبد الرحمن محمد صالح

التوقيع: _____

التاريخ: ٢٠/١٢/٢٠٢٠

فهرس المحتويات

الإهْدَاء ..... ج

الشّكر والتّقدير..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات..... و

الملخَّص..... ط

الفصل الأوَّل: الإطار العام للدّراسة 1

1.1 مقدَّمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها..... 4

1.3 فرضيات الدّراسة..... 6

1.4 أهداف الدّراسة 6

1.5 أهميَّة الدّراسة 7

1.6 منهجيَّة الدّراسة وأدواتها..... 7

1.6.1 منهجيَّة الدّراسة 7

1.6.2 أدوات الدّراسة 9

1.7 حدود الدّراسة 9

1.8 الدّراسات السّابقة 10

1.9 تعقيب على الدّراسات السَّابقة..... 13

1.10 مصطلحات الدّراسة..... 14

الفصل الثاني: الإطار النَّظري..... 16

2.1 تمهيد 16

2.2 مفهوم الدّبلوماسية وتطورها التّاريخي..... 16

2.2.1 مفهوم الدّبلوماسية 16

2.2.2 التَّطور التَّاريخي للدّبلوماسيَّة 21

2.3 مصادر الدّبلوماسية 24
2.3.1 العرف 24
2.3.2 المعاهدات والاتفاقيات الدَّوليَّة 24
2.3.3 آراء فقهاء القانون الدّولي والدّبلوماسية 25
2.3.4 المؤتمرات الدَّوليَّة الخاصة بالدّبلوماسية 25
2.4 خصائص الدّبلوماسية 26
2.5 أنواع الدّبلوماسية 26
2.5.1 المفاوضات 26
2.5.2 دبلوماسيَّة القمَّة أو المباشرة 28
2.5.3 دبلوماسية المؤتمرات 30
2.5.4 الدّبلوماسية الثّنائيّة 31
2.5.5 الدّبلوماسية الوقائيَّة وحفظ السلام 31
2.5.6 الدّبلوماسية الشَّعبيَّة 32
2.5.7 الدّبلوماسية الرَّقميَّة 33
2.6 نظريات الدّبلوماسية 33
الفصل الثَّالث: الدّبلوماسية الفلسطينيَّة: النشأة والتطور والأهداف 39
3.1 تمهيد 39
3.2 السَّرديَّة التَّاريخيَّة لنشأة الدّبلوماسية الفلسطينيَّة 40
3.2.1 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة قبل إنشاء منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة 40
3.2.2 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1964–1967) 42
3.2.3 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1968–1974) 46
3.2.4 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1974–1989) 50
3.2.5 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1990–2012) 57
3.3 التَّمثيل الدّبلوماسي الفلسطيني 63
3.4 الدور الدّبلوماسي لمؤسسات السّلطة الوطنيّة 68

3.4.1 وزارة التَّخطيط والتّعاون الدّولي..... 68
3.4.2 وزارة الشؤون الخارجيَّة 70
3.5 أهداف الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة 73
الفصل الرابع: دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة 78
4.1 تمهيد 78
4.2 العمل الدّبلوماسي الفلسطيني وتأثيره في الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة 78
4.2.1 الحصول على صفة الدّولة مراقب..... 80
4.2.2 الانضمام إلى المعاهدات والمنظّمات الدَّوليَّة 83
4.3 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمعاهدات والمنظَّمات الدَّوليَّة والحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة 85
4.3.1 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة..... 86
4.3.2 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمنظَّمات والمؤسسات الدَّوليَّة للموقف الدّولي اتجاه القضيَّة الفلسطينيَّة..... 89
4.4 التَّحديات التي تواجه الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسميَّة في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة 94
4.4.1 التَّحديات الدَّاخليَّة الفلسطينيَّة..... 94
4.4.2 التّحديات العربيَّة والإقليميَّة..... 99
4.4.3 التَّحديات الدَّوليَّة..... 100
الفصل الخامس: النتائج والتَّوصيات 102
5.1 النَّتائج 102
5.2 التَّوصيات 104
المراجع العلمية 105
الملاحق 114
Abstract ..... b

دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)

إعداد

محمد عبد اللطيف محمد صالح

إشراف

د. صقر الجبالي

د. عبد الرحيم الشوبكي

الملخَّص

هدفت هذه الدّراسة إلى التَّعرف على دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة بين عامي (2012–2021)، من خلال استخدام المنهج التَّاريخي والمنهج الاستشرافي، من خلال أداة الوصف والتَّحليل وأداة المقابلة.

نتائج الدّراسة: خرجت الدّراسة بعدة نتائج أبرزها: واجهت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عدَّة تحديات على المستوى الدَّاخلي، من أبرزها الانقسام الفلسطيني، ونقص الخبرات لدى الطاقم الدّبلوماسي، والاحتلال الإسرائيلي الذي يُعيق أيَّ تحرك فلسطيني للحصول على حقوقه، وعلى المستوى الدَّولي تبرز العديد من التَّحديات المتعلّقة بالعمل الدّبلوماسي الفلسطيني، ومن أهمّها أحادية القطبيَّة والمتمثّلة في الولايات المتّحدة، والتي تسيطر على القرار الدَّولي، وانحيازها الكامل لإسرائيل في المجالات كافّة، كما عزَّزت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة من خلال الحصول على دولة مراقب في الأمم المتّحدة، والانضمام إلى المنظَّمات والمعاهدات الدَّوليَّة.

وأوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة توحيد العمل الدّبلوماسي الفلسطيني الرَّسمي مع ما يُعرف بالدّبلوماسية الشَّعبيَّة، من خلال تقوية أواصر العلاقة، وتوحيد الجهود مع الجاليات الفلسطينيَّة في دول العالم، ووضع خطة عمل للدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة ترتكز على بناء علاقات وطيدة مع الدول والمنظمات العالمية كافّة؛ لتعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، وعلى الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عدم التَّدخل

في الصراعات الدّوليَّة والإقليميَّة القائمة حتى لا تخسر علاقاتها مع بعض الدّول، والنأي بالنفس عن أي صراع دولي أو إقليمي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الفلسطينية؛ الموقف الدولي؛ القضية الفلسطينية.

الفصل الأوَّل

الإطار العام للدّراسة

1.1 مقدَّمة الدراسة

عبر التاريخ مارست الشعوب الدّبلوماسية كوسيلة للتَّواصل فيما بينها، فبعد أن بدأت الدّول والحضارات بالنهوض، كانت الوسيلة البدائية للإنسان في حلّ النزاعات هي الحرب والقتال، ومع تطور الزمان ظهرت الحاجة إلى وجود الدّبلوماسية فيما بين الشعوب والحضارات كطريقة للتواصل لحل المشاكل والنّزاعات فيما بينها، وكمحاولة لتجنّب الحروب وآثارها، حتى باتت الدّبلوماسية مع تقدّم الزمان إحدى الطرق المتحضّرة للتَّواصل فيما بين الدول، والتفاوض لحل النزاعات والخلافات، بل وتطوير ذلك إلى التَّعاون في المجالات كافّة، وإنشاء اتفاقيات ومعاهدات ملزمة لجميع الدّول في هذا المجال؛ كاتفاقية فيينا للعلاقات الدّبلوماسية التي أنشأت عام 1961، واتفاقيَّة فيينا للعلاقات القنصليَّة التي تلتها في عام 1963، وغيرها من الاتفاقيات.

تقوم الدّبلوماسية بدور مهم في نطاق العلاقات الخارجيَّة وتدعيمها، فيما يمكن التَّوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النَّظر المتباينة عبر الحوار دون اللجوء إلى وسائل الإكراه، كما يمكن بواسطتها للدّولة أن توطد مركزها وتعزّز نفوذها في مواجهة الدّول الأخرى، وأسوة بالدّول سعت حركات التَّحرر الوطني في ممارستها لدبلوماسية التَّحرر، إلى الدّخول في لعبة التوازنات الدَّولية لصوغ شبكة من العلاقات تمدها بالشَّرعيَّة، بحكم تمتعها باعتراف دول ومنظمات إقليميَّة ودوليَّة[1].

وتعدُّ الدّبلوماسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجيَّة المهمَّة والفعالة، فمن خلالها تتم معالجة العديد من المسائل ذات الطبيعة السياسيَّة والاقتصاديَّة بين الدّول المختلفة؛ ومن خلالها يتمّ التَّوفيق بين مصالح الدّول المتعارضة ووجهات نظرها المختلفة، فضلاً عن ذلك، تلعب الدّبلوماسية دورًا رئيسًا

[1] بضري، فاطمة، دبلوماسية التحرر الفلسطينيَّة، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن، عدد2، 2014، ص206

فـــي تسوية المنازعات الإقليمية والدَّوليَّة، وإيجاد جو من العلاقات الوديَّـــة بـــين الـــدّول المختلفـــــة، وتستطيع كل دولة من خلال الدّبلوماسية، تدعيم مكانتها الدَّوليّة وتعزيز نفوذها فـــي مواجهـــة الـــدّول الأخرى، إذ تشير الدّبلوماسية الى مجموعة من المفاهيم، والقواعـــــد، والإجـــــراءات، والمراســـــم، والمؤســـسات، والأعراف الدَّوليَّة التي تنظّم العلاقات بـــين الـــدّول والمنظَّمـــات الدَّوليَّـــة والممثلـــين الدّبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا الأمنيَّة والاقتصاديَّة والسّياسات العامة الخاصة بها، وللتوثيـــق بـــين مـــصالح الدّول بواسطة الاتصال، والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسيَّة، وعقـــــد الاتفاقـــــات والمعاهـــدات الدَّوليَّة التي تتم بالاتفاق ما بين الأطراف.

وبناءً على ما سبق تعتبر الدّبلوماسية إحدى الوسائل المهمَّة لتنفيذ السياسة الخارجيَّة لأي دولة وتحقيـــق أهدافها، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، كالقوة العسكريَّة والأدوات الاقتصاديَّة والإعلاميَّة، وفي الحالة الفلسطينيَّة اكتسبت في العقود الثلاث الأخيرة أهميَّة خاصة واستثنائيَّة، منذ أن دخلت منظَّمـــة التَّحريـــر الفلسطينيَّة باب المفاوضات لحلّ القضيَّة الفلسطينيَّة، ومنذ إعلان الدّولة الفلسطينيَّة مـــن قبـــل المجلـــس الوطني الفلسطيني عام 1988، حيث نشطت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تجاه الدّول المـــؤثّرة فـــي عمليَّـــة السلام، بخاصة الولايات المتّحدة الأمريكيَّة، والاتحاد السوفييتي سابقًا والدّول الأوروبيَّة.

وقد زاد هذا النشاط بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة وحكومـــة إســـرائيل عـــام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينيَّة، بهدف التأثير على تلك الدول في جوانب عدة، أهمها: تأمين دعمهـــا وتفهمها للموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينيَّة الإسرائيلية ومراحلها، وكذلك تأمين دعمها المالي للخزينة الفلسطينيَّة من جانب، وللبرامج التَّنمويَّة في فلسطين من جانب آخر، ودعم مؤسســـات الســـلطة الفلسطينيَّة.

ومع توقف المفاوضات بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل منذ العـــام 2010، اتَّجهـــت السّـــلطة الفلسطينيَّة للحراك الدّبلوماسي الفلسطيني على الساحة الدَّوليَّة، خاصة مع قرار القيادة الفلسطينيَّة التَّوجه

إلى الأمم المتّحدة، ونيل الاعتراف الدولي بفلسطين "كدولة مراقب غير عضو" في الأمم المتّحدة، في ظلّ التَّعنت الإسرائيلي في التَّعاطي مع مبادرات السلام المطروحة كافّة، ورفضها للقرارات الأمميَّة المتعلّقة بالقضيَّة الفلسطينيَّة، ورفض الطرف الإسرائيلي لفكرة حلّ الدَّولتين على خطوط الرابع من حزيران للعام 1967، وبالتالي أضحت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة أمام تحدي كبير يقع على عاتقها، لشرح وجهة النَّظر الفلسطينيَّة المتعلّقة بحلّ القضيَّة الفلسطينيَّة، وتطابق الموقف الفلسطيني مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتّحدة وغيرها من المؤسسات الدَّولية، وأنَّ الطرف الإسرائيلي هو من يعطّل وينسف كلّ مسارات الحل التفاوضي.

لقد كان للدبلوماسية الفلسطينيَّة محدّدات وخصوصيات تميّزها عن الدّول والكيانات الأخرى التي تمارس العمل الدّبلوماسي، فقد تميَّزت هذه الدّبلوماسية بنوع من الحراك الإجباري في مجالات تقع في إطار الكفاح والنّضال المشروع في مجابهة المحتل، وهنا يمكن توصيف الدّبلوماسية بأنَّها أقرب إلى إدارة الأزمات إذ صاحب العمل الدّبلوماسي الفلسطيني على الدّوام أزمات طاحنة، ومحطات نضاليَّة صعبة، تطلَّبت نشاطًا دبلوماسيًّا دؤوبًا ومتواصلًا للتَّعامل مع تلك الأزمات، في ظلّ كون القضيَّة الفلسطينيَّة تعدُّ من أكثر قضايا القرن تعقيدًا، وتخضع لموازيين قوى وتفاعلات إقليميَّة ودوليَّة، كان من المفترض أن تجسّد الدّبلوماسية الفلسطينيَّة خصوصيَّة معيَّنة للتَّعامل مع هذا الواقع المرير، وذلك بهدف مواكبة المصالح الوطنيَّة بالعمل إقليميًّا ودوليًّا[1].

ومن هنا تبقى السَّاحة الدَّوليّة ميدانًا واسعًا للمواجهة السياسيَّة والدّبلوماسية، في ظلّ اختلال موازين القوى لصالح الاحتلال، يتعزَّز اللجوء إلى القانون الدَّولي والمسار الدّبلوماسي، والسعي لتحقيق الأهداف المطلوبة بالتراكم الكمي، حيث أولى طرفا الصراع اهتمامًا كبيرًا بالعمل الدّبلوماسي، وخاض الجانب

[1] بدوان، علاء، أثر الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تحقيق الثوابت الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص3

الفلسطيني مواجهات دبلوماسية كبيرة في الأمم المتّحدة، والمنظّمات، والوكالات الدَّوليَّة التابعة لها، لحشد الرأي العام الدَّولي لصالح القضيَّة الفلسطينيَّة[1].

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها

جاءت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بعد تشكّل السّلطة الفلسطينيَّة بعد العام 1994 مكمّلة للدّبلوماسيَّة المتَّبعة ما قبل تأسيس السلطة، ولكن بمهام ووظائف جديدة محكومة باتفاقيات مع إسرائيل، من ضمنها الاعتراف بإسرائيل والقرارات الدَّوليَّة، والمفاوضات كنهج وحيد واستراتيجي لدى السلطة الفلسطينيَّة، وبالتالي نشأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في ظروف بالغة التَّعقيد، فكانت حاله استثنائيَّة؛ لأنَّها تعيش في مرحلة تحرّر وطني صحبَها مشروع اتّفاق انتقالي استثنائي، ناجم عن انخراط في محاولة تسويَّة سياسيَّة لا تقل ضراوة عن حالة الكفاح المسلَّح، ومن هنا لم تؤت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ثمارها المرجوة، رغم مرورها بعدد من حالات المدّ والجزر، وذلك نتيجة حساسيَّة الأبعاد السياسيَّة والدّينيّة والاجتماعيَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة وما صاحبها من تعقيدات دوليَّة في تناولها، نتيجة الانحياز القديم الجديد للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي جعل موضوع الدّبلوماسية الفلسطينيَّة التي مرَّت بعدَّة مراحل في تلك الظروف الصعبة مسألة تستحق الدّراسة.

وفي هذا السياق سعت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة إلى التَّأثير في سياسات الدّول صانعة القرار في العالم، عبر حراك دبلوماسي ظهر بشكل جلي بعد العام 2011 عبر التَّوجه لجميع المحافل الدَّوليَّة، من الأمم المتّحدة مرورًا بمجلس الأمن، والاتّحادات القاريَّة ودول عدم الانحياز، وليس انتهاء بجامعة الدّول العربيَّة والمحاكم الدَّوليَّة، وذلك في سعيها للحصول على الحق الفلسطيني والمتمثّل في دولة فلسطينيَّة مستقلة على الأراضي التي احتلت في الرابع من حزيران، في العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقيَّة.

[1] وهدان، عبد المنعم، انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات وأثره على الدّبلوماسية العامة، مجلة العلوم القانونية والسياسيَّة، جامعة القدس، عدد5، 2020، ص180

والجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة واجهت العديد من التَّحديات والعقبات في سعيها لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، وكان الموقف الأمريكي هو أكبر تحدٍّ يواجه تلك المساعي، في ظلّ الانحياز الأمريكي الواضح للمواقف الإسرائيلية، وفي ظلّ استخدام الولايات المتّحدة الأمريكيَّة لحق النقض الفيتو (Veto) أمام أيّ قرار في مجلس الأمن لصالح القضيَّة الفلسطينيَّة، في ظلّ غياب الجهات الدَّوليَّة الفاعلة أمام الموقف الأمريكي كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي كأحد أبرز التَّحديات أمام الدّبلوماسية الفلسطينيَّة.

وبناءً على ما سبق، تتمثَّل مشكلة الدّراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيس وهو:

ما دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة منذ عامي (2012-2021)؟

وينبثق عن هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعيَّة:

1. ما درجة تأثير العمل الدّبلوماسي الفلسطيني في الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة؟
2. ما مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة؟
3. هل عزّز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمنظَّمات والمؤسسات الدَّولية للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة؟
4. ما هي التَّحديات التي تواجه الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة؟

1.3 فرضيات الدّراسة

تفترض الدّراسة ما يلي:

1. لم يكن العمل الدّبلوماسي الفلسطيني مؤثرًا بدرجة كبيرة في الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
2. العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمنظَّمات والمؤسسات الدَّوليَّة، والحصول على صفة الدَّولة المراقب ما يعزّز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
3. واجهت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية العديد من التّحديات في سعيها لتعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

1.4 أهداف الدّراسة

تأتي الدّراسة الحاليَّة لتحقيق الهدف الرئيس منها، وهو دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعيَّة الأخرى التي تسعى الدَّراسة إلى تحقيقها، تتمثَّل فيما يلي:

- دراسة درجة تأثير العمل الدّبلوماسي الفلسطيني في الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
- تحليل مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
- التَّعرف على درجة تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمنظَّمات والمؤسَّسات الدَّوليَّة للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
- دراسة التَّحديات التي تواجه الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

1.5 أهميَّة الدّراسة

تأتي أهميَّة الدّراسة بناءً على العديد من الاعتبارات، بعضها نظري، وبعضها عملي، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

الأهميَّة النَّظريَّة

تكمن أهميَّة الدّراسة في الموضوع الذي تطرحه؛ كونه المسار الرَّسمي المتَّبع من السلطة الفلسطينيَّة في سعيها للحصول على دولة فلسطينيَّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وبالتالي تسعى الدّراسة لتكون مدخلًا لدراسات أخرى حول العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، تجاه القضايا الرئيسة كالقدس واللاجئين وغيرها.

الأهميَّة العمليَّ

يأمل الباحث في أن تساهم الدّراسة في تنبيه دوائر صنع القرار الفلسطيني لتوضيح نقاط القوة للنشاط الدّبلوماسي الفلسطيني، وبالتالي تعزيزها، وبيان نقاط الضعف والعمل على تلافيها وإصلاحها.

1.6 منهجيَّة الدّراسة وأدواتها

1.6.1 منهجيَّة الدّراسة

اعتمدت الدّراسة على العديد من المناهج البحثيَّة وهي:

1. المنهج التَّاريخي: وهي الطريقة التي تعتمد على ربط الماضي بأحداث الحاضر للتنبؤ بالمستقبل، وجمع الأدلة وتقويمها، ومن ثمَّ تمحيصها وتأليفها، حتى يتمّ التَّوصل إلى نتائج ذات براهين علميَّة واضحة، وقد تمَّ استخدام المنهج التاريخي من خلال استعراض دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

2. المنهج الاستشرافي: وهو المنهج الذي يقوم على استكشاف المشكلة التي بين أيدينا والتي تأخذ طابعًا مستقبليًّا، وإيجاد حلول عمليَّة لها بحيث يقوم الباحث بفرض تنبؤ مشروط من منظور احتمالي قائم على أسس علميَّة من خلال استخدام أداة دولاب المستقبل، بحيث يتم اختيار النَّشاط الدّبلوماسي الفلسطيني، ثمَّ رصد وتتبع سلسلة الترابط ما بين هذا النشاط وتداعياتها وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تعزيز الموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
3. منهج المصلحة الوطنيَّة: اختلفت آراء العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المصلحة الوطنيَّة، فيرى (جيمس روزيناو)، أنَّه يفرّق بين المصلحة الوطنيَّة كأداة للتَّحليل السياسي، والمصلحة الوطنيَّة كأداة للعمل السياسي، فالأولى: تستخدم لوصف وشرح تقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجيَّة لدولة ما.

أما الثَّانية: فهي توظّف لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما[1].كما (يرى ليونارد لاري)، أنَ المصلحة القوميَّة هي قاعدة السياسة الخارجيَّة، كما أنَّ المصلحة القوميَّة لا تشمل الأهداف السياسيَّة بغض النَّظر عن القيم[2].

والجدير بالذكر في هذا السياق أنَّ منهج المصلحة الوطنيَّة يعدّ أداة التَّحليل تقول إنَّ المصالح القوميَّة يتَّسع نطاقها لتشمل الحفاظ على الأمن القومي، وحماية استقلال الدولة، وهي المقياس الذي على أساسه يمكن تقويم وتوجيه العمل السياسي، إذ استعمل (هانز مورجانثو) هذا المفهوم بأشكال مختلفة، وبالتالي بمعاني مختلفة، ومنها مصالح شرعيَّة، ومصالح جوهرية، ومصالح حيويَّة، كما أشار إلى العلاقة التَّكامليَّة بين المصلحة القوميَّة والقوة، موضحًا أنَّ القوة هي الوسيلة لحماية المصلحة القوميَّة، وفي

[1] James Rrosneau, The National Interest in James Barker and Michel Smith, Great Britain, Holmers M C 2 Dougel, 1970, p 186.

[2] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجيَّة في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربيَّة السعودية، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع)، 2007.

الوقت نفسه فإنَّ أعلى مرتبة للمصالح الوطنيَّة هي تعزيز قوة الدَّولة، معتبراً أنَّ المصلحة هي المقيـــاس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي.

4. منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يتَّجه إلى جمع البيانات العلميَّة المتعلَّقة بأيّ وحـــدة ســـواء أكانت فردًا، أو مؤسسة، أو نظامًا اجتماعيًّا، أو مجتمعيًّا محليًّا، أو مجتمعًا عامًا، وهو يقوم علـــى أساس التَّعمق في دراسة حالة معيّنة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مـــرَّت بهـــا، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علميَّة متعلَّقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".[1]

1.6.2 أدوات الدّراسة

أداة الوصف والتَّحليل: تقوم هذه الأداة على وصف الظاهرة وتفسيرها، والذي بدوره سيساعد الباحـــث على وضع تفسيرات منطقية ذات دلائل وبراهين بهدف توصيف حلول للمشكلة المطروحة.

أداة المقابلة: حيث أجرى الباحث العديد من المقابلات مع أشخاص مهتمين بموضوع البحث من أجـــل الحصول على المعلومات التي تخدم البحث.

1.7 حدود الدّراسة

تتناول هذه الدّراسة موضوع دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيـــز الموقـــف الـــدّولي تجـــاه القضيَّة الفلسطينيَّة وذلك ضمن الحدود التالية:

الحدود المكانيَّة: الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة في العام 1967، والفضاء الدَّولي العام.

الحدود الزَّمانيَّة: تعالج الدّراسة هذا الموضوع منذ عام 2012 وحتى العام 2021، وهي الفتـــرة التـــي برز فيها النَّشاط الدّبلوماسي بشكل واضح من خلال التَّوجه للأمم المتّحدة لنيل عضوية فلسطين فيها.

[1] السريتي، محمد: منهج البحث العلمي، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، 2018، ص 120

1.8 الدّراسات السّابقة

اطَّلع الباحث على العديد من الدّراسات السابقة التي تناولت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة والعمل الدّبلوماسي للسلطة الفلسطينيَّة، ويمكن إيجاز تلك الدراسات على النحو الآتي:

دراسة اللخاوي (2018) بعنوان "دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدّولي تجاه قضيَّة القدس: 1994 – 2017[1].

تناولت هذه الدّراسة دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدّولي تجاه قضيَّة القدس: 1994 – 2017، واستخدم الباحث المنهج التَّحليلي الوصفي، وخلصت الدّراسة لعدة نتائج أهمّها:

أنَّ عمل الدّبلوماسية الفلسطينيَّة يعيش في دائرة صراع داخليَّة وخارجيَّة، نتيجة ظروف الاحتلال التي فصلت الأراضي الفلسطينيَّة في الدَّاخل والشتات، أعاقت عمليَّة التواصل، خاصة مع تزاحم ملفات القضيَّة الفلسطينيَّة وتراجع دور منظَّمة التَّحرير، كما أنَّ الخلافات الإيديولوجيَّة بين الفصائل الفلسطينيَّة وبالتَّحديد بين فتح وحماس، قد أوجد عراقيل في الجهات الممثلة على الصعيد الدّولي والمحلي، وتضارب الآراء بينها.

دراسة شهاب (2016) بعنوان: "الاعتراف الدّولي وأثره على المكانة السياسيَّة والدّبلوماسية لدولة فلسطين"[2]

هدفت هذه الدّراسة إلى إلقاء الضوء على تداعيات قرار الاعتراف بفلسطين بصفتها دولة والذي أعلنته الأمم في العام 2012، من خلال تناول السّمات العامَّة للدّبلوماسيّة الفلسطينيَّة، عبر استخدام المنهج الوصفي التَّحليلي، وخرجت الدّراسة بعدّة نتائج أهمَّها:

---

[1] اللخاوي، عماد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضيَّة القدس: 1994 – 2017. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى، غزة، 2018.

[2] شهاب، شيماء، الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسيَّة والدّبلوماسية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى، غزة، 2016.

عزَّز الاعتراف الدّولي من وجود دولة فلسطين كأحد أشخاص القانون الدَّولي، كما أكَّد على حقوقها الأساسيَّة، وواجباتها تجاه الدّول، كما أكَّد على أنَّها دولة تحت الاحتلال، ومن أبرز النَّتائج كذلك غلبة الطابع المتواضع للعمل الدّبلوماسي الفلسطيني، حيث يفتقد التَّراكم والتَّكامل والاعتماد على إستراتيجية واحدة في أغلب أوقاته، ممَّا أضرَّ بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وأثَّر الانقسام الحاصل في التَّمثيل ما بين المنظَّمة والسّلطة والحكومة في غزَّة سلبًا على القضيَّة الفلسطينيَّة، وبالمركز السياسي، والمركز الدّبلوماسي على وجه الخصوص.

دراسة أبو رمضان (2016) بعنوان "دبلوماسية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ما قبل اتفاق أوسلو 1993م"[1]

هدفت الدّراسة إلى معرفة واقع تطور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة والنَّجاحات التي حقَّقتها، أو الإخفاقات في بناء العلاقات الدّبلوماسية، والتَّحالفات الدّولية بما يخدمها مصالحها وتطلعاتها ويخدم القضيَّة الفلسطينيَّة، وقد استندت الدّراسة إلى المنهج الوصفي التَّحليلي في مقاربتها المنهجيَّة، وذلك للإجابة على تساؤلات الدّراسة الذي تمثّل في: ما واقع تطور دبلوماسيَّة منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة؟

وقد خلصت الدّراسة إلى أنَّ دبلوماسيَّة منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ساهمت في تحقيق إنجازات كبيرة، فقد نالت الثورة الفلسطينيَّة من التعاطف والتأييد السياسي كما الدعم المادي والمالي ما لم تحقّقه ثورة أو حركة تحرّر أخرى، وشملت دائرة التأييد لنضال الشعب الفلسطيني المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والمعسكر الاشتراكي، كما حقَّقت منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة اعترافًا دبلوماسيَّة غير مسبوق، وصل أوجه مطلع الثمانينيات عندما نالت الثورة اعتراف أكثر من مائة دولة، إضافة إلى اعتراف عدد من المنظَّمات الإقليميَّة والدَّوليَّة، تحقَّقت هذه الإنجازات في فترة كان فيها الأداء السياسي والعسكري الثوري الفلسطيني في أفضل حالاته.

[1] أبو رمضان، جودت، دبلوماسية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ما قبل اتفاق أوسلو 1993م، المجلة العملية للدراسات التجارية، جامعة قناة السويس، مجلد7، الملحق، 2016، ص356-388.

دراسة بدوان (2015) بعنوان "أثر الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تحقيق الثَّوابت الوطنيَّة في الفترة من 1991-2013"[1].

واستعرضت الدّراسة المراحل التي مرَّت بها الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تاريخيًّا في الحفاظ على الثوابت الفلسطينيَّة، ومدي نجاح الفلسطينيين في استغلال هذه الأداة المهمَّة في العمل الوطني الفلسطيني من خلال توظيف أدوات العمل الدّبلوماسي في حفظ الحقوق الوطنيَّة الثَّابتة للشعب الفلسطيني وتحصيلها، وخرجت الدّراسة بعدة نتائج أهمها:

كان للدبلوماسيَّة الفلسطينيَّة دور مهم في نشر القضيَّة الفلسطينيَّة وثوابتها الوطنيَّة وحقوق الشعب الفلسطيني في شتي بلدان العالم، وشكّل إنشاء السلطة الفلسطينيَّة نقلة نوعيَّة في العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، إذ شكَّلت هذه السلطة رخصة دوليَّة في العمل الدّبلوماسي عالميًّا للمطالبة بالحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطيني.

دراسة جفال (2013) بعنوان "دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان السياسي الفلسطيني في الفترة ما بين 1994-2011"[2]

تناولت هذه الدّراسة دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان السياسي الفلسطيني، وذلك خلال فترة تاريخيَّة ومفصليَّة مهمَّة في التَّجربة النّضاليَّة الفلسطينيَّة، وهذه الفترة الممتدة بين عامي 1994 – 2011، وخلصت الدّراسة إلى مجموعة من النَّتائج تمثَّلت فيما حقَّقته الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان الفلسطيني بدءًا بالاعتراف بأنَّ منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، و بالاعتراف بها كهيئة قياديَّة ليس فقط لدى الفلسطينيين، بل على المستوى الإقليمي والدَّولي أيضًا، وحصول منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة على العضويَّة الكاملة في جامعة الدّول العربيَّة؛ ممَّا

[1] بدوان، علاء، أثر الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تحقيق الثوابت الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى، غزة، 2015.
[2] جفال، محمد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان السياسي الفلسطيني في الفترة ما بين 1994-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2013.

عزز مكانتها عالميًا منذ عام 1974 م، وحصولها أيضًا على صفة مراقب في الأمم المتّحدة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني؛ لتشارك في مناقشة القضيَّة الفلسطينيَّة في جلسات الجمعيَّة العامَّة للأمم المتّحدة، ونجاح الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في الحصول على صفة دولة غير عضو في منظَّمة الأمم المتّحدة.

دراسة باجس (2011) بعنوان " الدّبلوماسية العامَّة الفلسطينيَّة بعد الانتخابات التَّشريعيَّة الثَّانية"[1].

تناولت هذه الدّراسة ثلاثة محاور، ناقش المحور الأوَّل منها تأطير الدّبلوماسية العامَّة الفلسطينيَّة، من حيث ماهيتها وأهميتها للفلسطينيين، والأدوات المطلوبة لتفعيلها، بينما ناقش المحور الثَّاني المنظَّمات الأهليَّة الفلسطينيَّة والدّبلوماسية العامَّة، وكيفية دعمها للدبلوماسيَّة الفلسطينيَّة، ودورها في أوروبا وأمريكا اللاتينيَّة والأراضي الفلسطينيَّة، وقدَّم المحور الثَّالث نماذج تطبيقيَّة للدبلوماسية العامَّة الفلسطينيَّة، مثل حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير جولدستون.

وقد خلصت الدّراسة إلى أنَّ جهود الفلسطينيين في دبلوماسيتهم العامَّة ما زالت تقليديَّة، على الرغم من فعاليتها وأهميتها، لكنَّها لم ترقَ إلى تفعيل مختلف الخيوط، وأنَّ معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينيَّة بالدّبلوماسية العامَّة سطحيَّة وضعيفة، بعكس حال الجاليات الفلسطينيَّة في الخارج، التي واكبت حركة الدّبلوماسية الفلسطينيَّة منذ نشأتها.

1.9 تعقيب على الدّراسات السَّابقة

من خلال الاطّلاع على الدّراسات السَّابقة ونتائجها، يتبيَّن أنَّ الدّراسات ركزت على جانب معين في العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، فمنها ما ركَّز على الدّبلوماسية ودورها في تحقيق الثَّوابت، ومنها

[1] باجس، دلال، الدّبلوماسية العامة الفلسطينيَّة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مواطن: المؤسسة الفلسطينيَّة لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011.

الدّبلوماسية والقدس، وأخرى ركزت على الدّبلوماسية والمكانة السياسيَّة لفلسطين، في حين أنَّ الدّراسة الحاليَّة تأتي أعمق وأشمل من تلك الدّراسات؛ كونها ستتناول عدَّة محاور حول الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، حيث يسعى الباحث لدراسة سعي الدّبلوماسية الفلسطينيَّة لتعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، بما يشمل جميع ملفات القضيَّة الفلسطينيَّة الرئيسة كالقدس واللاجئين والحدود.

كما استفاد الباحث من الدّراسات السَّابقة بشكل كبير، كونه اطَّلع بشكل واضح على طريقة عرض وترتيب الفصول ومنهجيَّة البحث، وكذلك في تعزيز الرسالة الحاليَّة بالأدبيات السابقة والإطار النَّظري.

1.10 مصطلحات الدّراسة

الدّبلوماسية: هي علم، وفن، ومهنة، وقانون، وتاريخ، ومؤسسة، والعمل الدّبلوماسي وظيفة سياديَّة، لما يرتبط بها من معاني الاستقلال والسيادة على حدود الدولة وسمائها ومائها[1].

وهي كذلك مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم، والمؤسسات، والأعراف الدَّوليَّة التي تنظّم العلاقات بين الدّول، والمنظّمات الدَّوليَّة، والممثلين الدّبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية والسياسات العامَّة)، وللتوثيق بين مصالح الدّول بواسطة الاتصال والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسيَّة، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدَّوليَّة[2].

الدّبلوماسية الفلسطينيَّة: بدأت في ظلّ انعدام وجود كيان سياسي فلسطيني مستقل ذي سيادة، وتمثيل دولي؛ لأنَّه لم يكن هناك وجود لدولة فلسطينيَّة ذات مصالح وعلاقات مع الدّول الأخرى، أضف إلى ذلك أنَّ حركة التَّحرير الفلسطيني لم تعمل من داخل أراضيها بل من أراضي دول أخرى، ومع ذلك تمكَّنت من بناء شبكة علاقات دبلوماسيَّة مع دول العالم كافّة [3].

---

[1] عبد القادر، فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص24

[2] الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة الدّبلوماسية، ج2، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العراق، 2012، ص662

[3] ديب، عكاوي، القانون الدولي، مؤسسة الأسوار، عكا، 2002، ص25

الموقف الدولي: الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجيَّة في فترة زمنيَّة معيّنة، والذي يتطلَّب من صانع السياسة الخارجيَّة التصرف بشكل معين للتَّعامل معه[1].

السلطة الفلسطينيَّة: هي سلطة حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل، وأنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993 في تونس[2].

[1] اللخاوي، عماد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضيَّة القدس 1994–2017، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2018، ص6

[2] جفال، محمد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، 2013. ص1.

الفصل الثاني

الإطار النَّظري

2.1 تمهيد

تعتبر الوسائل الدّبلوماسية من أبرز الأساليب التي تسعى الدّول من خلالها إلى تحقيق مبدأ التَّكامل والتَّفاعل مع الآخرين، وذلك بهدف ضمان مصالحها في المجتمع الدّولي، فمن خلالها تدخّل الدّول في علاقات تعاون مع الدّول الأخرى، وعن طريقها تتمكَّن الدّول من إنهاء منازعاتها وتسوية قضاياها مع الدول الأخرى، دون اللجوء إلى وسائل القوة والسلاح في إنهاء النّزاعات القائمة بينها، حيث أصبحت الوسائل الدّبلوماسية اليوم أمرًا مهمًا لا يمكن تجاهله في تحقيق السلم العالمي، وبهذا الخصوص أكَّد ميثاق منظَّمة الأمم الصادر في العام 1945من خلال المادة (33) منه على ضرورة قيام أطراف النّزاع باتباع الوسائل الدّبلوماسية السلميَّة في إنهاء النّزاع القائم فيما بينها، ومن أبرز هذه الوسائل: المفاوضات، والوساطة، والتوفيق، والتَّحكيم والتسوية القضائيَّة.

2.2 مفهوم الدّبلوماسية وتطورها التّاريخي

2.2.1 مفهوم الدّبلوماسية

يرجع أصل كلمة الدّبلوماسية إلى اللغة اليونانية القديمة، فهي مأخوذة من الكلمة الإغريقية دبلوما أحد مشتقات الفصل دبلوم، بمعنى يطوى أو يطبّق، وكانت هذه الكلمة تطلق على طائفه من الوثائق الرَّسمية التي كانت المدن اليونانية تبادلها فيما بينها، وكانت تخوّل لحاملها نوعًا من الحصانات التي تميّزه عن غيره من المواطنين العاديين، ومن اللغة اليونانية انتقلت إلى اللغة اللاتينية فأصبحت أيضًا تطلق على تصريحات وجوازات المرور التي كان يمنحها شيوخ الرومان للأشخاص الذين يوفدون على البلاد الرومانية من الخارج، وتمنحهم نوعًا من الرعاية الخاصة، ومع مرور الزمن اتَّسع هذا المصطلح،

وأصبحت كلمة دبلوماسيَّة تعني المحفوظات، وتحليل المعاهدات، وتحقيق الوثائق القديمة، ولم تستعمل كلمة دبلوماسية إلا في القرن السابع عشر[1].

وقد تطوَّر مفهوم الدّبلوماسية عبر الحضارات والمدارس الدّبلوماسية المختلفة حتى وصل القرن الحادي والعشرين، هذا وأصبح له مفاهيم كثيرة ومهمَّة في حقل الدّبلوماسية والعلاقات الدَّوليَّة يستند عليها السياسيون والأكاديميون في شتى المواضيع والدّراسات الاستراتيجية؛ نتيجة التَّطور العلمي والظروف الاقتصاديَّة والسياسيَّة، والدّبلوماسية بمعناها العام الحديث، هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرَّسمية بين حكومات الدّول المستقبلة، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدَّولي، وتعتبر الدّبلوماسية أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة للتَّأثير على الدّول والجماعات الخارجيَّة بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، منها ما هو إقناعي وأخلاقي، وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، تعنى الدّبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدّول والجماعات الخارجيَّة، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردت فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبليَّة[2].

وتطوَّر لفظ الدّبلوماسية خلال السنوات الماضية لبشير إلى معان مختلفة، فهو يستعمل اليوم ليدل على نهج سياسي في زمن معين، ما يستخدم كتعبير عن اللباقة، واللياقة التي يتحلى بها شخص في علاقته مع الآخرين، ويستخدم كتعبير عن المفاوضات وما يلحقها من محاولة أطرافها تحقيق مكاسب دون

[1] الشريف، يونس: الطرق الدّبلوماسية او السياسيَّة في تسوية النزاع دولياً، مجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية، العدد 18، ليبيا، 2017، ص 39.

[2] الشريف، يونس: الطرق الدّبلوماسية او السياسيَّة في تسوية النزاع دولياً، مجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية، العدد 18، ليبيا، 2017، ص 39.

اللجوء للعنف أو الحرب، بالإضافة إلى أنَّه يستخدم لوصف مهنة السياسي الذي يقوم بمهمة التوفيق بين مصالح بلاده، ومصالح البلد المعتمد لديها[1].

ويشير مفهوم الدّبلوماسية الى فن إجراء المفاوضات مع الدّول الأخرى من أجل ممارسة السياسة الخارجيَّة، وهي كذلك ممارسة فعليَّة من أجل تعزيز المصالح الوطنية للدولة في الخارج، ودفع ما يمكن أن يلحقها من أضرار، ويعبر لفظ الدّبلوماسية عن الوظيفة التي تؤديها والمتمثّلة في أربع وظائف، الإقناع، والتَّسويَّة، والاتفاق، والإكراه[2].

كما يمكن تعريف الدّبلوماسية بأنَّها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدَّوليّة التي تنظم العلاقات بين الدّول والمنظمات الدَّوليَّة والممثلين الدّبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنيَّة والاقتصاديَّة) والسياسات العامَّة.

وتعتبر الدّبلوماسية أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة للتَّأثير على الدّول والجماعات الخارجيَّة بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتَّفاوض معها، تعنى الدّبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدّول وتطويرها في المجالات المختلفة، وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث[3].

كما تعرّف الدّبلوماسية على أنَّها مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدّوليَّة التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدّول والمنظَّمات الدَّوليَّة والأصول الواجب اتّباعها في تطبيق أحكام القانون الدَّولي والتَّوفيق بين مصالح الدّول المتباينة في إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدَّوليَّة، وعقد الاتفاقات

[1] الشمري، سعود فيصل: دور الدّبلوماسية المعاصرة في تسوية النزاعات الدولية: النزاع بين المملكة العربيَّة السعودية وقطر: دراسة حالة (1992– 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2015، ص 17.

[2] Al-Atwi, F: The role of public relations in the effectiveness of diplomatic work, Book, Arab democratic center for strategic, Political and economic studies, Berlin, Germany, 2018, P 56.

[3] Naila, bin Zahir: The economic diplomacy of the European Union is directed towards North African countries (Algeria, Tunisia and Morocco). Master Thesis. Department of Political Science. Faculty of Law and Political Science. Mohamed Boudiaf University of M'sila. 2018, P 91.

والمعاهدات، وبالتالي هي الطريقة التي يسلكها أشخاص القانون الدَّولي العام، وتسهيل علاقات وديَّة وسلميَّة بينهم، بما في ذلك القضاء على ما قد يكون هناك من تضارب في الرأي وتنازع في المصالح المتبادلة أيًّا كانت هذه المصالح[1].

وتعرَّف الدّبلوماسية أيضًا على أنَّها عمليَّة ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات الخارجيَّة للدول والشعوب بما يخدم مصالحها، وتقوم على مجموعة القواعد والأعراف الدّوليَّة الهادفة إلى تنظيم التَّعامل بين أشخاص القانون الدّولي وبيان حقوقهم وواجباتهم، مع تبيان شروط عملهم ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتباينة، سواء أكان ذلك في زمن السّلم أم في زمن الحرب[2].

كما تمَّ تعريف الدّبلوماسية بأنَّها السياسة الخارجيَّة للدول بالحياد، أو عدم الانحياز أو المحافظة على سياسة التوازن الدّولي وقت السلم، وكذلك تمّ تعريف الدّبلوماسية بأنَّها علم وفن العلاقات الدّوليَّة بين الدّول والمنظمات الدّولية التي تنفّذها أجهزة مختصة تسمى بالبعثات الدّبلوماسية.

ونظرًا لطبيعة الدّبلوماسية، فهي نشاط سياسي له قوانينه وأسسه وأصوله وقواعده المحددة، ولها دورها الأساسي في العلاقات الدَّوليَّة، فضلًا عن كونها تجمع بين العلم والفن والتقنية، وذلك على النحو الآتي[3]:

1. تعتبر الدّبلوماسية علمًا من حيث كونها تقتضي معارف علميَّة مختلفة، وفي مقدّمة تلك المعارف معرفة التاريخ والقانون والعلاقات الدَّوليَّة وأسسها، ومعرفة العلوم السياسيَّة ومفاهيمها ونظرياتها.
2. الدّبلوماسية توجب على من يمارسها مواهب في ملاحظة الأشياء والأمور التي تجري حوله.
3. الدّبلوماسية تقنية من حيث كونها تطبيقًا وتنفيذًا عمليًّا لمبادئ السياسة الخارجيَّة على يد أشخاص معينين.

---

[1] العجرمي، محمود: الدّبلوماسية النظرية والممارسة، دار الأمل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص 102.

[2] ابو فرحة، شيماء: الدّبلوماسية الانسانية الوقائية في اعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه، 2014ص 87.

[3] صيوح، لؤي: دور الدّبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج42، ع6، 2020، ص 391.

والدّبلوماسية بمعناها العام الحديث هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرَّسمية بين حكومات الدّول المستقبلة، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدَّولي وتعتبر الدّبلوماسية أداة رئيسة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجيَّة للتأثير على الدّول والجماعات الخارجيَّة، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، منها ما هو إقناعي وأخلاقي، ومنها ما هو ترهيبي (مبطّن) وغير أخلاقي، وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتَّفاوض معها.

وتعنى الدّبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدّول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدّول والجماعات الخارجيَّة، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردة فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبليَّة؛ لذلك تعدّ الدّبلوماسية منهجًا وأداة علميَّة وعمليَّة تحتاج إلى ثقافة وفن وذكاء، يتم فيها استخدام الأسلوب الأمثل من أجل بناء العلاقات الدَّوليَّة وإدارة الأزمات والشؤون الدَّوليَّة حتى يتم الوصول إلى الهدف المراد من خلال تطبيق هذا المنهج[1].

وهناك الكثيرون ممَّن عرَّفوا الدّبلوماسية، حيث أخذت الكثير من المفاهيم ويمكن تلخيصها في أنَّها أهمّ أداة في السياسة الخارجيَّة للدّول من خلالها تحقّق أهدافها، وتطبّق سياساتها، وتخدم أهدافها، وتتواصل مع الدّول الأخرى في المجتمع الدَّولي، بحيث يعتمد عليها في كثير من الأحيان لإخماد النّزاعات والحروب، والإبقاء على السلم والأمن الدَّوليين، ونبذ الحروب، وإنهاء الخلافات الدَّوليَّة بالطرق السلميَّة، لذلك انصبَّ اهتمام الباحثين والدارسين في العلوم السياسيَّة والعلاقات الدَّوليَّة في الدّبلوماسية الدَّوليَّة بكلّ أشكالها وأدواتها، وذلك ليتمكنوا من التنبؤ الصحيح في مستقبل العلاقات الدَّوليَّة ودراسة العلاقات في المجتمع الدَّولي.

[1] الحوري، موسى عبد القادر: دور الدّبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة العلاقات الامريكية- الروسية: حالة دراسية 1991- 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2013، ص 55.

2.2.2 التَّطور التَّاريخي للدّبلوماسيَّة

كلمة دبلوماسيَّة هي مصطلح يوناني الأصل، وتعني الوثيقة المطويَّة، حيث كانت هذه الكلمة تطلق على جزء من الوثائق الرَّسمية الصادرة من الرؤساء السياسيين إلى المدن المكوّنة للمجتمع اليوناني القديم، وكانت تمنح إلى أشخاص معيّنين تترتب بموجبها امتيازات خاصة لهم، وبعدها اتَّسع معنى كلمة دبلوماسيَّة، وباتت تشمل الوثائق الرَّسمية والمعاهدات، وبقي هذا المفهوم لفترة طويلة، إلى أن أصبح هذا المفهوم يستعمل لتوجيه العلاقات الدَّولية، وكان ذلك في أواخر القرن الخامس عشر[1].

وفي القرن التاسع عشر انتشر استعمال مصطلح الدّبلوماسية في بريطانيا وفرنسا، وتمَّ استخدام كلمة مبعوث بمعنى الشخص الذي يتم ابتعاثه بمهمَّة محدَّدة، واستخدمت كلمة سفير في اللغة الإسبانيَّة.[2]

كما وضع مؤتمرا لاهاي للسلام العالمي عامي 1899و 1907 عددًا من المبادئ القانونيَّة التي تركّز على اتّباع الدّول للوسائل الدّبلوماسية السلمية لفضّ المنازعات الدَّوليَّة، حيث تناولت الاتفاقيات التي تمّ اعتمادها في مؤتمر لاهاي بتاريخ 1899/7/29 قضايا مثل التَّسوية السّلميَّة للنّزاعات الدّوليَّة، وقوانين وأعراف الحرب التي عزَّزتها اتفاقيات 1907، كما تعالج اتفاقيات لاهاي الصادرة بتاريخ 1907/10/18 تسوية النّزعات سلميًّا على أساس اتفاقيَّة لاهاي الأولى لسنة 1899.

وبعد إنشاء منظَّمة الأمم المتّحدة في العام 1945، ووضع ميثاقها تمَّ التَّأكيد على ضرورة إتّباع الدول للوسائل الدّبلوماسية في حلّ النّزاعات فيها بينها عندما نصَّت المادة (33) من ميثاق الأمم المتّحدة على أنَّه يتعيَّن على أطراف أيّ نزاع من المحتمل أن يعرض استمراره السلام والأمن الدوليّين للخطر،

---

[1] العبيكان، عبد العزيز ناصر بن عبد الرحمن، الحصانات والامتيازات الدّبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، ط1، شركة العبيكان للأبحاث والتطور، 2008، ص84_87.

[2] الفتلاوي، سهيل حسين، الدّبلوماسية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص95_96.

والبحث عن حلّ عن طريق التفاوض، أو تحقيق الوساطة، أو التوفيق، أو التَّحكيم، أو التَّسوية القضـــائيَّة أو اللجوء إلى الوكالات الإقليميَّة أو غيرها من الوسائل السلميَّة التي يختارونها[1].

كما وضعت منظَّمة الأمم المتّحدة مشاريع اتفاقيات دوليَّة لتنظيم العلاقات الدّبلوماسية بين الدول كافـــة، حيث تمَّ تجميع العرف الدّولي الخاص بالدّبلوماسية، وانتهت إلى وضع عدَّة مشـــاريع صـــادقت عليهـــا الدّول، من أبرزها اتفاقيَّة فينا للعلاقات الدّبلوماسية لعام 1961م، فقد جاءت هذه الاتفاقية لتقنين القواعـــد التي تحكم العلاقات الدَّوليَّة في وثيقة دولية مكتوبة، وتتكون الاتفاقيَّة من (53) مادة بعد المقدّمة، مؤكّدة على أنَّ الرضا المتبادل هو أساس إنشاء العلاقات الدّبلوماسية[2].

وأنَّه ووفقًا لمبدأ المساواة في السيادة، فإنَّ كلّ الدّول تتمتَّع بالحقوق والواجبات السياديَّة المتساوية، وتعدّ أعضاء متساوية، في المجتمع الدَّولي، وأنَّ الدّول ملزمة باحترام حقوق بعضها البعض، وحرَّة في تحديد علاقاتها مع غيرها من الدول وحسب رغبتها وإرادتها المطلقة، وبما يتلاءم مع القانون الدَّولي.

كما وأنَّ الدّول لا تمتلك الحق في التَّدخل في الشؤون الدَّاخليَّة للدّول الأخرى، ولا في الشؤون الخارجيَّة أيضًا، وأنَّ الدّول لا تستطيع أن تتَّخذ أو تتوسَّع باتِّخـــاذ أي إجـــراءات اقتصـــاديَّة أو سياســـيَّة، أو أيّ إجراءات أخرى بهدف إجبار دولة على الخضوع لأوامرها أو إجراءاتها السياديَّة[3].

وفي هذا السياق، يرى الدكتور محمد عزيز شكري بأنَّ مفهوم الدّبلوماسية قد تطوّر مع الزمن وأصـــبح على عدّة أنواع ومن أبرزها[4]:

- من حيث أطراف العلاقة الدَّوليَّة: فهناك الدّبلوماسية الثّنائيَّة أي الدّبلوماسية بين دولتـــين، وهنـــاك الدّبلوماسية الجماعيَّة أي الدّبلوماسية بين مجموعة من الدّول من خلال المنظَّمات الدَّوليَّة.

[1] البكري، عدنان، العلاقات الدّبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص37

[2] علام، وائل احمد، القانون الدولي العام والعلاقات الدّبلوماسية، دار النهضة العربيَّة للنشر، القاهرة، مصر، 2014، ص15.

[3] لوكاشوك، ايغور، القانون الدولي العام، ترجمة: القضاة، محمد حسين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص108.

[4] شكري، محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 1973، ص88.

- من حيث الشكل التي تأخذه إدارة العلاقات الدَّوليَّة: هنالك الدّبلوماسية السّريَّة وهي التي تجري بعيدًا عن وسائل الإعلام، وتكون نتائجها غير معلنة، والدّبلوماسية العلنيَّة التي تنشر نتائجها حال الانتهاء منها حتى لو جرت المفاوضات بشكل سري.

من حيث الوسائل المستخدمة في إدارة العلاقات الدَّولية، فهناك دبلوماسيَّة السلم التي ترتكز على أساس المفاوضات بين الدّول المعنيَّة وهذا هو الأصل، ودبلوماسيَّة العنف، وهو نوع نادر الحدوث، يتمثَّل بتحقيق الدّولة لأهدافها من خلال اتّباع وسائل الزَّجر والعنف بما في ذلك الحرب التي يعتبرها البعض استمرارًا للنشاط الدّبلوماسي للدَّولة من ناحية أخرى غير المفاوضات.

وقد تطرقَّت بعض الاتفاقيَّات إلى موضوع الدّبلوماسية كوسيلة سلميَّة لحلّ النّزاعات الدَّوليَّة دون إعطاء تعريف محدد لهذا المفهوم، ومن أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية لاهاي لعام 1899، والتي دعت الدّول الأعضاء إلى تجنّب اللجوء إلى القوَّة في العلاقات بين الدّول قدر الإمكان، وأن تقوم الدّول الموقّعة على بذل قصارى جهدها لضمان التَّسوية السلمية للخلافات الدَّوليَّة[1].

كما تضمَّن قانون التَّحكيم العام (تسوية المنازعات الدّوليَّة) لعام 1929 قواعد خاصة بإحدى الوسائل الدّبلوماسية لحلّ المنازعات الدَّوليَّة وهي وسيلة التوفيق، ومن أبرز الأمثلة على وسيلة التَّوفيق، اللجنة التي شكلتها الأمم المتّحدة عام 1948، والتي جاءت بقرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتّحدة رقم (194) لسنة 1948[2].

مما سبق يرى الباحث أنَّه وعلى الرغم من عدم تحديد القانون الدَّولي ممثلًا بالاتفاقيات والمعاهدات الدَّوليَّة تعريفًا واضحًا لمفهوم الدّبلوماسية، إلا أنَّ عدد هذه الاتفاقيات تطرَّق إلى الوسائل السّلميَّة لحلّ المنازعات الدَّوليَّة، كالتوفيق والمصالحة والوساطة، وعليه يمكن تعريف الدّبلوماسية بأنَّها وسيلة سلميَّة

[1] نص المادة (1) من اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات الصادرة بتاريخ 29 تموز 1899. https://avalon.law.yale.edu/19th_century/hague01.asp.

[2] شاهين، علي شاهين، التدخل الدولي من اجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد4، السنة 28، 2005، ص92.

لحل المنازعات الدَّوليَّة، وتجنب الحل العسكري، واستخدام القوَّة للنّزاعات الدائرة بين الدّول بالأشكال كافة، وحسب طبيعة النزاع والشكل المقبول لدى طرفي النزاع، وأهمّها الوساطة والتوفيق والتَّحكيم، أو أي طريقة سلميَّة أخرى.

2.3 مصادر الدّبلوماسية

تتحدَّد المصادر الرئيسة التي يستقي منها القانون الدّبلوماسي أحكامه فيما يلي:

2.3.1 العرف

إنَّ التَّعامل الدّبلوماسي بين الدّول قد كوَّن عادات وتقاليد تحوَّلت عبر الزمن الطويل إلى أعراف، وما الأعراف إلا أحكام قانونيَّة غير مكتوبة، والشيء المهم فيها أنَّ الممارسات الطويلة قد رسخت هذه الأحكام بحيث جعلت منها أحكامًا ملزمة أو واجبة التَّطبيق من قبل الدّول، وممَّا سهَّل عمليَّة الالتزام هذه هي سريانها بين الدّول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل[1].

2.3.2 المعاهدات والاتفاقيات الدَّوليَّة

تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدَّوليَّة الخاصة بالشؤون الدّبلوماسية الدَّوليَّة مصدرًا رسميًّا من مصادر القانون الدّبلوماسي، وهي كلّ اتفاق يبرم بين شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدَّولي، وتتضمَّن حقوق والتزامات على الأطراف، وهذه المعاهدات والاتفاقيات الدَّوليَّة تنقسم عادةً من الناحية الشَّكليَّة إلى ثنائية أو جماعية، فإذا كانت المعاهدات أو الاتفاقيات معقودة بين الدولتين فهي ثنائية، وإذا كانت معقودة بين عدد من الدول فهي جماعية، وهناك آخر يميز بين المعاهدات العقدية أو الخاصة والمعاهدات العامَّة، ومعيار التَّفرقة بين هذين النَّوعين من المعاهدات هو الوظيفة القانونية التي تتوخى تحقيق كل منها[2].

---

[1] محمد، فاضل زكي، مرجع سابق.، ص100

[2] محمد، ثامر كامل، مرجع سابق، ص89

2.3.3 آراء فقهاء القانون الدّولي والدّبلوماسية

لقد أسهم فقهاء القانون الدّولي وبعض محترفي الدّبلوماسية بما لديهم من معرفة علميَّة وتجربة واسعة في إغناء القانون الدّبلوماسي، وكان من أبرزهم تأثيرًا أولئك الذين شغلوا مناصب استشارية في دولهم أو في المنظّمات الدَّوليَّة، ومن عملوا سفراء لبلادهم، بحيث توحي لهم تجاربهم الطويلة في أن يقوموا بإعداد البحوث والدّراسات حول ما تعترضهم من مشكلات في العلاقات الدّبلوماسية، وينتهوا فيها إلى اجتهادات فنيَّة وتوصيات عمليَّة[1].

وهناك من الفقهاء من عمل ضمن هيئات علميَّة تعني بقضايا القانون الدَّولي الخاص بالعلاقات الدّبلوماسية وقدَّم مشروعًا إليها، وهنا لابد من الإشارة إلى مشروع الفقيه السويسري بلونشي الذي أنجزه عام 1868م، وضمنه مجموعة من القواعد المنظَّمة للتَّمثيل الدّبلوماسي، ومن الهيئات والمؤسسات التي تعني بالقانون الدَّولي، ولها محاولات في تدوين القواعد المنظَّمة للعلاقات الدّبلوماسية، يمكن الإشارة إلى مشروع مجمع القانون الدَّولي في نيويورك عام 1895م الخاص بالحصانات والامتيازات الدّبلوماسية، ومشروع اتفاقيَّة الامتيازات والحصانات الدّبلوماسية الصادر من معهد جامعة هارفارد عام 1932م [2].

2.3.4 المؤتمرات الدَّوليَّة الخاصة بالدّبلوماسية

لقد أسهمت المؤتمرات الدّوليَّة في العصر الحديث في أداء دور مهم لتثبيت القواعد الخاصة بتنظيم العلاقات الدّبلوماسية، وخاصةً عندما تنتهي إلى اتفاقيات دبلوماسيَّة تقرّها الدّول المشاركة فيها، وتتوصَّل إلى تدوين بعض القواعد التي تزيل ما ينشأ بينها من خلافات، ومن أبرز المؤتمرات التي

[1] محمد، فاضل زكي، الدّبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص102

[2] محمد، ثامر كامل، الدّبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص92

أسهمت في إرساء قواعد في التَّعامل الدّبلوماسي الدّولي وتركت آثاراً إيجابية مؤتمر فيينا لعـــام 1815م والذي تمخَّضت عنه اتفاقيَّة فيينا التي عنيت بتنظيم الأسبقيَّة بين المبعوثين الدّبلوماسيين[1].

2.4 خصائص الدّبلوماسية

يمكن تلخيص خصائص الدّبلوماسية الحديثة بما يلي[2]:

- أصبح ينظر إلى المبعوث الدّبلوماسي ممثلًا لدولته، بعدما كان سابقًا ممثلًا للحاكم بصفة شخصيَّة.
- ضيق نطاق النَّشاط الدّبلوماسي، حيث اقتصر على القارة الأوروبيَّة التي كانت تمثّل مركز الثقـــل الدّولي في ذلك الوقت.
- أضحى للبعثات الدّبلوماسية أجهزة رسميَّة تتبع الجهاز الإداري في الدّولـــة، واعتبـــار المبعـــوثين موظفين رسميين.
- اتّسام الدّبلوماسية بالسّريَّة، وانحصارها بفئة ضيّقة من مسؤولي الدّولة تتمثَّل في صـــناع القـــرار السياسي بالدّرجة الأولى.
- تهميش الرأي العام حيث لم تول الحكومات اهتمامًا به، ولم تكن على درجة من التَّأثر بضغوطاته

2.5 أنواع الدّبلوماسية

للدّبلوماسيَّة عدَّة أنواع تجري من خلالها، وذلك على النّحو الآتي:

2.5.1 المفاوضات

تعرَّف المفاوضات بشكل عام على أنَّها تبادل وجهات النَّظر والآراء حول الموضوع محل التَّفـــاوض، وبالتالي فإنَّ المفاوضات تعتبر إحدى وسائل العلاقات الدَّوليَّة التي تباشر بها الدول علاقاتها مع الـــدّول

[1] محمد، ثامر كامل، مرجع سابق، ص93

[2] دلاوي، فاروق، الدّبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص42

الأخرى، وتعتبر مرحلة أوليَّة وتمهيديَّة من مراحل إبرام المعاهدات الدّوليَّة، وإحدى الوسائل الدّبلوماسية (السّلميَّة) المتّبعة لتسويّة المنازعات الدّوليّة، للحيلولة دون تحوّلها إلى مواجهات مسلَّحة مدمّرة [1].

والمفاوضات أيضًا هي التَّباحث مع طرف آخر بهدف التراضي أو الاتفاق على موضوع النّزاع القائم بين الطرفين.

ويرى القضاة بأنه لا يوجد طابع أو شكل محدَّد لإجراء المفاوضات بشكل عام، وان كان مضمونها واحدًا دائمًا، باعتبار أنَّها تمثّل النَّشاطات الدّبلوماسية المتضمّنة تبادل وجهات النّظر بين ممثلي الدّول المعنيَّة الراغبة في التّوصل فيما بينها إلى اتفاق معيّن، ويمكن أن تجري المفاوضات بالطرق الدّبلوماسية العاديّة، أو بواسطة مؤتمرات خاصة تشترك فيها الدّول ذات العلاقة بالموضوع المراد مناقشته والاتفاق بشأنه والذي يعقد المؤتمر لأجله، أو من خلال الدّبلوماسية الجماعية التي تمارسها وفود الدول في المنظمات الدّوليَّة التي تسعى فيها المنظمات إلى تقريب وجهات نظر أعضائها للتوصّل إلى حلول حول بعض الأمور التي يتمّ التّفاوض بشأنها أو المتنازع عليها، أو حول مسائل تخصّ المجتمع الدّولي بشكل عام [2].

ويعتبر البعض أنَّ نجاح عمليَّة المفاوضات وتحقيق الأهداف المرجوة منها يعتمد في كثير من الأحيان على ما يقدّمه أطراف التَّفاوض من تنازلات، وما يبديه من مرونة، لذلك فهو يعتبر فنَّ التَّعامل مع الطرف الآخر [3] عنوان نجاح.

كما اعتبر البعض التّفاوض بأنَّه مهنة لها نظمها وقواعدها الأخلاقيَّة، أو حرفة تقوم على الخبرة المتراكمة لتعزيز الجوانب العمليَّة للتفاوض [4].

---

[1] عامر، صالح الدين، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربيَّة للنشر، القاهرة، مصر، 1985، ص924.

[2] القضاة، محمد حسين، القانون الدولي العام، ج1، مبادئ القانون الدولي العام، دار الوراق للنشر، عمان، 2019، ص112.

[3] المجذوب، مصطفى محمد علي، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص68.

[4] الفتلاوي، سهيل حسين، تسوية المنازعات الدولية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، دار الضياء للنشر، 2001، ص130-131.

وقد أشار ميثاق الأمم المتّحدة لسنة 1945 على وسيلة المفاوضات كإحدى الوسائل الدّبلوماسية السّلمية لحل النّزاعات الدّولية، عندما نصَّت المادَّة (33) على أنَّه يتعيَّن على أطراف أيّ نزاع، والتي من المحتمل أن يعرض استمراره السلام والأمن الدّوليين للخطر، البحث عن حل عن طريق التفاوض، أو التَّحقيق، أو الوساطة، أو التَّوفيق، أو التَّحكيم، أو التَّسوية القضائيَّة، أو اللجوء إلى الوكالات الإقليميَّة، أو غيرها من الوسائل السّلميَّة التي يختارونها.[1]

2.5.2 دبلوماسيَّة القمَّة أو المباشرة

لقد أصبحت دبلوماسيَّة القمّة أو ما كانت تعرف فيما مضى بالدّبلوماسية الشَّخصيَّة، ظاهرة بارزة من ظواهر الدّبلوماسية المعاصرة[2]، والمقصود بها الدّبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدّول والحكومات فيما بينهم، والتي يتوصَّلون فيها إلى بعض القرارات السياسيَّة المهمَّة، أو عقد بعض الاتفاقيات التي تهمّ مصالحهم الوطنيَّة، وعلى الرغم من أنَّ هذا النمط من التَّعامل الدّبلوماسي قد شاع في السنوات الأخيرة، وبالدّرجة التي اعتبر معها علامة بارزة من علامات الانفراج أبان مرحلة الحرب الباردة، وحلول مبدأ التفاوض والتَّشاور محل سياسات حافة الهاوية والمواجهة، إلا أنَّ دبلوماسيَّة القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدّبلوماسية[3].

والدّول قد مارست هذا النَّمط من الدّبلوماسية منذ القدم، إذ إنَّ بعض المعاهدات والاتفاقيات الدَّولية كمعاهدة وستفاليا لعام 1684م مثلاً كانت قد أبرمت في مؤتمر دولي ضم رؤساء الدول[4].

ولم تنقطع هذه الممارسة في القرون التي تلت، ومن أبرز الأمثلة على ممارسة هذا النمط من الدّبلوماسية اجتماع نابليون في القرن التاسع عشر مع الكسندر الأول قيصر روسيا، وهو الاجتماع الذي

---

[1] علام، وائل احمد، القانون الدولي العام والعلاقات الدّبلوماسية، دار النهضة العربيَّة للنشر، القاهرة، مصر، 2014، ص15.

[2] محمد، فاضل زكي، مرجع سابق، ص120

[3] مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق السياسيَّة، مؤسسة الأبحاث العربيَّة، بيروت، 1979، ص324

[4] محمد، فاضل زكي، مرجع سابق، ص130

انتهى بالتَّوقيع على معاهدة تيلست التي اتفقا فيها على تقسيم أوروبا بين فرنسا وروسيا، كما أنَّ مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد هزيمة نابليون في عام 1815م يعتبر أوَّل مؤتمر قمَّة أوروبي موسع، ثمَّ مؤتمر باريس الذي عقد عام 1856م، ومؤتمر برلين عام 1878 وهي المؤتمرات التي حاولت أن تخلق نوعًا من التَّوازن بين روسيا من جهة وبين باقي أوروبا من جهة أخرى، وأيضًا فإنَّ بسمارك وكافور أمكنهما أن ينجزا الهدف الخاص بالوحدة الألمانيَّة والوحدة الإيطاليَّة عن طريق الدّبلوماسية والحروب المحدودة[1].

والشيء الملفت للنَّظر منذ النصف الثَّاني من القرن العشرين، هو أنَّ مؤتمرات القمَّة التي تجمع الملوك ورؤساء الدّول أو رؤساء الحكومات قد ازدادت نسبة حدوثها بدرجة تفوق جدًا ما كانت تيسر عليه في السابق، والواقع أنَّ دبلوماسيَّة القمَّة التي تضمّ من هم في قمَّة المسؤولية قد عملت على ازدياد نسبتها وانتشارها في السنين الأخيرة عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها[2]:

- التَّقدم التّكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات، بحيث أصبح في مقدور الرؤساء الاتصال مع نظرائهم، أو الانتقال السريع وقضاء يوم أو بضعة أيام في محاولة للتَّوصل إلى حلّ لمشكلة ما، أو للتشاور وتنسيق المواقف، أو لاستعراض الوضع السياسي الدولي أو العلاقات الثنائية أو غير ذلك.
- ازدياد وعي الشعوب واتّساع آفاقها وارتفاع مستوياتها قد أدَّى إلى تشابك مصالحها وتعقدها، وما نجم عنها من مشكلات خطيرة، ممَّا فرض على الدّول عقد مؤتمرات دوليَّة يحضرها من هم في قمة المسؤوليَّة، وذلك بهدف تفادي المخاطر والتَّوصل إلى حلول مقبولة.
- قيام المنظمات الدّولية كمنظَّمة الأمم المتّحدة أو الإقليميَّة كمنظَّمة الوحدة الإفريقيَّة التي أتاحت في اجتماعاتها الدَّولية فرصًا لحضور رؤساء الدّول في لقاءات دوريَّة أيضًا.

---

[1] محمد، ثامر كامل، مرجع سابق، ص72

[2] بركات، جمال، الدّبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، 1985، ص61

ولا شك أنَّ هذا النَّمط من الدّبلوماسية له من الخصوصيَّة ما يميزه عن غيره في أنَّ أعلى السياسيين دورًا أساسيًّا للقيام بالمهام الدّبلوماسية، ويصبح سفراؤهم مستشارين لهم، ومن هنا أخذت دبلوماسيَّة الرؤساء اسم دبلوماسيَّة القمَّة، وفي معناها الفني اسم الدّبلوماسية السياسيَّة، فذلك أنَّ مخطط السياسة الخارجة يدخل في عمليَّة تنفيذ تلك السياسة أيضًا.

لذلك فإنَّ أهمّ ما يميز هذا النَّمط من الدّبلوماسية هو أنَّ القادة يملكون حريَّة أكبر في اتّخاذ القرارات، كما أنَّ الرأي العام العالمي والمحلي يعطي أهميَّة أكبر للمفاوضات والمباحثات التي تجري في ظلّ هذا المستوى، إذ كثيراً ما تفتح أبواب جديدة، وتحلّ عقدًا كانت تشكّل عقبة في طريق الدّبلوماسيين الاعتياديين الذين لا يملكون سوى التّقيد بالتَّعليمات وانتظار الموافقات، فضلاً عن أنَّ الاتفاقيات التي تتم بين الرؤساء تحظى باهتمام أكبر من الاتفاقيات التي تتمّ بالطرق الدّبلوماسية الأخرى، ولعل السرعة التي تتَّسم فيها مثل هذه المؤتمرات، والتفاهم والاتصال الشخصي بين الرؤساء له أثره الكبير في تنمية روح الصداقة والتفاهم فيما بينهم[1].

2.5.3 دبلوماسية المؤتمرات

يتميَّز هذا النَّوع من الدّبلوماسية بأنَّه من الأنواع الحديثة للدبلوماسية، وقد تعدَّدت في السنوات الأخيرة كثرة الاجتماعات الدّولية التي تعقد لكي يتم التَّشاور في قضيَّة أو مسألة معينة واتخاذ مواقف مشتركة لها، وقد يأتي هذا النوع من الدّبلوماسية بشكل مؤقت أو دائم، إلا أنَّها تتم من خلال الوفود الدّوليَّة المشاركة في هذا النَّوع من الدّبلوماسية أو الأشخاص الدّوليين، بحيث تجري في موعد ومكان محدّد للبحث في المسائل والقضايا المختلفة، مثل اجتماعات الأمم المتّحدة أو المؤتمرات لوزراء الخارجيَّة، وقد تكون سياسية أو اقتصاديةً أو اجتماعيَّة، بحيث تأخذ الاجتماعات الطابع العلني أو بجلسات ثنائيَّة على هامش ذلك المؤتمر، أما إذا كان الاجتماع ثنائي فإنَّه يغلب عليه الطابع السّري[2].

---

[1] محمد، ثامر كامل، مرجع سابق، ص131

[2] عكرة، أنيس، من الدّبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1981، ص46

2.5.4 الدّبلوماسية الثّنائيّة

يعتبر هذا النَّوع من الدّبلوماسية من أقدم أنواع الدّبلوماسية والذي يقوم على تنظيم العلاقة بين الدول على أساس المعاملة بالمثل وقواعد للاحترام المتبادل بين هذه الدول في جميع المجالات، ويتميَّز هذا النَّوع من الدّبلوماسية بالأمور التَّالية[1]:

- يتمّ فيه بناء العلاقات الاقتصاديَّة والأمنيَّة والسياسيَّة والتَّعليميَّة وغيرها.
- التباحث والتشاور بين السلك الدّبلوماسي لكلتا الدولتين فيما يخصّ تطوير هذه العلاقات ومحاولة إصلاحها.
- تقديم الخدمات القنصليَّة لرعاياها الموجودين على أرض الدّولة.
- تتميَّز الدّبلوماسية ثنائيَّة الدّول عبر أعضاء السفارات أو البعثات الدّبلوماسية، بحيث تكون مهامها محدّدة كما تنصّ عليها الاتفاقيات الدَّوليَّة للدّبلوماسية للعام 1961.

2.5.5 الدّبلوماسية الوقائيَّة وحفظ السلام

تعرّف الدّبلوماسية الوقائيَّة بأنَّها: "تلك النَّشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتّحدة لمنع تفجّر بعض الصراعات، أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلَّح، أو دفعها بعيداً عن دائرة التَّوتر والخطر، وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدَّد، والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها[2].

وهناك من عرف الدّبلوماسية الوقائيَّة بأنَّها: "المعالجة السّلميَّة التي تتم من خلال عمليَّة التَّفاوض بين الدّول لتسويَّة أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أيَّة دولة، أو أيَّة منظَّمة إقليميَّة أو دوليَّة؛ بهدف منع نشوب النّزاعات بين الوحدات الدّوليَّة، ومنع تصاعد المنازعات القائمة،

---

[1] أبو عبادة، سعيد، الدّبلوماسية: تاريخها ومؤسساتها وقوانينها، دار الشيماء، فلسطين، 2009، ص33

[2] أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدّبلوماسية والإستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص179.

والحيلولة دون تحوّلها إلى صراعات، وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها، ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات:

المفاوضات، والتَّحقيق، والوساطة، والتَّوفيق، والتَّحكيم، والتَّسوية القضائيَّة[1].

ومن هنا يبرز أنَّ الدّبلوماسية الوقائيَّة ترتكز في فلسفتها على الدّعوة إلى إحلال السلم في العلاقات الدّوليَّة، والاهتمام بالمنظَّمات الدَّوليَّة؛ لأجل تفادي مظاهر استخدام القوة في العلاقات الدَّوليَّة، والذي يتماشى تمامًا مع المبدأ العام لميثاق الأمم المتّحدة، والمتمثَّل في فض النّزاعات بالوسائل السّلميَّة.

يرتبط ظهور الدّبلوماسية الوقائيَّة التي سميت أيضًا بالدّبلوماسية التَّوقيعيَّة، أو الدّبلوماسية المانعة في العلاقات الدّوليَّة، وقد جاء أوَّل تطبيق لها خلال أزمة السويس عام 1956م، عندما تدخَّلت الأمم المتّحدة لوضع بعض التَّدابير العسكريَّة الجماعيَّة المحدودة لفضّ الاشتباك بين الأطراف المتحاربة، ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيدًا لتسوية الأزمة الدّوليَّة، وهذه التَّدابير من جانب المنظَّمة الدَّوليَّة أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام[2].

2.5.6 الدّبلوماسية الشَّعبيَّة

ويقصد بها الدّبلوماسية التي تنشأ خارج نطاق المنظَّمات الدَّوليَّة، وتقوم بها التَّجمعات الشَّعبيَّة مثلًا: الاتحادات المهنيَّة والمجلس (مجلس الصداقة الشَّعبيَّة العالميَّة)، وبدأ هذا النَّوع من الظهور مع زيادة الوعي السياسي بعد التَّقدم التقني في الاتصال، وتزايد دور الرأي العام في التَّأثير على السياسات الخارجيَّة.

ويعدّ مفهوم الدّبلوماسية الشَّعبيَّة أو الإعلام من المفاهيم القديمة التي تتَّخذ مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامَّة، وبعد أهداف الحادي عشر بصفة خاصَّة، ولم تقتصر الدّبلوماسية العامَّة

[1] مصباح، زايد، الدّبلوماسية، دار الجيل، بيروت، 1999، ص125

[2] الهاشمي، مجد، الإعلام الدّبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص123

على الولايات المتّحدة، وإنما ارتبطت ببعض الدّول الأوروبيَّة، كما كانت ولا تزال الدّبلوماسية العامَّة من أهم الوسائل الأوروبيَّة للحفاظ على علاقاتها المتّزنة مع جيرانها العرب، فيما يعرف بالقوة الرّخوة، والتي تعتبر مساعدًا في تحقيق أهداف الدّبلوماسية العامَّة.

2.5.7 الدّبلوماسية الرَّقميَّة

تشير الدّبلوماسية الرّقميَّة بشكل أساسي إلى الاستخدام المتزايد لمنصات التَّواصل الاجتماعي من قبل دولة ما؛ من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجيَّة وإدارة صورتها وسمعتها بشكل استباقي.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدّبلوماسية الرَّقميَّة موجودة على مستويين: مستوى وزارة الخارجيَّة، ومستوى السفارات المنتشرة في جميع أنحاء العالم، من خلال العمل على هذين المستويين، الدَّول يمكن أن تصمّم رسائلها السياسة الخارجيَّة، وأن تروج لسياستها القوميَّة وفقًا للخصائص الفريدة للجماهير المحليَّة فيما يتعلَّق بالتَّاريخ والثقافة والقيم والتقاليد، ممَّا يسهّل قبول سياستها الخارجيَّة والصورة التي تهدف إلى تعزيزها[1].

2.6 نظريات الدّبلوماسية

نظريَّة تحليل النّظام الدَّولي

تعدُّ نظريَّة النّظام الدَّولي من أكثر نظريات البحث العلمي توافقًا مع مجريات الدّراسة الحاليَّة، حيث تنطوي هذه النَّظريَّة على الكشف عن النظام الدّولي بما فيه من قوى عظمى، ومنافسة بين دول العالم، كما تظهر أبرز الفرص والتَّحديات للدّول الناشئة التي تنخرط في علاقاتها الدَّوليَّة مع المجتمع الدّولي كلّه، خصوصاً القوى العظمى منها، لكي تستفيد الدّولة من قدرات تلك الدّول وخبراتها وما تحقّقه من منافع، حيث تناقش هذه النَّظريَّة علاقات الدول في مختلف الأنشطة والمجالات، وتسلّط الضوء على

[1]ADESINA, Olubukola S. **Foreign policy in an era of digital diplomacy**. *Cogent Social Sciences*, 2017, 3.1: 1297175.

أكثر تلك العلاقات أهميَّة بالنَّسبة للنّظام الدَّولي كلّه، والتي تتمثَّل بالمجالات الاقتصادية أوّلًا، وكذلك العسكريَّة والأمنيَّة والتقنيَّة، بالإضافة إلى ما تقدَّم، فإنَّ هذه النَّظريَّة تسلّط الضوء على الأحداث التَّاريخيَّة، وتتسلسل في تلك الأحداث للكشف عن توجه النَّظام الدّولي بما فيه من وحدات دوليَّة، والكيفيَّة التي من خلالها يمكن للباحث أن يدرك التَّحولات الدّبلوماسية للدّول المعاصرة والناشئة في بيئة علاقاتها ومكانتها على المستوى العالمي[1].

ويعتبر ديفيد ايستون من مفكري ومنظري نظريَّة تحليل النّظم السياسيَّة على المستوى الفردي والدّاخلي للدّولة، واعتقد ايستون أنَّ فهم النّظم السياسيَّة لدول العالم يعتمد أساسًا على تسليط الضوء على الشّخوص ذات العلاقة بصناعة واتّخاذ القرارات السياسيَّة، وانعكاس المجتمع الدّاخلي وأثره في بنية القرار السياسي أيضًا، إذ رأى ايستون أنَّ دراسة السلوك الإنساني للأفراد، وصناع القرار السياسي يعدّ أكثر أهمية في فهم النّظم السياسيَّة[2].

نظريَّة اللّعبة

من خلال هذه النَّظريَّة، يحاول اللاعب عمل فكرة ليتَّخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح، أو أن يقلّل قدر الإمكان من خسائره في ظلّ ظروف يحيط بها الغموض، وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات، وتكهّن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال، وبالنسبة لأنصار الواقعيَّة فإنَّهم يعتقدون أنَّ إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة تساوي صفرًا، إذ إنَّ ما يربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر، أي أنَّه إذا ربح اللاعب الأوَّل خمسة مثلاً، فإنَّ اللاعب الآخر يخسر خمسة أيضاً وبذلك يصبح الناتج صفراً، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى، حيث تعتمد اللعبة أيضًا على لاعبين اثنين

[1] شنيكات، خالد، وعربيات، غالب، التنبؤ في العلاقات الدولية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج13، ع3، 2013، ص601

[2] مجيب، مي، إعادة قراءة "ايستون" قدرة تحليل النظم على التجدد، مجلة دراسات، مج22، ع1، 2021، ص124-133

تتفاوت الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، لا بل يصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أي منهما، أي أنَّ اللعبة تحقّق في النهاية مبلغًا إيجابيًّا، وفي بعض الألعاب، قد يخسر الفريقان وفق مبالغ متفاوتة وبدرجات مختلفة[1].

النَّظريَّة البنائيَّة

تفترض النَّظريَّة البنائيَّة أنَّ الدّول هي الوحدات الأساسيَّة للتَّحليل، وأنَّ الواقع الذي يعيشه المجتمع يتشكّل في البيئات الاجتماعيَّة، حيث تهتم البنائيَّة بدراسة العلاقات الاجتماعيَّة كمنطلق لدراسة العلاقات والسياسة الدّوليَّة، ونتيجة لذلك فإنَّها تعتقد أنَّ الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد تؤثر في الحياة السياسيَّة. فالنظام الدولي من صنع الإنسان وأفكاره فهو بناء فكري، و أي تغير في الأفكار القائمة في العلاقات الدَّوليَّة ستؤدي إلى تغيير النّظام، وترى البنائيَّة أنَّ هويَّة الدَّولة وكيفيَّة تحديدها وتكونها متغيّرة وتعتمد على الأطر التَّاريخيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة؛ لذلك فإنَّ فهم الهويَّة مهم لفهم السياسة العالميَّة حيث تؤثّر بالمصالح والأفضليات، ويرى البنائيون أنَّ هذه العوامل تلعب دورًا حاسمًا في تعريف المصلحة الوطنيَّة للدّول وصنع السياسة الخارجيَّة، كما أنَّ تحديد الجماعة لهويتها يساعدها في تحديد مصادر التَّهديد الذي تتعرَّض له وحلفاؤها المحتملين في مواجهته. [2]

النَّظريَّة الواقعيَّة

أما المدرسة الواقعيَّة فهي على عكس المثاليَّة، لا تؤمن بإمكانيّة إدارة السياسة الخارجيَّة للدّولة عبر مبادئ مثاليَّة عالميَّة، بل تتبنى موقفًا يعني بالمصالح الخاصة للدّولة بالدَّرجة الأولى، ولا يبالي بمصالح الدّول الأخرى إن اقتضى الأمر، وترتبط السياسة الخارجيَّة الواقعيَّة عادة باستخدام القوّة، ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدّول؛ لأنَّ الحروب من وجهة النَّظر

[1] مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص، 24

[2] غلاب، النذير، السياسة الخارجيَّة الأمريكية ومكافحة الإرهاب في الشرق الاوسط بعد أحداث 11سبتمبر2001، جامعة محمد بن مضياف. المسيلة. الجزائر.2016، ص45

الواقعيَّة هذه قد تكون (طبيعية) لا بل مطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعيَّة.

إنَّ أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأنَّ النّظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح، بل يمكن القول إنَّ الربح الذي تحقّقه يعادل الصفر، أي أنَّ الربح الذي قد تحقّقه دولة ما، يعادل الخسارة التي تتكبَّدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكريَّة[1].

ويرى الواقعيون أنَّ النّظام العام للدولة هو السلطة المركزيَّة الفعالة، وأنَّ السَّاحة الدَّوليَّة نظامًا من الفوضى السياسيَّة والمساعدة الذاتيَّة، وأنَّها ساحة من العنف تبحث فيها الدّول عن فرص لاستغلال بعضها بعضًا، ويعتمد بقاء الدَّولة على قدرتها الماديَّة وتحالفها مع الدّول الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، إنَّ القدرات العسكريَّة والتَّحالفات هما الركيزتان الأساسيتان للأمن. ويؤمن عديد من الواقعيين بصدارة المصلحة الشَّخصيَّة على المبدأ الأخلاقي، وأنَّ اعتبارات العدالة هي أسس غير مناسبة وخطرة لتبنى عليها السياسة الخارجيَّة للدَّولة.[2]

وتؤمن الواقعيَّة السياسيَّة بأنَّ سياسات الدّول شأنها شأن المجتمعات عامَّة، تهيمن عليها القوانين الموضوعيَّة التي تمتد جذورها في الطبيعة البشريَّة، ولكي نطور المجتمع، علينا أولاً أن نفهم القوانين التي يعيش وفقها المجتمع.

إنَّ هذه القوانين الموضوعيَّة تعمل بطريقتها الخاصة، ودون أن تتأثَّر برغباتنا الخاصة؛ ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإنَّنا سنفشل، ولذلك فإنَّ أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانيَّة التَّوصل إلى تطبيق نظريَّة سياسيَّة واقعيَّة تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعيَّة.

---

[1] مورغانتاو، هانس، السياسة بين الأمم، ترجمة خيري حماد، دار القومية للطباعة والنشر، بيروت، 1965، 32.

[2] الخضرا، ديما، نظريات العلاقات الدولية. ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت، 2016، ص167

النَّظريَّة المثاليَّة (الليبراليَّة)

دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجيَّة وفق أهداف مثاليَّة واسعة النطاق، والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدّول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالميةَّ والفلسفة السياسيَّة الليبراليَّة، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به ويدرو ويلسونWoodrow Wilson، وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالميَّة الأولى، ويميل الليبراليون إلى تصور النّظام العالمي على أساس الربح للجميع، وكأنَّه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصاديَّة (وهذا ما يسمى بالليبراليَّة الجديدة)، أو عبر المنظَّمات العالميَّة والتَّعاون وفق مفهوم الليبراليَّة الكلاسيكيَّة[1].

نظريَّة القوة الناعمة

يتحدَّد مفهوم القوة الناعمة عند جوزيف ناي "قياسًا إلى مفهوم القوة الصلبة، حيث إنَّ القوة العسكريَّة والاقتصاديّة كلاهما أمثلة للقوة الصلبة التي يمكن استخدامها لإجبار الآخرين لتغيير مواقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزر)، وإلى التَّهديد (العصي)، غير أنَّ هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السّياسة الدَّوليَّة؛ لأنَّ بلدانًا أخرى معجبة بقيمه، تريد أن تتبعه وتحذو حذوه وتقتضي بمثالهK وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح، وعليه فإنَّ وضع جدول للأعمال في السياسة الدَّوليَّة، واجتذاب الآخرين إليه له أهميَّة تعادل تمامًا أهميَّة إجبارهم على التَّغيير باستخدام الأسلحة العسكريَّة أو الاقتصاديَّة، أو التَّهديد باستخدامها، وهذا الجانب من القوة–أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت– يسميه "ناي" القوة الناعمة، فهي باختيار الناس بدلًا من إجبارهم[2]".

---

[1] وولت، ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة،" ترجمة عادل زقاع، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسيَّة والإستراتيجية، 2019، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/22: https://bit.ly/3QQ1Dy2

[2] ناي، جوزيف. القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. تعريب محمد البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص38

إنَّ القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب والاستقطاب، وبما أنَّ القوة الصلبة تكمن في القدرة التي تأتي من القوة العسكريَّة والاقتصاديَّة للدَّولة على الإجبار والإكراه، فإنَّ القوة الناعمة تأتي من جاذبيتها الثقافيَّة ومثلها السياسيَّة، ومن هنا يختار النَّاس الانقياد لها بدلًا من دفع الأموال لهم أو إجبارهم، فليس من الضرورة أكراه الآخرين على تغيير السّلوك، أو اتّباع سياسة معيّنة عن طريق التَّهديد والتَّرهيب والإغراء، أو اللجوء للقوة العسكرية أو الاقتصادية لتركيعهم، ولكن بالإمكان إجبارهم بطرق أخرى، بجعلهم يريدون ما تريده أنت بطريقة أخرى، ودون استفزازهم أو استخدام القوة الصلبة ضدهم.

الفصل الثَّالث

الدّبلوماسية الفلسطينيَّة: النشأة والتطور والأهداف

3.1 تمهيد

تعتبر الدّبلوماسية واحدة من أهم الظواهر المعاصرة في العلاقات بين الدّول، فهي أداة رئيسة من أدوات تنفيذ السياسات الخارجيَّة للدول، وهي حلقة الاتصال المحوريَّة بين الدولة والعالم الخارجي، ويتمحور النّشاط الدّبلوماسي بشكل كبير حول السياسة الخارجيَّة للدولة، وتتبلور أهدافه وفقًا لما تخطّه مؤسسات الدّولة من استراتيجيات الإدارة في علاقاتها الخارجيَّة مع الدّول وفقاً لمصالحها القوميَّة، بالنظر إلى طبائع العلاقات، سواء الحليفة أو غير الحليفة، ولكلّ نشاط من النّشاطات الدّبلوماسية وسائله في تحقيق غايات السياسة الخارجيَّة للدّولة.

وترتبط الدّبلوماسية بالسياسة الخارجيَّة رغم اختلاف كلّ منهما عن الأخرى، فالنَّشاطات التي يمارسها الدّبلوماسيون والهيئات الدّبلوماسية ما هي إلا جزء من الخطة الشاملة التي تضعها الدولة في علاقاتها الدَّوليَّة مع الدّول الأخرى، لذلك تعتبر الدّبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجيَّة والتي تقوم من خلالها بتحقيق المصالح المشتركة بينها تبعًا لنشاطاتها الدّبلوماسية المتَّفق عليها[1].

اتَّخذت الثّورة الفلسطينيَّة المعاصرة منذ انطلاقها نهج الكفاح المسلَّح وسيلة لتحرير الأرض الفلسطينيَّة من الاحتلال والاستعمار، وبدأ مع مرور الوقت الاهتمام بالعمل السياسي والدّبلوماسي يتنامى شيئًا فشيئًا، وظهرت حاجة مهمَّة لتوضيح الرؤيا ووجهة النَّظر الخاصة بالشعب الفلسطيني؛ ليتمكَّن من تعريف قضيته وحقوقه والترويج لها بطرق غير تقليدية، لذلك من الضروري توعية الشعب الفلسطيني بقضيته وحقوقه ليستطيع توظيف الدّبلوماسية، وكسب التأييد، والدَّعم الحقيقي من الأوساط العربيَّة

[1] عبد الهادي، شيماء وشهاب، عبد الرحمن، الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسيَّة والدّبلوماسية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة: فلسطين، 2016، ص 82.

والإسلاميَّة والدَّوليَّة، حيث تحظى المطالب والحقوق الفلسطينيَّة العادلة بتأييد عالمي كبير على مستوى الشعوب، الأمر الذي لا يتفق مع السياسات والمصالح والتَّحالفات التي تحكم المواقف الدَّوليَّة[1].

3.2 السَّرديَّة التَّاريخيَّة لنشأة الدّبلوماسية الفلسطينيَّة

يمكن استعراض السَّرديَّة التَّاريخيَّة لنشأة الدّبلوماسية الفلسطينيَّة على النحو الآتي:

3.2.1 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة قبل إنشاء منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة

استخدم الفلسطينيون أشكالًا متعدّدة من العمل السياسي والإعلامي، والتي كانت أشبه إلى الدّبلوماسية الشَّعبية في فترة مبكرة عام 1897، وذلك تزامنًا مع عقد مؤتمر الصهيونية الأوَّل، وذلك بالقيام بنشاطات من قبيل المشاركة في عدد من المؤتمرات العربيَّة مثل مؤتمر باريس في عام 1913، والتَّوجه نحو الصحافة المناهضة للهجرة اليهوديَّة والمشروع الصهيوني لإقامة دولة يهوديَّة على أرض فلسطين، بينما يرى البعض أنَّ تاريخ النّشاط الدّبلوماسي يعود إلى العام 1919–1920، وذلك تزامنًا مع ولادة الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، والتي أطلق عليها اسم دبلوماسية الوفود والمذكرات والتي استمرت خلال الأعوام (1919-1948)[2].

وبدأت المحاولات لبث روح الحياة في اللجنة العربيَّة العليا وفي عام 1946، وكان التَّنافس الحزبي الفلسطيني على من يمثّل فلسطين في الجامعة العربيَّة قد بلغ ذروته، فانقسمت القوى السياسيَّة الفلسطينيَّة إلى فريقين، الأوَّل يمثل بقايا اللّجنة العربيَّة العليا التي قضى عليها الانتداب البريطاني عند قدومه إلى فلسطين، والثَّاني أطلق عليه اسم الجبهة العربيَّة، وقد دعا الأمين العام للجامعة العربيَّة عبد الرحمن عزام في ذلك الوقت كلاً من الفريقين إلى بلودان، وتمَّ التَّوافق على هيئة جديدة بعد مشاورات عربيَّة

[1] جفال، محمد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بناء الكيان السياسي الفلسطيني في الفترة ما بين (1994– 2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص 61.

[2] عبد الهادي وشهاب، مرجع سابق، ص 83.

فلسطينيَّة، تكون مقاعدها موزعة بالنّصف بين الفريقين، وبالتالي تكوّنت الهيئة العربيَّة العليا برئيسها المفتي الحاج أمين الحسيني[1].

إلا أنَّ فلسطين دخلت في دوامة العنف بعد صدور قرار التَّقسيم، حيث أعلنت الحركة الصهيونيَّة في 15 مايو 1948 عن قيام دولة إسرائيل، ودخلت الجيوش العربيَّة إلى أرض فلسطين لتحريرها، ودارت معارك بين الجيوش العربيَّة مع القوات الصهيونيَّة، وفشلت تلك الجيوش في منع قيام الدّولة اليهوديَّة، وكانت النتيجة وقوع ما سمي بنكبة فلسطين وقبول الهدنة مع الدّولة الوليدة، ممَّا دفع الفلسطينيين للمحاولة لأخذ زمام المبادرة بأيديهم، ففي 23 سبتمبر 1948 تمَّ تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وعملت الهيئة العربيَّة العليا على قيام كيان يمثّل الشَّعب الفلسطيني، فقامت في شهري مارس وإبريل والنّصف الأوَّل من مايو عام 1948 بإقناع الدّول العربيَّة لإنشاء حكومة فلسطين، في الوقت الذي حاول اليهود فيه تشكيل هيكل حكومة يهوديَّة يتم الإعلان عنها رسميًّا بعد انتهاء الانتداب، وبالفعل أعلن قيام دولة إسرائيل بتاريخ 15 مايو 1948 في مؤتمر تل أبيب، ممَّا دفع الفلسطينيين إلى العمل بشكل كبير لإقامة حكومة فلسطين، بعد إخفاق الهيئة العربيَّة العليا والهزيمة في حرب عام 1948[2].

وارتبط قرار تشكيل حكومة عموم فلسطين بالتَّطورات السياسيَّة المصاحبة لانتهاء الانتداب البريطاني، وتشكيل حكومة يهودية، وهزيمة حرب 1948، وتعدّ حكومة عموم فلسطين نجاحًا للدبلوماسيَّة الفلسطينيَّة؛ لأنَّها أكَّدت على ضرورة تمثيل الشَّعب الفلسطيني من خلال حكومة فلسطينية، تعبر عن الهوية الفلسطينيَّة في الاجتماعات والقمم العربيَّة المنعقدة، إلا أنَّ حكومة عموم فلسطين لم تنل الاعتراف الدّولي المطلوب، ولم تنجح في الظهور كجزء من النّظام السّياسي الفلسطيني، ولم تدم لفترة طويلة، فتم دمج بعضها في أطر الحركة القوميَّة العربيَّة، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الحكومة المؤقتة لم ترتق إلى خلق

[1] أبو عامر، مرجع سابق، ص 12.

[2] البرغوثي، مروان، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (1996– 2006). بيروت– لبنان: مركز الوحدة للدراسات العربي، 2010، ص 51.

كيان فلسطيني موحَّد وذي صبغة كيانيَّة قابلة للاستمرار، ولم يتعدَّ دورها حضور أيّ من الهيئة أو الحكومة عن القيام بمهام إدارة مدنيَّة وبشكل مؤقّت ومحدود[1].

وبدأ الفلسطينيون مرحلة جديدة عنوانها الوصاية العربيَّة، فقاموا بالالتحاق بالأحزاب العربيَّة القوميَّة والاشتراكيَّة، إلى أن أيقنوا عبث الاحتواء العربي، وفشل القوميَّة العربيَّة في المحافظة على دولة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، وكانت المبادرة إلى تشكيل الفصائل الفدائيَّة، وذلك بعد قيام بعض الطلبة الفلسطينيين في الخارج، بتأسيس روابط طلابيَّة، أبرزها رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، والاتّحاد العام لطلبة فلسطين، وقامت قيادة هاتين المؤسستين الرابطة والاتحاد بجهود دبلوماسيَّة تدخل في باب الدّبلوماسية الشَّعبيَّة، وكان لتجمعات الطلبة في الدّول الأوروبيَّة خصوصًا دور مهم في دعم دبلوماسيَّة المنظَّمة لاحقًا والتَّأكيد على شرعيتها في تمثيل الفلسطينيين[2].

ويشير الباحث إلى أنَّ تقييم نشأة الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، وما يليها حتى قيام منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة يغلب عليه الإرباك والعجز والعشوائيَّة، وغياب المشروع الموحّد، نتيجة لضعف الأدوات، وعدم وحدة مرجعيَّة القيادة السياسيَّة والمناكفات بينها، إضافة إلى التَّدخلات العربيَّة في صنع القرار الفلسطيني، كما أنَّ التَّعاطي الدَّولي مع القضيَّة الفلسطينيَّة في نشأتها كان حول الإقرار بالحقوق المشروعة من عدمه، والسمة الغالبة هي التَّعامل مع القضيَّة الفلسطينيَّة بوصفها مشكلة لاجئين، وليست قضيَّة حق تقرير مصير وتحرر وطني.

3.2.2 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1964-1967)

لم تنشأ منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في عام 1964 ككيان فلسطيني من العدم، حيث سبق قيامها تطورات على الصعيدين الفلسطيني والعربي، شملت أطرافه مجالات عدّة، وعلى الرغم من اختلاف الأهداف

[1] الحمد، جواد، المدخل إلى القضيَّة الفلسطينيَّة، سلسلة دراسات رقم (21). عمان- الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 21.

[2] توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني.. التجربة الفلسطينيَّة، بيرزيت- فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2013، ص 25.

عند كلّ طرف، وتباين التَّطورات المتعدّدة لطبيعة المنظَّمة وما ستكون عليه، حتى داخل كلّ فئة فلسطينيَّة وعربيَّة، فإنَّ تأسيس المنظَّمة يعتبر بمثابة ولادة مرحلة جديدة من مراحل العمل الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني[1].

وسعي الفلسطينيون منذ مطلع القرن العشرين لكسب اعتراف المجتمع الدَّولي بحقهم في تقرير المصير كبداية لانطلاقة الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وذلك بهدف إقامة الدَّولة الفلسطينيَّة من خلال النّضال السّياسي بنوعيه الكفاح المسلَّح والعمل الدّبلوماسي، ومن أبرز السّمات المميزة لخصوصيَّة مفهوم الدَّولة في الحالة الفلسطينيَّة، أنَّ ديناميَّة بناء الدَّولة لا تبدأ بعد الاستقلال فقط، بل تظهر أنَّ السَّعي إلى الدّولة يحدّد عمليَّة صوغ الأهداف ووضع الاستراتيجيات، واختيار البنى التَّنظيميَّة، وكيفيَّة إدارة السّياسة الدَّاخليَّة في أثناء بناء القسم الأعظم من النّضال الذي يسبق إقامة الدّولة[2].

وسهَّل الانتداب البريطاني في هذه المرحلة هجرة اليهود إلى الأرض الفلسطينيَّة، وساهم في تنفيذ مخطَّطات اليهود، وزادت المشكلة بعد ذلك نتيجة هزيمة العرب في حرب عام 1948، واحتلال إسرائيل أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين التَّاريخيَّة، وازدادت المشكلة أيضًا خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956؛ ليسفر عن احتلال إسرائيل لقطاع غزَّة وصحراء سيناء؛ لتظهر بعد ذلك العديد من الدَّعوات لتشكيل شخصيَّة وطنيَّة مستقلة في الشتات، وبعد ذلك وافق مجلس جامعة الدّول العربيَّة بعد هزيمة عام 1948 على تشكيل إدارة مدنيَّة لفلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، حتى لا يقوم الملك عبد الله الأوَّل بضم الأراضي الفلسطينيَّة إلى الأردن، إلا أنَّهم بايعوا الملك عبد الله على الأراضي الفلسطينيَّة بعد مؤتمر أريحا عام 1948[3].

---

[1] سحويل، صدام، مستقبل التَّمثيل الدّبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدول ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين، 2014، ص 62.

[2] صايغ، يزيد، الحركة الوطنية الفلسطينيَّة "1964- 1974" والكفاح المسلح والبحث عن الدولة، بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، 2003، ص 3.

[3] برهم، عبد الله، إصلاح منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة إشكالية "الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج التخطيط والتنمية السياسيَّة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007، ص 40.

وكانت جامعة الدّول العربيَّة منذ إنشائها في عام 1945 قد قرَّرت الدّول العربيَّة المؤسسة لها أن يكـــون لفلسطين مندوب يمثّلها في الجامعة، على الرغم من كون فلسطين تحت الانتداب البريطاني فـــي ذلـــك الوقت، وقد ظلَّت فلسطين ممثَّلة في الجامعة العربيَّة حتى بعد نكبة عام 1948، حيـــث تعاقـــب علـــى تمثيلها في الجامعة كلاً من موسى العلمي، وأحمد حلمي عبد الباقي، ثم أحمد الشقيري، وجاءت الـــدعوة العربيَّة لإبراز كيان فلسطيني خلال انعقاد الدّورة الواحدة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربيَّـــة عـــام 1963، حينما اتّخذ قرارًا يتعلَّق بالشَّعب الفلسطيني، تمَّت فيه الدَّعوة إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه موحّدًا يسمع العالم صوته في المجال القومي لا مجرد لاجئين، وعلـــى الصـــعيد الـــدّولي بواسطة ممثلين يختارهم، كما جاء في القرار كذلك العمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدّول العربيَّـــة المضيفة[1].

وشكَّل تأسيس منظَّمة التَّحرير برئاسة أحمد الشقيري تتويجًا لجهود ومحاولات بلورة كيـــان فلســـطيني يخلف حكومة عموم فلسطين، وبالتالي كانت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشَّخصيَّة الفلســـطينيَّة لأكثر من نصف قرن، بداية من العام 1908 حين كتب نجيب نصار في جريدة الكرمل بهذا الخصوص لمواجهة التَّنظيم الصهيوني في فلسطين، وكذلك جهود راغب الدجاني من خلال تكتل وجهاء فلســـطين وأعيانها لمواجهة النَّشاط الصهيوني[2].

ويشير الباحث إلى أنَّ تشكيل المنظَّمة لم يكن ناتجًا عن إرادة فلسطينيَّة بحتة، إنَّما هو إرادة عربيَّة مـــن خلال الرغبة العربيَّة بتشكيل حكومة عموم فلسطين، والدَّعوة في أكثر من قمَّة عربيَّة لإيجاد كيان ممثل للفلسطينيين، والدعم الذي لاقته المنظَّمة في بدايتها من جمال عبد الناصر، والدَّعم في مـــؤتمر القـــدس الذي أعطى الشَّرعيَّة لأحمد الشقيري رئيسًا للجنة التَّنفيذية للمنظَّمة، والمصادقة على ميثـــاق المنظَّمـــة والصندوق القومي، وأنَّ مصر كان لها دور بارز في الإسراع بإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بتكليـــف

[1] أبو جمعة– تيسير، انتفاضة الأقصى عام 2000 أثرها السياسي على القضيَّة الفلسطينيَّة (2000– 2008)، رسالة ماجســـتير غيـــر منشورة، جامعة الأزهر، غزة– فلسطين، 2010، ص 13.

[2] البرغوثي، مرجع سابق، ص 53.

الشقيري أن يتابع اتصالاته للدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وجد ليبحث معهم قضيَّة تنظيم هذا الكيان، وأنَّ الهدف الأساسي للشقيري بإنشاء كيان فلسطيني، كان بمثابة الدّعامة الأساسيَّة لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بتحرير كامل التراب الفلسطيني، رغم علمه التام أنَّ هذا الكيان سوف يكون تحت إشراف الجامعة العربيَّة، وأنَّه لن يكون ذات قرار وطني مستقل، نظرًا لمصالح الدّول العربيَّة في احتواء هذا الكيان، ورغم ذلك فإنَّ قيام منظَّمة التَّحرير عام 1964، كان إنجازًا كبيرًا لصالح الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ولصالح الشعب الفلسطيني الذي شرّد من أرضه عام 1948.

اهتمَّت منظَّمة التَّحرير بالعمل الدّبلوماسي منذ نشأتها، لكن احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينيَّة دفع إلى إحداث تغيرات فيها، كان أهمها:

تبني الكفاح المسلَّح كخيار وحيد لدحر الاحتلال، خاصة بعد ظهور مجموعة من التَّنظيمات الفلسطينيَّة التي نادت بالكفاح المسلَّح، وأهمّها حركة التَّحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلن عن تأسيسها بعد أقل من عام على إنشاء منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وارتأت قيادة منظَّمة التَّحرير، أنَّ الدّبلوماسية يمكن أن تكون مكمّلة للعمل العسكري، ولكن ليست وسيلة أساسيَّة للتَّحرير[1].

ويشير الباحث إلى أنَّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة سعت في المرحلة الأولى لحشد التأييد العربي والعالمي للاعتراف بمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة باعتبارها ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وناطقًا باسمه بصورة رسميَّة في المحافل الدَّوليَّة والعالميَّة المتعدّدة.

[1] أبو رمضان، جودت وليد، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تجاه الولايات المتّحدة الأمريكية (1964– 1993)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 7، 2016، ص 391.

3.2.3 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1968-1974)

كان الهدف الرئيس لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بعد إنشائها هو الحصول على الاعتراف العربي والدّولي بها كممثل شرعي ووحيد للشَّعب الفلسطيني، لذا بدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بإجراء اتّصالاتها على الساحة العربيَّة والدَّوليَّة، لحشد الدعم والتأييد للقضيَّة الفلسطينيَّة[1].

بدأت منظَّمة التَّحرير بالتَّحرك الدّبلوماسي تجاه كلّ من الاتحاد السوفيتي والصين؛ لما تمثّله هاتان القوتان من مكانة على المسرح الدَّولي، ودورهما في مساندة ودعم حركات التحَّرر العالميَّة، وتمثَّلت أهداف الدّبلوماسية جراء الاتصالات بهاتين القوتين في الحصول على الدعم العسكري والسّياسي للقضيَّة الفلسطينيَّة، وتقديم يد العون في انتزاع وحدانيَّة تمثيل منظَّمة التَّحرير، إلى جانب طرح وإبراز القضيَّة الفلسطينيَّة على اعتبار أنَّها لب الصراع في منطقة الشَّرق الأوسط، باعتبارها قضيَّة شعب وأرض، وليست قضيَّة لاجئين، وتكلَّل هذا النَّشاط الدّبلوماسي بالنَّجاح، حيث وجَّهت الصين دعوة رسميَّة لرئيس منظَّمة التَّحرير لزيارتها، وبذلك كانت أول دولة أجنبية تستضيف رئيس منظَّمة التَّحرير، حيث قام الشقيري في عام 1965 بأول زيارة إلى الصين، تمَّ الاتفاق خلالها على إقامة بعثة منظَّمة التَّحرير في بكين؛ لتعزيز التَّعاون المشترك، كما وعد الجانب الصيني ببذل كلّ جهد ممكن لدعم شعب فلسطين[2].

وقامت الصين بالاعتراف بمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة كممثل شرعي ووحيد للشَّعب الفلسطيني، ومنح مكتبها في بكين كامل الميّزات الدّبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبيَّة، وهو ما ساهم في تعزيز الشَّخصيَّة الدَّوليَّة للمنظَّمة، ورغم الدّعم والمساندة المقدَّمة من جانب الصين للمنظَّمة على الصعيدين العسكري والسياسي، فقد كانت لها أهدافها الخاصة من خلال توطيد علاقاتها مع منظَّمة التَّحرير، وهي تعزيز روابطها بالعالمين العربي والإسلامي، ومحاولة إحراج الاتحاد السوفيتي، وإضعاف مكانته في المنطقة، والضغط على الولايات المتّحدة التي تحاصر الصين اقتصاديًّا، وهذا ما اتَّضح بعد تحسّن

[1] برهم، مرجع سابق، ص 42.

[2] أبو جمعة- مرجع سابق، ص 16.

العلاقات الصينيَّة الأمريكيَّة وعودة الصين إلى مجلس الأمن عام 1971، حيث لم تستخدم حق النقض (الفيتو) الممنوح لها ضد أي قرارات عارضها الفلسطينيون[1].

أما على الجانب السوفييتي فقد قام ياسر عرفات رئيس منظَّمة التَّحرير بأول زيارة علنيّة للاتحاد السوفيتي عام 1971 طالبًا الدَّعم السياسي، وقد سبق هذه الزيارة زيارة عام 1968 على رأس وفد من حركة فتح للمنظَّمة، وزادت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بعد هذه الزيارة جهودها للحصول على اعتراف الاتحاد السوفييتي بمنظَّمة التَّحرير، كممثل وحيد للشَّعب الفلسطيني، والذي تجسَّد في عام 1974 نتيجة لهذه الجهود المتعدّدة[2].

ولم تقف الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عند كلّ من الاتحاد السوفييتي والصين، بل اتَّجهت نحو الأمم المتّحدة من أجل تحسين الوضع القانوني للمنظَّمة الذي يساعد على حرية تحركها على الصعيد الدَّولي، وتكلَّلت جهودها الدّبلوماسية بالنَّجاح بمشاركتها عام 1970، في مناقشة مسألة فلسطين في اللجنة السياسيَّة الخاصة للجمعيَّة العامَّة للأمم المتّحدة، تلا ذلك تبني الجمعيَّة العامَّة قرارات تؤكّد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وتمَّت العديد من اللقاءات السّريَّة التي أجراها كلّ من الأردن والمغرب مع إسرائيل ضمن مجموعة من الاتصالات التي جرت بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقيَّة سلام بينهما بعد حرب عام 1973، وهو ما دفع بعض أعضاء القيادة الفلسطينيَّة وعلى رأسهم محمود عباس (أبو مازن) إلى السعي لعقد لقاءات مع شخصيات يهوديَّة تقدّميَّة؛ لإيصال وجهة النَّظر الفلسطينيَّة إليها، من خلال اطلاعها على مواقف منظَّمة التَّحرير تجاه الصّراع العربي الإسرائيلي، وبدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في إجراء الاتصالات مع شخصيات إسرائيليَّة لترتيب لقاءات معها، وهو ما أثار حفيظة بعض الأطراف في

[1] عوض، سميرة، الدّبلوماسية العامة الفلسطينيَّة، شؤون فلسطينية، منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة– مركز الأبحاث، العدد 246، 2011، ص 22.

[2] أبو رمضان، مرجع سابق، ص 394.

المنظَّمة، ولكن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة عام 1977، والذي تـمَّ خلالـه طرح نقاشات حادَّة بين أعضائه حول اللقاءات السّريَّة التي يقوم بها بعض أعضاء منظَّمة التَّحرير مـع شخصيات يهوديَّة، وبمعرفة القيادة الفلسطينيَّة، اعتبر عملًا خارجًا عن الإجماع الوطني الرافض للحوار مع العدو، وبعد كلّ هذه النقاشات والتَّجاذبات السياسيَّة بين أعضائه، أصدر المجلـس الـوطني قـرارًا يسمح بإجراء اتّصالات تجريبيَّة مع يهود تقدميين ومؤيدين للسلام[1].

رأت إسرائيل أنَّ هناك متغيرات جوهريَّة في مواقف منظَّمة التَّحرير تجاه عملية السلام، ومنها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1974، والتي نادت بإقامة سلطة وطنيَّة فلسطينيَّة على أراض يـتمّ تحريرها من الإسرائيليين، من خلال بعض المقابلات التي خرجت على لسان قيـادات مـن المنظَّمـة، وعلى رأسهم "عرفات"، حيث صرَّح بوجود استعداد لدى منظَّمة التَّحرير للاكتفاء بدولة فلسطينيَّة بجانب إسرائيل، وقد زادت وتيرة هذه التَّصريحات بعد غزو لبنان عام 1982، وتمَّ حسم الخلاف بتبنـي مبـدأ تقرير المصير، بالإضافة لمبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم، مع قيام دولة فلسطينية، شكَّلت أسس ونقاط انطلاق لكل عمل دبلوماسي لحلّ القضيَّة الفلسطينيَّة، وهذا ما كانت تفكـر بـه قيـادة منظَّمـة التَّحرير[2].

وقد تحركت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة على الصعيد الدّولي من خلال مخاطبة كلّ الدّول وأحرار العالم؛ من أجل تكريس وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني، ومنها حقّه في تقرير مصيره، بناءً على تلـك القـرارات التي اتّخذت في الأمم المتّحدة، لتصبح نافذة وواقعة على الأرض، ولا تبقى حبرًا على ورق.

استطاعت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة توسيع الدَّعم الدَّولي للقضيَّة الفلسطينيَّة في ظلّ تأييد الجمعيَّـة العامَّـة للأمم المتّحدة لحقوق الشَّعب الفلسطيني من خلال الاتصالات الثنائيَّة، أو عن طريق النَّشاط الدّبلوماسـي

[1] سحويل، مرجع سابق، ص 69.

[2] جرار، حنان، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في أمريكا اللاتينية: حماية المكتسبات في ظل صعود اليمين، شؤون فلسطينية، منظَّمة التَّحريـر الفلسطينيَّة– مركز الأبحاث، العدد 277، 2019، ص 66.

المتزايد خارج إطار الأمم المتّحدة، خاصة بمنظَّمة عدم الانحياز، التي اتّخذت عام 1973 قراراً يعترف بالحقوق الثَّابتة للشعب الفلسطيني، ثمَّ منحت منظَّمة التَّحرير حقوق العضو المراقب فيها، كما حصلت على صفة المراقب في منظَّمة الوحدة الإفريقيَّة، وبذلك أصبحت أوَّل حركة تحرّر وطني غير أفريقيَّة، تتمتَّع بهذه الصفة في المنظَّمة الإفريقيَّة[1].

كما حاولت منظَّمة التَّحرير أن تلعب دورًا دبلوماسيًّا على الساحة العربيَّة لصالح القضيَّة الفلسطينيَّة، خاصة في المراحل الأولى لتأسيسها، حيث بدأت المنظَّمة منذ أوائل السبعينيات بأعمال دبلوماسية كبيرة على الساحة العربيَّة؛ لكسب تأييد الدّول العربيَّة وشعوبها في نضالها، من أجل استعادة الحقوق الفلسطينيَّة، والحصول على الاعتراف العربي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والذي تحقَّق في قمَّة الرباط في 28 أكتوبر 1974، عندما اعترفت القمَّة العربيَّة بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[2].

ويؤكّد الباحث على أنَّ جميع الجهود الدّبلوماسية السابقة تدل على أنَّ منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ليست مجرد حركة تحرّر وطني عاديَّة، أي أنَّ نضالها ليس مقتصراً فقط على تحقيق أهدافها التَّحريريَّة، وفرض وجودها على العالم الذي اعترف بها كممثّل شرعي ووحيد للشَّعب الفلسطيني، وبأنَّها هي العنوان لأيّ حوار يتعلَّق بالقضيَّة الفلسطينيَّة، بالإضافة إلى أنَّ هذه المرحلة أحدثت نقلة نوعيَّة في طبيعة العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، حيث جرى تغيير في برنامج عمل المنظَّمة، بحيث أصبحت تسعى إلى تحقيق سلطة وطنيَّة على أراضي العام 1967، بعد أن كانت تسعى إلى إقامة دولة فلسطينيَّة على كامل أرض الفلسطيني، وتغيَّرت مرجعيَّة العمل الدّبلوماسي من الميثاق الوطني إلى البرنامج المرحلي وقرارات المجلس الوطني، وقد حقَّقت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في هذه المرحلة إنجازات كبيرة، فأصبحت

[1] سحويل، مرجع سابق، ص 69.

[2] المرجع السابق، ص 71.

القضيَّة الفلسطينيَّة القضيَّة الأولى على الأجندة العالميَّة، لكن المنظَّمة في مقابل ذلك دفعت ثمناً سياسيًّا، حيث تراجعت عن هدفها الاستراتيجي لمصلحة تحقيق الهدف التكتيكي مرحلي محدّد.

3.2.4 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1974-1989)

لجأت القيادة الفلسطينيَّة إلى الدّبلوماسية السّريَّة مع إسرائيل؛ لإيصال وجهة النَّظر الفلسطينيَّة إليها، واطلاعها على موقف منظَّمة التَّحرير تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والوصول إلى تسوية سياسيَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة[1].

ومرَّت الاتصالات السّريَّة بين الفلسطينيين وإسرائيل بعدّة مراحل، بدأت بتبادل الرسائل بين ياسر عرفات وإيغال آلون، وتواصلت في العام 1972 بقرار من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وكان يجريها كل من سعيد حمامي، وعصام السرطاوي مع قادة إسرائيليين، في العديد من المدن الأوروبيَّة في براغ وصوفيا وبودابست، وكانت هناك عدَّة قنوات سريَّة للاتصالات مع مجموعات اليسار وبعض الشخصيات الإسرائيلية المهمَّة[2].

وصدرت توجيهات من محمود عباس وبموافقة ياسر عرفات إلى عدد من المكاتب التابعة لمنظَّمة التَّحرير بإجراء اتصالات مع هذه القوى اليهوديَّة، إلا أنَّ الاتصالات لم تدم طويلًا بعد أن تعرَّض بعض مسؤولي المكاتب للاغتيال خاصة في أوروبا، ممَّا دفع بالدّبلوماسية الفلسطينيَّة إلى إعادة النَّظر في أماكن عقد هذه اللقاءات. من هنا وجد أنَّ القاهرة يمكن أن تكون مكانًا مناسبًا لعقدها، حيث إنَّها تشهد اتصالات مكثَّفة بين الجانبين المصري والإسرائيلي لعقد اتفاقيَّة سلام بينهما، وهو ما رحبت به القيادة المصريَّة التي اعتبرتها خطوة مهمَّة لدعم موقفها المؤيّد لعقد اتّفاق سلام مع إسرائيل، وقامت بترتيب

[1] بضري، فاطمة، دبلوماسية التحرر الفلسطينيَّة، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن- مركز الدراسات والأبحاث، العدد 2، 2014، ص209.

[2] أبو رمضان، مرجع سابق، ص 393.

لقاء في الاسكندرية عام 1977، بين ممثّل منظَّمة التَّحرير سعيد كمال في القاهرة وستيفن كوهين، وهو مفكر سياسي ومشارك في أحد المراكز الدّراسيَّة التَّابعة للمنظَّمة الصهيونيَّة العالميَّة[1].

وفرض الحصار على منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، فاتَّجهت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة نحو الدّول الأوروبيَّة، واستطاعت كسر هذا الحصار من خلال الزيارة التي قام بها ياسر عرفات رئيس منظَّمة التَّحرير إلى فيينا عام 1979، والتي تعتبر أوَّل زيارة رسميَّة له لعاصمة أوروبيَّة، أتبعها بزيارته إلى البرتغال في أوائل عام 1981. ونتيجة النَّشاط المكثَّف للعمل الدّبلوماسي في هذه الزيارة، تمَّ الحصول على تصريح من رئيس الحكومة البرتغاليَّة فرانسسكو بيريرا، يؤيّد فيه حق الشَّعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظَّمة التَّحرير[2].

كما هدفت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة من إجراء الاتّصالات مع الأوروبيين إلى التَّأكيد على عدالة القضيَّة الفلسطينيَّة، باعتبارها قضيَّة أرض وشعب، وليست قضيَّة لاجئين، وبالتالي ضرورة إبرازها على المسرح الدَّولي باعتبارها أساس الصّراع في الشَّرق الأوسط، وأنَّه لا يمكن تحقيق السَّلام والاستقرار في المنطقة، دون إيجاد حلّ عادل للقضيَّة الفلسطينيَّة، لذا حاولت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الدَّفع بالدّول الأوروبيَّة للضغط على إسرائيل، وتأييد الحقوق الشَّرعيَّة للشَّعب الفلسطيني، وقد نجحت في ذلك، وخاصة بعد بيان البندقيَّة الصادر عن دول المجموعة الأوروبيَّة في يونيو عام 1980، والذي يعتبر نقطة تحوّل تاريخيَّة في الموقف الأوروبي، الذي دعا إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، عن طريق عمل ملائم يرد في إطار سلام شامل[3].

---

[1] وهدان، عبد المنعم وحيد، انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات وأثره على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، مجلة العلوم القانونية والسياسيَّة، جامعة القدس– كلية الحقوق، العدد 5، 2020، ص 192.

[2] صايغ، مرجع سابق، ص 5.

[3] الحزقي، إياد، دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في مواجهة أزمة جدار الفصل الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى فلسطين، 2016، ص 39.

واستمرت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة باستخدام القنوات السّريَّة، بالإضافة إلى إرسال رسائل للإدارة الأمريكيَّة بأنَّ لدى منظَّمة التَّحرير أشياء لتقولها، وذلك من خلال اللقاءات التي استمرَّت مع القوى اليهوديَّة في الولايات المتّحدة وأوروبا، والتي قادها هذه المرَّة عصام السّرطاوي ممثّل منظَّمة التَّحرير في الأمميَّة الاشتراكيَّة، الذي وسَّع لقاءاته واتصالاته لتشمل شخصيات في إسرائيل، ومن بينهم يوري أفنيري رئيس تحرير مجلة "هاعولام هازيه"، وبنيامين بن اليعازر والذي كان شخصيَّة مهمَّة في حزب العمل، ولكن هذه الاتصالات لم يكتب لها النَّجاح بسبب اغتيال السرطاوي في البرتغال في عام 1983[1].

دفعت خطوة توسيع الاتصالات مع القوى اليهودية التَّقدميَّة إلى فتح العديد من القنوات في وقت واحد، حتى أنَّ محمود عباس كان يدير بنفسه قناة سريَّة مع شخصيات تمثّل اليسار الإسرائيلي، وهي شولاميت ألوني رئيسة حزب ميرتس، ومن ضمن القرارات في اتجاه توسيع الاتصالات لتشمل الإسرائيليين، جاء نصّ قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1986 ليقرّر المؤتمر دعوة اللجنة التنفيذية لوضع خطط لفتح خطوط اتصال فلسطينيَّة مع الدوائر اليهوديَّة أو الإسرائيلية المؤيدة للقضيَّة الفلسطينيَّة، ولفكرة قيام دولة فلسطينيَّة مستقلة[2].

وساهمت هذه القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في إعطاء الضوء الأخضر للقيادات الفلسطينيَّة في الدَّاخل لإجراء اتصالات مع الإسرائيليين، وتطويرها لتشمل جهات معادية لمنظَّمة التَّحرير لفهم مواقفها، فعقد لقاء بين سري نسيبه وصلاح زحيكة وعميراف والذي يعتبر عضو المؤسسات المركزيَّة في حيروت، والمقرَّب من إسحاق شامير في بيت الأخير بتاريخ 4 يوليو 1987، وكان عميراف يرى أنَّ هذه اللقاءات مع الفلسطينيين، أو التَّوصل إلى سلام معهم يجب أن يكون بوجود منظَّمة التَّحرير، حيث رحَّبت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بذلك كونه يسهّل المهمَّة عليها، لذلك عقدت لقاءات أخرى بحضور فيصل الحسيني، تناولت العديد من الموضوعات، أهمها:

---

[1] عوض، مرجع سابق، ص 26.

[2] أبو جمعة، مرجع سابق، ص 18.

موضوع الدّولة الفلسطينيَّة، وإجراء المفاوضات، وتطور الأمر ليصل في اللقاء الرابع إلى وضع صيغة لورقة تفاهم، تكون أساسًا لحلّ مستقبلي يرضي الطرفين، وطرح إمكانيَّة سفر عميراف إلى جنيف للقاء ياسر عرفات، لكن هذه الاتصالات تعثَّرت بسبب الكشف عنها، خاصة وأنَّها كانت تجري بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير[1].

ويشير الباحث إلى أنَّ هذه الاتصالات كانت بمثابة اعتراف إسرائيلي ولو بشكل غير رسمي – بمنظَّمة التَّحرير كممثل شرعي للفلسطينيين، كما ساهمت هذه الاتصالات في إنهاء الخيار الأردني وإزالته من الذهنيَّة الإسرائيليَّة، وبهذا استطاعت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة إرسال رسالة إلى كلّ الأطراف الدَّوليَّة بأنَّها تسعى إلى تحقيق السَّلام في المنطقة.

وكان تأثير الحرب الإسرائيليَّة على لبنان عام 1982، وخروج المقاومة من بيروت، كبير على منظَّمة التَّحرير، إذ فقدت القاعدة الجغرافيَّة التي قامت عليها دولتها في المنفى، وخسرت مقارّ قيادتها، والقسم الأكبر من بنيتها العسكريَّة، وخسرت آخر خطوط التَّماس المادي مع فلسطين، وقد أزال فقدان القاعدة الجغرافية عمودًا رئيسًا ترتكز عليه الاستراتيجيَّة الدّبلوماسية للمنظَّمة[2].

من هنا أخذت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تتَّجه نحو القبول بفكرة إقامة دولتين، والالتزام بقرارات الشَّرعيَّة الدَّوليَّة ذات الصّلة، والاقتراب أكثر فأكثر من المواقف المصريَّة والأردنيَّة، لذا بدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بالاتجاه نحو القبول بالمبادرات المطروحة من قبل الأطراف الدَّوليَّة، فأصبحت مبادرة الأمير فهد التي أطلقت قبل غزو لبنان عام 1981 مقبولة في قمَّة فاس عام 1982.

ركبت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، وفي إطار دبلوماسيَّة المساومات، بمشروع الأمير فهد، حيث أكَّد صلاح خلف في حديث أدلى به لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في 20 نوفمبر 1981، أنَّه إذا وافقت

[1] أبو رمضان، مرجع سابق، ص 396.

[2] النواجحة، رمزي، الأداء الدّبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضيَّة اللاجئين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016، ص 61.

الولايات المتّحدة بغير تحفّظ على مشروع السلام السعودي في الشرق الأوسط، فإنّ منظّمة التّحرير ستتبنى الدّفاع عنه لدى جميع العرب.

وفي الوقت نفسه أكّد عباس أنّ مشروع فهد يستمد أهميّته من أنّه سيصبح مشروعًا عربيًا للسلام إذا وافق عليه مؤتمر قمّة فاس، وفي الرياض أعلن رفيق شاكر النّتشة ممثّل منظّمة التّحرير لدى السعوديّة، أنّ مشروع الأمير فهد يعتبر أساسًا إيجابيًّا لحل مشكلة الشرق الأوسط، وذلك في تصريحات صحفيّة نشرت في صحيفتي عكاظ والبلاد السعوديتين بتاريخ 12 يناير 1982[1].

ونشطت الدّبلوماسية الفلسطينيّة بقيادة ياسر عرفات خلال مؤتمر قمّة فاس، فعقد الزعماء العرب اجتماعهم عام 1982 واستطاعت استصدار قرارات جديدة لصالح القضيّة الفلسطينيّة عرفت بمشروع فاس، عبر ثماني نقاط، تمثّلت في انسحاب إسرائيل من حدود عام 1967، وإزالة المستوطنات إلى حدود عام 1967، والتّأكيد على حريّة الأديان في فلسطين، وضمان حق تقرير المصير للشّعب الفلسطيني، وقيام الدّولة الفلسطينيّة، وأن يضع مجلس الأمن ضمانات للسّلام، وأن يكون مسؤولاً عن تطبيق هذه الضمانات، واستمرت الدّبلوماسية بعد لقاء ياسر عرفات للملك حسين عام 1985 لعقد مفاوضات عبر مؤتمر دولي يطبق من خلاله قرارات مجلس الأمن والجمعيّة العامة.

ولاقى مشروع فاس تأييد عدد كبير من دول العالم ما عدا إسرائيل، فقد أصدرت وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بياناً في 10 سبتمبر 1982، رفضت فيه قرارات مؤتمر القمّة العربيّة في فاس[2].

لعبت الدّبلوماسية الفلسطينيّة عبر منظّمة التّحرير دورًا رياديًّا بارزًا في صياغة وتقديم مشروع فاس، مؤتمر القمة الثاني عشر في المغرب، وطرحه على العالم كصيغة موضوعيّة لحلّ مشكلة الشّرق الأوسط، وقد كان الفلسطينيون يتطلعون أن يكون مشروع فاس الطريق الموصل لحلّ مشكلة القضيّة

[1] توام، مرجع سابق، ص 31.

[2] برهم، مرجع سابق، ص 59.

الفلسطينيَّة، خاصة بعد أن أكَّدت بنود هذا المشروع على وحدانية تمثيل منظَّمة التَّحرير للشَّعب الفلسطيني، ومنحت الدّول العربيَّة ضرورة التَّحرك لكسب التأييد على الساحة الدَّوليَّة، ولكن هذا المشروع فشل بسبب الخلافات العربيَّة، وعدم قدرتها على تنفيذه، بالإضافة لرفض إسرائيل والولايات المتّحدة للمشروع، وتنكرهم للحقوق الفلسطينيَّة[1].

كذلك تمَّ التعاطي عام 1983 مع مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بعد رفضها عام 1982، وحتى أنَّ ياسر عرفات حاول إظهار بعض الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها في مبادرة ريغان، والتي دعت إلى حكم ذاتي في الضّفة الغربيَّة وربط قطاع غزَّة بالأردن، واعتبر أن ذلك يوفر فرصة للسلام، لذا مارس ضغطًا على المجلس المركزي الفلسطيني في 26 نوفمبر من العام نفسه، معطلًا قرارًا يتضمَّن رفضًا صريحًا للمبادرة، إلا أنَّ ذلك لم يلق ترحيبًا أمريكيًّا.

لم تستطع الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بما قدَّمته من تنازلات، إنقاذ منظَّمة التَّحرير وقيادتها بعد الخروج من بيروت، فقد تأثرت وحدتها الوطنية داخليًّا بالانشقاقات، وخارجيًّا جمَّدت بعض الدّول العربيَّة اتصالاتها معها كسوريا، وليبيا، لذلك غلب على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة خلال هذه المرحلة السعي للحيلولة دون التَّصفيَّة السياسيَّة والدّبلوماسية والجسدية لمنظَّمة التَّحرير والقضيَّة الفلسطينيَّة.

وفي العام 1988، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينيَّة عام 1987، قام رئيس منظَّمة التَّحرير بإعلان قيام دولة فلسطين في (نوفمبر) 1988 أمام المجلس الوطني في الجزائر، وكونه رئيسًا لدولة فلسطين دعا إلى مؤتمر دولي، وقيام مفاوضات دوليّة، وتطبيق قرارات مجلس الأمن (242،338)، وقرار الجمعيَّة العامّة 181، مما يعني القبول بالتَّعايش في دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وعلى الرغم من رفض الولايات المتّحدة، إلا أنَّ (104) أعضاء أعلنوا اعترافهم بالمنظَّمة، وبإعلان قيام الدولة

[1] توام، مرجع سابق، ص 39.

الفلسطينيَّة"، وأن تكون عضوًا في الجمعيَّة العامَّة، وتغير اسمها إلى وفد فلسطين بدلًا من منظَّمة التَّحرير[1].

وقد تباين موقف دول أوروبا الغربيَّة من إعلان الدّولة الفلسطينيَّة بين رافض ومرحب وممتنع، غير أنَّ البيان الذي صدر عن اجتماع المجموعة الأوروبيَّة في 21 نوفمبر 1988، رحَّب بموقف منظَّمة التَّحرير التي قبلت قراري الأمم المتّحدة (242، 338)؛ كأساس لعقد المؤتمر الدَّولي للسلام في الشرق الأوسط، لكن البيان لم يتضمَّن أي اعتراف بالدّولة الفلسطينيَّة.

وقد حصلت منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بعد إعلان الاستقلال على تمثيل دبلوماسي يراوح بين الكامل والجزئي وغير الرَّسمي، ووصل تمثيلها لدى الدّول العربيَّة والاشتراكيَّة وبعض الدّول الإفريقيَّة والأسيويَّة إلى التَّمثيل الدّبلوماسي الكامل أسوة بالدّول، من حيث معاملة ممثلياتها كسفارات، وتمنح دبلوماسييها الامتيازات والحصانات والتَّمثيل الدّبلوماسي غير الكامل، أشبه بالقنصليات، وامتيازات وحصانات جزئيَّة، فيما حصلت لدى دول أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية على تمثيل دبلوماسي أقل درجة مما سبق، وقد تراوح بين مكاتب الإعلام والعلاقات العامَّة مع بعض الحصانات، والتَّمثيل غير الرَّسمي، فيما ذهبت بعض منها إلى رفع التَّمثيل الفلسطيني لديها إلى درجة سفارات، ووصل عدد الدّول التي اعترفت بدولة فلسطين أكثر من 127 دولة[2].

ويؤكّد الباحث هنا على أنَّ هذه المرحلة تميَّزت بدبلوماسيَّة الأمر الواقع، فبعد الهزيمة العسكريَّة للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982المنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، حاولت المنظَّمة الحفاظ على كيانها السياسي والتَّكيف مع الأمر الواقع والقبول بمبدأ التَّسوية السياسيَّة.

[1] – برهم، مرجع سابق، ص 69.

[2] – النواجحة، مرجع سابق، ص 65.

3.2.5 الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ما بين عامي (1990–2012)

دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991 بعد انتهاء حرب الخليج الثَّانية، وانتصار الحلفاء بقيادة الولايات المتّحدة، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس أو ما تمَّ تسميته بمشروع بوش، إلى تسوية قضيَّة الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيق قرارات الأمم المتّحدة 242 و338، على نحو يضمن لإسرائيل الأمن والاعتراف، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسيَّة المشروعة[1].

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991، برعاية الولايات المتّحدة وروسيا، وبحضور أوروبي في مدينة مدريد، وشاركت في المؤتمر كل من مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، ودول مجلس التَّعاون الخليجي، وبمشاركة ممثلين فلسطينيين عن الضّفة وقطاع غزة بموافقة منظَّمة التَّحرير تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، ومثَّل الفلسطينيين وفد من الداخل برئاسة حيدر عبد الشافي، ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك[2].

وكان أبرز ما في مؤتمر مدريد للسّلام هو مشاركة الفلسطينيين ضمن وفد عربي مشترك، وهو ما أظهر أنَّ الولايات المتّحدة لا تعترف بالفلسطينيين كممثلين لشعبهم، بل تسعى إلى احتواء الفلسطينيين من خلال وفد عربي[3].

وأعلنت القوى الفلسطينيَّة المعارضة لمبدأ المشاركة في المؤتمر عبر بيان أصدرته عشرة فصائل في 24 أكتوبر 1991، أنَّ نتائج المؤتمر لن تكون ملزمة للشَّعب الفلسطيني، ودعت قيادة منظَّمة التَّحرير

[1] برهم، مرجع سابق، ص 68.

[2] الحمد، مرجع سابق، ص 28.

[3] النواجحة، مرجع سابق، ص 63.

إلى التَّراجع عن قرارها بالمشاركة في المؤتمر، وقد برزت المعارضة داخل حركة فتح نفسها، وكان من أبرز المعارضين عضوا اللجنة المركزية فاروق القدومي وهاني الحسن.[1]

إلا أنَّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة لم تنجح في مفاوضات مدريد وواشنطن بتحقيق أي إنجاز يذكر، وذلك بسبب تعنّت الجانب الإسرائيلي، وتبني الإدارة الأمريكيَّة للموقف الإسرائيلي، وأنَّه من اللحظة الأولى كان واضحًا أنَّ الإسرائيليين لم يأتوا ليقدموا أيّ إنجازات أو تنازلات، وإنما بهدف كسب الوقت والرأي العالمي، ولإضفاء الشرعيَّة على الاحتلال، وفي النهاية انكشف أنَّه كان هناك وفد فلسطيني يتفاوض مرّة مع وفد إسرائيلي في أوسلو، ولم يكن لدى البعض علم ودراية بهذه المفاوضات، ويبدو أنَّ منظَّمة التَّحرير كانت تتَّخذ ما يجري في واشنطن مظلَّة لما كان يدور في أوسلو.

ويرى الباحث أنَّ مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد للسلام، ضمن وفد عربي مشترك، أظهر أنَّ الولايات المتّحدة لا تعترف بالفلسطينيين كممثلين لشعبهم، بل تسعى إلى احتواء الفلسطينيين من خلال وفد عربي، وأنَّ قبول المنظَّمة أن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، يعتبر نوعًا من التراجع ولو هامشيًا في طرحها بأنَّها الممثّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب الفلسطيني، وهذا من وجهة نظر الباحث يعتبر إخفاقًا للدبلوماسيَّة الفلسطينيَّة.

واستمرت المحادثات السّريَّة بين الأطراف المتفاوضة بعد فشل مؤتمر مدريد، ولعب وزير الخارجيَّة النرويجي في ذلك الوقت "يوهان يورغان هولست" دورًا بارزًا في دفع المفاوضات وتذليل العقبات، وقد أحيطت المفاوضات بأقصى درجات السّريَّة من جميع الأطراف، وفرضت على الفلسطينيين والإسرائيليين أن تكون تحركاتهم محاطة بالكتمان الشديد، كما تمَّ التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات سميت باتفاقيات أوسلو، أهمّها إعلان المبادئ، في مدينة واشنطن في 13 سبتمبر 1993، ووقعه عن

[1] توام، مرجع سابق، ص 40.

الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظَّمة التَّحرير، وعن الجانب الإسرائيلي شمعون بيرس وزير الخارجيَّة، كما وقعه وزيرا خارجيَّة الولايات المتّحدة وروسيا كشاهدين[1].

وأبرز ما جاء في الاتفاق هو الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، والذي كان برأي محمود عباس وقعه صعبًا على الفلسطينيين من الناحية النَّفسية والمعنويَّة، وسهلًا عليهم من الناحية السياسيَّة، أما بالنسبة للإسرائيليين فقد كان الاتفاق صعبًا عليهم من الناحيتين المعنويَّة والسياسيَّة.

وأعطى اتفاق أوسلو بين منظَّمة التَّحرير وحكومة إسرائيل دورًا ذات أهميَّة في إعادة ظهور مصطلح الدّبلوماسيَّة السّريَّة من جديد، والسبب في ذلك نجاح الطرفين في المحافظة على سرية المفاوضات، حيث ارتأت الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة أنّ المفاوضات السّريَّة قد تكون الوسيلة الأفضل والأسلم في آن واحد للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل؛ لأنَّ المفاوضات السّريَّة تقلّل من سقف المطالب المعلنة من قبل الطرف الآخر، بعيدة عن المزايدات والحملات الإعلاميَّة التي قد يتعمَّد أطراف الصراع إثارتها، كما أنَّها أسلم للمفاوضين، وذلك للحيلولة دون تعرّضهم للأذى من قبل القوى والحركات المعارضة[2].

أصبحت أولوية عمل الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في ظلّ هذا الوضع، هو حماية بديهيات جري تثبيتها في السَّابق، كالحفاظ على شرعيّة منظَّمة التَّحرير، وتفادي خلق أطر تمثيليَّة بديلة، وكانت هذه الاهتمامات على رأس جدول أعمال الحوار بين منظَّمة التَّحرير والإدارة الأمريكيَّة في بداية التّسعينات، فكانت المشاركة في المفاوضات في العاصمة التونسيَّة بين مسؤولين من الإدارة الأمريكيَّة وبعض شخصيات منظَّمة التَّحرير، ومن ثمَّ تمكّنت الأخيرة من المشاركة في مفاوضات السَّلام الخاصة بالشرق الأوسط، والتي أدَّت إلى مؤتمر مدريد.

---

[1] عبد الهادي وشهاب، مرجع سابق، ص 43.

[2] النواجحة، مرجع سابق، ص 69.

كما رأت إسرائيل أهميَّة الاتصال بالمنظَّمة لإجراء حوار معها، كونها الجهة الوحيدة القادرة على التَّوقيع على أيّ اتفاق، حيث بدأت مفاوضات سريَّة في نهاية عام 1992، انتهت بالتَّوصّل لاتفاق أوسلو الذي تمَّ التوقيع عليه في البيت الأبيض في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، وعليه فإنَّ الاتفاق كان صعبًا على الإسرائيليين؛ لأنَّهم يتنكرون لأي حقوق للشعب الفلسطيني، وهو في الوقت نفسه صعب على الفلسطينيين؛ لأنَّ الدّبلوماسي الفلسطيني في هذا الاتفاق، أخفق في الوصول إلى الهدف الفلسطيني المتمثّل بإنهاء الاحتلال، وحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة.

أما فيما يتعلَّق بدوافع الاتفاق، فقد لعبت العديد من الأسباب والدوافع دورًا مهمًّا في إقدام منظَّمة التَّحرير على توقيع اتفاق أوسلو، منها:

الشأن الداخلي المتعلّق بمنظَّمة التَّحرير، والحراك الدَّاخلي الفلسطيني، ومنها ما هو إقليمي كحرب الخليج الثَّانية، ومنها ما هو عالمي تمثَّل بهيمنة الولايات المتّحدة على مركز صنع القرار العالمي.

تغيَّرت الظروف الدَّوليَّة في بداية عقد التسعينيات، إذ طرأت أحداث عالميَّة وإقليميَّة شكَّلت مفترق طرق بالنسبة للسّياسة الأمريكيَّة في العالم، والتي مثَّلها انتهاء حقبة الحرب الباردة، وثنائيَّة القطبيَّة في النّظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثمَّ تبع هذه الأحداث الاجتياح العراقي للكويت، وحرب الخليج الثَّانية[1].

ولم تنجح جولات المفاوضات الثّنائيَّة في تحقيق انجازات خاصة بتوقيع إعلان المبادئ، وذلك بسبب الإسرائيلي، وتبني الإدارة الأمريكيَّة للموقف الإسرائيلي، وقد أعلن المنسق الأمريكي لعمليَّة السلام جيمس بيكر، أنَّ الاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان حول الوضع النهائي، هو الذي سيشكل الأساس للقرارين 242 و 338، وبذلك خلت أسس ومرجعيات عمليَّة التفاوض من أيَّة ضمانات تلزم إسرائيل

[1] شكيل، نادية، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتّحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري- قسطنطينية، الجزائر، 2012، ص 51.

بتنفيذ القرارات الدَّولية ذات الصلة بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وبالتالي خضعت القضايا كافة لنتائج التفـاوض المباشر بين الطرفين، في ظلّ الاختلال العميق في موازين القوى الصالح إسرائيل[1].

حاولت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة إظهار نوع من المرونة في مواقفها لإقناع الإسرائيليين بأهميَّة التفـاوض مع منظَّمة التَّحرير، ومع ذلك بقي الجانب الفلسطيني متخوفًا من القناة السّريَّة التـي تشـكّل حساسـيّة للفلسطينيين بحكم طبيعة المنظَّمة التي تتشكّل من مجموعة من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، إضافة إلى تأكيد هيرشفيلد، وقد كان يعمل أستاذًا للتاريخ بجامعة حيفا، للجانب الفلسطيني بأنَّه لا يمثّل الحكومة الإسرائيليَّة، وكل ما يجري هو محاولة البحث الأرضيّة المشتركة لكلا الجانبين[2].

لذا بدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تركّز اهتمامها على مدى الدعم الذي تبديه الحكومة الإسـرائيليّة لهـذه القناة، حتى لا تكون هذه المفاوضات عبثيَّة، والعمل على ضبط المحاولات المتعدّدة لفتح قنوات حـوار جديدة مع الجانب الفلسطيني، مع العلم أنّه كانت هناك قنوات أخرى مفتوحة، خاصة بين فـرايم سـنيه عضو حزب العمل وزياد أبو زياد، وتوصّل الجانبان لاتفاق يتمثَّل في عودة خمسة عشر عضـوًا مـن أعضاء المجلس الوطني المبعدين إلى الأراضي الفلسطينيَّة، وهذا ما أثار قلق الفلسطينيين القائمين علـى قناة أوسلو، وبدأت الشكوك تساورهم بأنَّ إسرائيل ليست جادة في هذه المفاوضات.

ساهمت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في مفاوضات أوسلو، بتعزيز مكانة وسمعة منظَّمة التَّحريـر، كمـا أدى ذلك إلى انتقالها إلى المواقف الأكثر واقعيَّة في مسائل التَّسوية في الشرق الأوسـط خاصـة (مشـروع السلام – أوسلو)، وقد شكَّل اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) تطور إستراتيجية مهمّـة فـي الدّبلوماسـية الفلسطينيَّة، لما جاء به من تغيرات على مسار العمل الوطني الفلسطيني، وقبول الدّبلوماسية الفلسـطينيَّة

[1] أبو رحمة، عماد الدين، أثر عملية التسوية السياسيَّة على الهوية الفلسطينيَّة "دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينيَّة بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة– فلسطين، 2011، ص 40.

[2] عوض، مرجع سابق، ص 29.

بالتَّسوية السياسيَّة، وبمبدأ التفاوض على القرارات الدّوليّة (242، 338)، وإنهاء حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي دام حوالي قرن من الزمن[1].

بعد الإعلان رسميًّا عن التَّوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حاولت القيادة الفلسطينيَّة بنشاط دبلوماسي إقناع المعارضين داخل منظَّمة التَّحرير بأهميَّة الاتفاق وتبريره، في محاولة منها لكسب تأييدهم، لكنَّها لقيت معارضة شديدة للاتفاق بين فصائل منظَّمة التَّحرير التي اتّهمت ياسر عرفات بإثارة الأزمة الماليَّة التي تعاني منها المنظَّمة في ذلك الوقت لإقناع أعضائها بالاتفاق، وبالرغم من ذلك فقد وافقت اللجنة التنفيذيَّة للمنظَّمة على الاتفاق[2].

أثار توقيع الاتفاق العديد من المواقف وردود الفعل المعارضة، كان أبرزها إعلان الجبهتين الشعبيَّة والدّيمقراطيَّة الانسحاب من اللجنة التنفيذية للمنظَّمة، كما أصدرت الفصائل الفلسطينيَّة العشرة الرافضة للاتفاق بيانًا اعتبرت فيه المشروع وملحقاته انصياعًا كاملًا للمقترحات الأمريكيَّة الإسرائيليَّة، وأنَّ مضمونه يعني تكريس الاحتلال، والسعي لإضفاء الشرعيَّة عليه، لم يقف الأمر عند منظَّمة التَّحرير وأعضائها، بل تجاوز تلك ليشمل الحركات الإسلاميَّة الفلسطينيَّة، التي أعلنت رفضها لهذا الاتفاق الذي اعتبرته تنازلًا عن الحقوق التاريخيَّة للشَّعب الفلسطيني، وأنَّ الاتفاق لا يلزم إلا من وقع عليه، لذا فإنَّ هذه الحركات اعتبرته في حكم الملغي، وأعلنت عن استمرار المقاومة بكل الوسائل حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني[3].

وفي هذا السياق سعت حركة حماس إلى توضيح موقفها للدول العربيَّة والإسلاميَّة بمخاطر هذا الاتفاق، وتركز في استراتيجيتها على توسيع المعارضة لهذا الاتفاق، وأنَّها تجد بعض التّجاوب ضمن هذا

[1] توام، مرجع سابق، ص 59.

[2] الحمد، مرجع سابق، ص 28.

[3] Karsh, Efaim. Peace in Middle East, London: watkiss Studio Ltd, 2002, p 85

الهامش لكسب بعض الرصيد، واعتبرت الاتفاق ليس سلامًا مقابل أرض، وإنَّما هو عبارة عن سلام مقابل حكم ذاتي محدود[1].

ويؤكّد الباحث أنَّ هذه الفترة من العمل الدّبلوماسي تميَّزت باقتصاره على مقرّ الرئاسة، حيث لوحظ تهميش عمل المجلس الوطني والدائرة السياسيَّة، وقد حقَّقت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الحدّ الأدنى من المطالب الوطنيَّة التي اشتمل عليها برنامج المنظَّمة مسبّقا، وتمثَّلت في إقامة سلطة وطنيَّة في منطقة حكم ذاتي مؤقتة، وفي مقابل هذا المكسب الضئيل خسرت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الكثير، على عكس الدّبلوماسية الإسرائيليّة التي حقَّقت كلّ أهدافها، مقابل القليل الذي قدَّمته للمنظَّمة وللعرب.

3.3 التَّمثيل الدّبلوماسي الفلسطيني

إنَّ العمل الدّبلوماسي هو من أعمال السيادة الذي تمارسه الدّول المستقلة المعترف بها، من خلال مؤسسات قائمة تمارس نشاطها بعد قيام دولتها، ولكنَّ الدّبلوماسية في هذه الحالة الفلسطينيَّة "استثناءً للقاعدة"، حيث ترعرعت ونشأت في ظروف مغايرة عن معظم دول العالم، حيث إنّها نشأت في ظلّ عدم وجود كيان فلسطيني مستقل وسيادة، عدا عن ذلك عملت من داخل أراضي الغير وليس من داخل أراضيها، وبذلك كانت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بدايتها في النّضاليَّة عملًا يمتاز بالصعوبة والخطر، وكانت تساوي العمل العسكري الفلسطيني في تلك الفترة، ومع ذلك تمكّن الفلسطينيون بالرغم من ذلك من بناء شبكة علاقات دبلوماسيَّة كان الهدف منها التَّوصل إلى مواقف مؤيّدة للقضيَّة الفلسطينيَّة على المستوى العالمي والدّولي، حيث مورس النّشاط الدّبلوماسي على الأصعدة كافة وفي شتي المجالات[2].

وتعدّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة حالة خاصة بالمفهوم العالمي للنّشاط والعمل الدّبلوماسي، فلم تتمتّع بالمعنى الكلاسيكي للعمل الدّبلوماسي، ولكنّها كانت تتمثّل بعدّة محاور واتّجاهات من بينها العمل الإعلامي الذي

---

[1] عوض، مرجع سابق، ص 37.

[2] عيروط، عصام. الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في المفاوضات الفلسطينيَّة– الاسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينيَّة المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011، ص 27.

كانت تقوم به الجاليات الفلسطينيَّة في العديد من دول العالم، والعمل من خلال القوى السياسيَّة والإقليميّة الموجودة في العديد من دول الصديقة، والعمل على تثبيت الشّرعية الفلسطينيَّة وتثبيت التَّمثيل الفلسطيني في إطار الدّول العربيَّة والتَّجمعات العربيَّة ودول العالم بشكل عام، التي اعترفت بعدالة القضيَّة الفلسطينيَّة، عدا عن العمل من أجل الدخول في المنظَّمات الإقليميَّة والمؤتمرات الدّوليّة لوضع القضيَّة الفلسطينيَّة في أجندتها الدَّوليّة وجداول أعمالها، كما تمَّ العمل على إبراز القضيَّة الفلسطينيَّة وتثبيت شرعيتها في الأمم المتّحدة، وفي منظماتها ووكالتها المتخصّصة كافة، وفي العمل التفاوضي في سبيل تحقيق الحقوق الفلسطينيَّة[1].

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينيَّة في عام 1994 طرح موضوع الإشكاليَّة بين المنظَّمة والسلطة الوطنية الفلسطينيَّة، وبرزت الازدواجيَّة في المؤسسات، والتَّمثيل ما بين السلطة الوطنيَّة ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة. وذلك بالرغم من أنَّ الرئيس ياسر عرفات والذي ترأس أوّل حكومة فلسطينيَّة 1994 حرص على أن يكون على رأس الفريق المفاوض مع الإسرائيليين شخص من منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، ويأتي ذلك تشبثًا بالمنظَّمة وأهداف وجودها، وسعى أيضًا إلى إبقاء بعض مؤسسات المنظَّمة في الخارج مثل الدائرة السياسيَّة، الأمر الذي يؤكّد أنَّ الجهة المختصَّة بممارسة النشاط الدّبلوماسي كجهة ممثَّلة للشّعب الفلسطيني هي منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة؛ وذلك لأنَّ دولة فلسطين لا تزال تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان من الطبيعي نتيجة هذا الوضع أن تقوم منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بالمهام كافة التي كان من المفترض أن تقوم بها دولة فلسطين في مجال العلاقات الدّبلوماسية والاتصالات الخارجيَّة، وعليه تكون الجهة الوحيدة المختصَّة بالتَّمثيل الدّبلوماسي للفلسطينيين هي منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، حيث كانت تلعب الدائرة السياسيَّة لمنظَّمة التَّحرير الدّور الأبرز في هذا المجال[2].

---

[1] ابو رمضان، جودت وليد. دبلوماسية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ما قبل اتفاق اوسلو 1993، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس– كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد 7، 2016، ص 13.

[2] Hai, S. (2005). The Power of Possibility: The Role of People-to-People Programs in the Current Israeli Palestinian Reality, Friedrich-Ebert-Sifting, Israel Office, P 25.

وقامت السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة قامت بتشكيل الحكومات المتتالية منذ عام 1994، التي تضمَّنت عـدَّة وزارت مختلفة، كان من ضمن ما أنشأته من وزارات، وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدّولي لتتـولى إدارة المعونات الدَّولية، ولتكون مسؤولة عن الإطار العام للاهتمامات الخارجيَّة للسلطة الوطنيَّة الفلسـطينيَّة، وبعد أن عدَّل المجلس التَّشريعي الفلسطيني القانون الأساسي الفلسطيني بما يتوافق مع استحداث منصب رئيس الوزراء في19 آذار 2003، وتشكَّلت الحكومة الفلسطينيَّة في 29 أبريل 2003 بناء علـى هـذا التَّعديل، ونتيجة لجملة من المتغيرات الدَّوليّة والإقليميَّة والدَّوليّة التي شهدتها القضـيَّة الفلسـطينيَّة، تـمّ فصل عمل وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدّولي إلى مجالين مستقلين على نحو أدَّى إلى إنشـاء أوّل وزارة للشؤون الخارجيَّة لتتولى مسؤوليَّة تخطيط السياسة الخارجيَّة وإدارتهـا، الأمـر الـذي أثـار بعـض الإشكاليات حول الجهة المختصَّة بالتَّمثيل الدّبلوماسي لدى الفلسطينيين، في ظلّ وجـود وزارات قائمـة تختص بالعلاقات الخارجيَّة والمهام الدّبلوماسية، إلى جانب الدائرة السياسة لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة[1].

وتشير رؤية ورسالة وزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة من خلال هيكلها التَّنظيمي إلى تبنى الـوزارة المهـام الدّبلوماسية بصورة صريحة، إذ إنَّ عملها يقوم على الأداء الدّبلوماسي المتواصل، وتحقيق مزيـد مـن دمقرطة العلاقات الدَّوليَّة، وتعميق التَّعاون في المجالات كافّة، بما فـي ذلـك الاقتصـاديَّة والتّجاريـة والثقافيَّة، والتَّعامل الإيجابي مع الأجندة الدَّوليَّة، والمهام الجماعيَّة الملقاة على عـاتق المجتمـع، كمـا ويتَّضح دورها من خلال المهام الموكلة للوزارة والواردة ضمن هيكليتها، وبالإضافة إلى ذلك تمَّ إصدار قانون السلك الدّبلوماسي رقم 13 لسنة 2015[2].

ويمثّل القانون الدّبلوماسي الفلسطيني خطوة بالغة الأهميَّة في طريق تطوير الأداء الفلسطيني، وبخاصـة بين الدائرة السياسيَّة في منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة ووزارة الشؤون الخارجيَّة فـي السّـلطة الوطنيَّـة الفلسطينيَّة، وأنَّ إقرار المجلس التَّشريعي لقانون السلك الدّبلوماسي لا يشكّل مساسًا أو انتقاصًا منظَّمـة

[1] عبد المنعم، عمر. القدس في قلب حراك الدّبلوماسية الفلسطينيَّة لمواجهة مشروع ترامب: تقرير سياسي خاص من مضمون الوثـائق والتصريحات الرَّسمية المقدسية، مركز دراسات القدس، جامعة القدس، العدد1، 2019، ص 18.

[2] عيروط، مرجع سابق، ص 28.

التَّحرير الفلسطينيَّة باعتبارها الممثّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب الفلسطيني، وهي من مرجعيَّة السَّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وذلك التزامًا بما ورد في مقدّمة القانون الأساسي للسّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، كما أنَّ فلسطين لم ترق بعد إلى مستوى دولة كاملة السيادة وفقًا لقواعد القانون الدَّولي العام وذلك بالرغم من الاعترافات الدَّولية العديدة، كون الاعتراف بحكم قواعد القانون الدّولي يعتبر كاشفًا وليس منشأ، وتمتّع فلسطين كدولة بالسيادة لن يتم إلا بانتهاء الاحتلال وزواله عن الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، ومن هنا تتكيَّف الحالة الفلسطينيَّة بأنَّها مازالت دولة في مرحلة التَّكوين.[1]

وعلى صعيد السياسة والعلاقات الخارجيَّة فإنَّ من يحق له المشاركة في التَّمثيل الدّبلوماسي حسب القانون الدّبلوماسي الدّولي هي الدّول، والمنظَّمات، والشّعوب التي تسعى للتَّحرر وتقرير المصير، وبالنّسبة للوضع الفلسطيني فهو يأتي ضمن حركات التَّحرر الوطني، وعليه فإنَّ أفضل ممثل شرعي للشَّعب الفلسطيني هو منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وهي الدائرة السّياسيَّة بصفتها الدائرة المسؤولة عن هذا التَّمثيل في المنظَّمة.[2]

وعلى الرغم من وجود بعض الإشكاليات في العمل الدّبلوماسي الفلسطيني مع بدايات عمل السلطة، إلا أنَّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة هي دبلوماسية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، ويتم ممارستها بأدوات مختلفة منها وزارة الخارجيَّة للسلطة الوطنيَّة، ومن الأهميَّة بمكان أن يكون تطوّر من الاعتراف بالمنظَّمة إلى الاعتراف بالدّولة، وهناك 132 دولة تعترف بدولة فلسطين، وكذلك هناك نشاط دبلوماسي ملحوظ لتوسيع رقعة علاقاتنا الدّبلوماسية نحو مزيد من الدّول لتعترف بدولة فلسطين ولإقامة علاقات دبلوماسية معنا، أما قيام وزارة الشؤون الخارجيَّة الفلسطينيَّة بتمثيل فلسطين في المحافل الدَّوليَّة فهو يأتي في إطار

[1] ابو رمضان، مرجع سابق، ص 16.

[2] عيروط، مرجع سابق، ص 28.

فرض الكيان الفلسطيني بحكم الأمر الواقع، وباعتبار ذلك يشكّل أحد مظاهر السيادة الخارجيَّة، ويحقّق مغنمًا سياسيًّا على صعيد العلاقات الدَّوليّة في سبيل تثبيت قيام الدولة الفلسطينيَّة المستقلة.[1]

ومع ذلك يجب الإبقاء وتطوير عمل الدائرة السياسيَّة في منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة صاحب الحق الأصيل في التَّمثيل الدّبلوماسي، خاصّة أنَّ السلطة هي وليدة منظَّمة التَّحرير وليس العكس.

إنَّ الدائرة السياسيَّة لمنظَّمة التَّحرير هي المكلّفة بإدارة النشاطات السياسيَّة التي تقوم بها المنظَّمة على مختلف الصعد، سواء مع الدول أو الأحزاب والمنظمات العربيَّة والأجنبيّة، وهي المسؤولة أيضًا عن نشاطات المنظَّمة في الأمم المتّحدة ووكالاتها المتخصّصة، حيث تتولى الدائرة السياسيَّة العديد من المهام، منها الإشراف على مكاتب المنظَّمة في البلدان العربيَّة والأجنبية التي تعين مديريها وموظفيها، وعقد الاتفاقيات التي تنظم علاقات المنظَّمة بمختلف دول العالم، وأيضًا رعاية مصالح الشعب الفلسطيني في شتى الدول، والإشراف على علاقة المنظَّمة بجامعة الدّول العربيَّة، وأخيراً تنظيم العلاقات بمنظَّمة الوحدة الإفريقيَّة ومنظَّمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز.[2]

وكان الاتفاق ما بين منظَّمة التَّحرير ممثلة بدائرتها السياسيَّة والسلطة الوطنية الفلسطينيَّة ممثلة بوزارة الشؤون الخارجيَّة يفيد بأنَّ الدّبلوماسيين في السفارات يتبعون لوزارة الشؤون الخارجيَّة، كما أنَّ هناك تعاون ما بين الطرفين لاستكمال عمليَّة التَّحول لما تبقى لموظفين محسوبين على الدائرة السياسيَّة في العالم إلى وزارة الشؤون الخارجيَّة، وما زال هناك عدَّة مستويات من الموظفين الفلسطينيين في السفارات، منهم الدّبلوماسيون المحسوبون على وزارة الشؤون الخارجيَّة والبعض على الدائرة السياسيَّة،

[1] ابو رمضان، جودت وليد، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تجاه الولايات المتّحدة الأمريكية (1964– 1993)، المجلة العلمي للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجار بالإسماعيلية، مصر، مجلد 7، 2016، ص 11.

[2] عبد المنعم، مرجع سابق، ص 21.

وهم قليلون جدًا، والبعض الآخر على الصندوق القومي التابع لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، ويتم تعيينهم لمتابعة الشؤون الماليّة في تلك السفارات.[1]

ومع قيام السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة انتقلت القيادة لصانعة القرار السياسي من أطر منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة إلى أطر جديدة وهي السلطة الوطنيَّة ساعية في ذلك إلى إقامة دولة في إقليمها الفلسطيني، وبذلك قامت بمنح نفسها شكلاً لدولة حديثة في المجالات المتاحة لها، وفقًا لاتفاقية أوسلو والاتفاقية اللاحقة لها.

3.4 الدور الدّبلوماسي لمؤسسات السّلطة الوطنيّة

3.4.1 وزارة التَّخطيط والتّعاون الدّولي

أوكل للسلطة عدد من المهام لتقوم بها بناء على اتفاق أوسلو، ومن ضمنها السلطة التَّنفيذية والسلطة التَّشريعيَّة (البرلمان الفلسطيني) الذي يتم تشكيله عبر الانتخابات، والسلطة القضائية.126 قبل التوقيع على اتفاق أوسلو، كانت الدائرة السياسيَّة لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة تقوم بمهام متابعة العلاقات الخارجيَّة، في مشاركة منها لرئيس منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، الذي أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة، إضافة للعديد من الشخصيات الفلسطينيَّة التي كانت أيضا تشارك في هذا العمل الدّبلوماسي، ولكن بعد إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 سمي فاروق القدومي رسميًّا وزيرًا لخارجية دولة فلسطين، بعد انتخابه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، حيث قامت الدائرة السياسيَّة التي ترأسها القدومي بإدارة علاقات المنظَّمة مع العديد من دول العالم، خاصة بعد اعتراف الكثير منها بدولة فلسطين، ومتابعة السفارات والبعثات الدّبلوماسية في الخارج، من خلال تزويدها بالمعلومات والتعليمات وقيامه بحضور المؤتمرات الدَّولية ممثلاً لفلسطين على اعتبار أنَّه وزير خارجيتها.[2]

---

[1] ضاهر، مرجع سابق، ص 23.

[2] Medzini, M. Reflections on Israel's Public Diplomacy, Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem, 2012, P 5.

وبدأت أعمال السياسة الخارجيَّة الفلسطينيَّة التابعة للسلطة في العام،1994 وذلك بعد تشكيل أول حكومة فلسطينية رأسها آنذاك الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقد أوكلت مهمَّة إدارة السياسة الخارجيَّة إلى وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدَّولي، وكان الدكتور نبيل شعث أوَّل وزير للتَّخطيط والتعاون الدَّولي في الحكومة الأولى عام 1994، حيث أنيط بوزارة التَّخطيط والتعاون الدّولي مسؤولية ترأس الوفود الفلسطينيَّة للمؤتمرات إذ كانت هذه الاجتماعات دولية وتحضرها إسرائيل، أو تكون طرفاً فيها، إضافة للزيارات واللقاءات مع كل من الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيَّة، فيقوم وزير التعاون الدولي بحضورها، لتفضل الولايات المتّحدة ودول الاتحاد الأوروبي التعامل السلطة الفلسطينيَّة، على التعامل مع منظَّمة التَّحرير، أما إذا تعلَّق الأمر بالدّول العربيَّة والإسلاميَّة، ودول عدم الانحياز والمؤتمر الإفريقي، ودول الجنوب، يقوم رئيس الدائرة السياسيَّة في منظَّمة التَّحرير بحضور هذه اللقاءات ويرأس الوفد الفلسطيني.[1]

وعملت وزارة التَّخطيط والتعاون الدّولي من خلال المهام الموكلة لها على متابعة الممثليات الدّبلوماسية المعتمدة لدى السلطة الفلسطينيَّة، إذ يوجد (10) قنصليات عاملة في القدس ممثَّلة لدولها لدى السلطة الفلسطينيَّة، هناك (22) مكتباً في غزة ورام الله و(15) سفارة لدى إسرائيل تعتبر نفسها ممثَّلة لدولها لدى السلطة الفلسطينيَّة أيضًا، وبهذا يمكن القول إنَّ (47) دولة لها مكاتب مفتوحة لدى السلطة الفلسطينيَّة، تقوم وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدَّولي بإجراء الاتصالات معها وإطلاعها على آخر التطورات الجارية على الأرض الفلسطينيَّة، والتي بدورها تقوم بإطلاع دولها على كل المستجدات الجارية في فلسطين.

وعلى الرغم من أنَّ اتفاق أوسلو لم ينصّ على وجود وزارة خارجيَّة فلسطينيَّة وكان التفكير في وزارة تهتم في العلاقات الخارجيَّة في الدّولة، حيث إنَّ السلطة الوطنية كانت بحاجة لمساعدات مختلفة لجميع القطاعات لبناء مؤسسات مهنيَّة، ومن هنا جاء إنشاء وزارة التَّخطيط والتعاون الدَّولي، وكان لها مهام،

[1] ضاهر، مرجع سابق، ص 27.

حيث ينقسم فيها العمل إلى قسمين: قسم التّخطيط ومهامه، وهو عمل الخطط اللازمة لإنشاء وتيسير مؤسسات السلطة كما هو مطلوب. أما القسم الآخر فهو التّعاون الدّولي ويقوم بإدارة العلاقات أنشأت مكاتب التّمثيل التي في مناطق السلطة بعد موافقة الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك إدارة العلاقات السياسيَّة والاقتصادية والثقافية والتدريب وخلافه.[1]

وكانت مهمّة الدائرة السياسيَّة إدارة العلاقات مع الدّول التي تعترف بدولة فلسطين، ويمثلها وزير الخارجيَّة (فاروق القدومي) بناءً على تكليف من الرئيس الفلسطيني ومنظَّمة التَّحرير في اللقاءات والمؤتمرات الدَّولية كافة، أما وزارة التّخطيط والتعاون الدَّولي فكانت مسؤولة عن جميع الاتفاقيات بالإنابة عن منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بإدارة اتفاقيات التعاون والاتفاقيات الاقتصادية وغيره من الاتفاقيات، كما تتولى مسؤولية إدارة العلاقات الدَّوليّة مع معظم الدّول التي لم تعترف بدولة فلسطين (أوروبا وأمريكا وبعض دول أمريكا اللاتينية).

3.4.2 وزارة الشؤون الخارجيَّة

جاء قرار إنشاء وزارة الشؤون الخارجيَّة من اللجنة التّنفيذيَّة لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في العام 2003، وذلك بناء على التّغيرات التي طرأت على المستويات المحليَّة والدَّوليَّة والإقليميَّة التي شهدتها القضيَّة الفلسطينيَّة، ومن هنا فصلت وزارة التَّخطيط والتّعاون الدّولي عن وزارة الشؤون الخارجيَّة، فقد عمدت الوزارة إلى إنشاء هيكليَّة تنظيميَّة جديدة؛ من أجل العمل على إنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني، وانطلاقًا من الخصوصيَّة التي تتعلَّق بالعمل الدّبلوماسي، يعمل على تمثيل فلسطين في الدّول المعترفة بها، ومن هنا نلاحظ أنَّ وزارة الشؤون الخارجيَّة قد فوضت من قبل منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة لتحمّل

[1] – Telhami, S. The CAMP DAVID ACCORDS: A CASE OF INTERNATIONAL BARGAINING, Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem, 2017, P 5.

مسؤولياتها وأداء المهام المنوطة بها، من خلال الإشراف السياسي والإداري والمالي على جميع البعثات والممثليات والسفارات الفلسطينيَّة في دول العالم كافة[1].

وسعت القيادة الفلسطينيَّة إلى دمج مفهوم السلطة بمفهوم الدَّولة فبعد انتهاء الفترة الانتقاليّة التي نصَّت عليها اتفاقيَّة أوسلو دون الوصول إلى حل نهائي أقدمت القيادة الفلسطينيَّة على إنشاء وزارة الشؤون الخارجيَّة، وجاء ذلك تثبيتًا لمفهوم الدّول، لتحل محل السلطة الوطنية الفلسطينيَّة، ولتحقيق ذلك تمّ فصل وزارة التّخطيط عن التعاون الدولي عام 2003، وأصبحت وزارة الشؤون الخارجيَّة هي المسؤولة عن الجانب الدَّولي، وأصبحت وزارة مستقلة، وأصبح قطاع التعاون الدّولي نواة وزارة الشؤون الخارجيَّة الجديدة.[2]

وتغيّرت الصلاحيات الموكلة لوزارة الشؤون الخارجيَّة الفلسطينيَّة، حيث تمّ إقرار قانون السلك الدّبلوماسي الفلسطيني الذي يعزّز دورها في إدارة العمل الفلسطيني الخارجي، وأصبح دور وزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة مشابهًا إلى حدّ كبير لدور أي وزارة خارجية في العالم، كما وأنيط بوزارة الشؤون الخارجيَّة العديد من المهام في مجال التّحرك السياسي الخارجي، وفي مجال العلاقات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة والتّعاون الدَّولي، وفي مجال المغتربين واللاجئين، وفي مجال تطوير السلك الدّبلوماسي، ووفقًا لرؤية الوزارة فإنَّها تعمل في مجال التَّحرك السياسي الخارجي على وضع المواقف التفصيليَّة في إطار السياسة الخارجيَّة المحدّدة إزاء أي من القضايا، ووضع الخطط، وتحديد الآليات والخطوات اللازمة لتنفيذها، والعمل على عرض الموقف السياسي الفلسطيني في مجال الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي وشرحه وتوضيحه وترويجه للرأي العام العالمي وللمحافل السياسيَّة والدّبلوماسية، وإبراز الجهود الفلسطينيَّة المبذولة، والمواقف الفلسطينيَّة المتَّخذة في إطار عمليَّة السلام على مختلف مسارات التفاوض

[1] AL-Fattal, R (). THE FOREIGN POLICY OF THE EU IN THE PALESTINIAN TERRITORY, CEPS WORKING DOCUMENT NO. 328, 2010, P 6.

[2] حامد، دلال. الدّبلوماسية العامة الفلسطينيَّة بعد الانتخابات التشريعة الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2010، ص 31.

وأطره، من أجل تحقيق الأهداف الوطنيَّة الفلسطينيَّة والإقرار بـــالحقوق الوطنيّـــة والإنســـانيَّة للشـــعب الفلسطيني المكفولة بموجب القوانين والأعراف الدَّوليّة، والعمل على تعميـــق العلاقـــات الفلســـطينيَّة – العربيَّة، والتّوصل إلى موقف عربي موحّد داعم للموقف الفلسطيني، والإسهام الجدي في تعزيز العمـــل العربي المشترك، وتطوير مؤسسته الأولى جامعة الدّول العربيَّة وتعزيز دورها.[1]

وتعمل الوزارة في مجال العلاقات الاقتصادية الدّوليَّة والتَّعاون الدَّولي على تطوير العلاقات الاقتصاديَّة الفلسطينيَّة مع دول العالم وتنشيطها، وذلك بالتنسيق مع السفارات والبعثات الفلسطينيَّة في الخارج ومـــع الوزارات والهيئات المعنيَّة، ومن ثمَّ تشجيع تدفّق الاستثمارات الخارجيَّة إلى فلسطين، وذلك بتقديم مـــا يلزم من تسهيلات ومعلومات وبيانات تُساعد على اتخاذ القرار، والإجابة عن أي أسئلة أو استفســـارات ذات صلة، وذلك بالتنسيق التام مع الجهات المعنية.

بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات الاقتصادية ومجالات التعاون المختلفة وعقـــد الاتفاقيـــات الاقتصـــادية الثنائيَّة، وتمثيل فلسطين في المؤتمرات الدّوليَّة، وفي الاجتماعات الدّورية للدّول المانحة محليًّا ودوليًّا.[2]

كما تعمل الوزارة في مجال المغتربين واللاجئين على إنشاء قاعدة معلومات شاملة لمختلف المجـــالات والمناحي عن وجود المغتربين واللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن، والعمل باستمرار على تحديث هذه القاعدة، وتسهيل عمليَّة الإفادة منها، وإنشاء قنوات اتّصال وتوثيق التَّواصل والتَّـــرابط مـــع الجاليـــات الفلسطينيَّة ورعاية تنظيماتها، وتأطير جهودها لزيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتمـــاعي فـــي الدّول التي تقيم فيها، بما يحقّق خدمة الوطن، ويسهم في مراعاة مصالحه وتحقيقها.[3]

وقد تمَّ اعتماد قانون السلك الدّبلوماسي، وهيكلية الوزارة، ووضع لوائح منظَّمة للعمـــل فـــي المجـــالات كافة، بهدف تطويره بصورة مستمرة، بالإضافة إلى تثبيت تقاليد العمل الصحيحة، وتعزيز ثقافة عمـــل

[1] ضاهر، مرجع سابق، ص 27.

[2] حامد، مرجع سابق، ص 32.

[3] AL-Fattal ،Previous reference, P 8.

إيجابيَّة تستند إلى الانضباط الذَّاتي، والعمل الجاد، والمحاسبة، والاهتمام بالمصداقيَّة، وفوق كـــلّ ذلـــك الالتزام الوطني والسياسي.

3.5 أهداف الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة

تعدُّ الدّبلوماسيَّة العامَّة منهجًا حديثًا نسبيًّا في العلاقات الدَّوليَّة، وتستخدمها الدّول العظمى والمستضعفة، على حدّ سواء، وتوظفها لخدمة قضيَّة معيّنة ترغب الدّول أو الشعوب بتوصيلها إلـــى العـــالم، فتـــرى الولايات المتّحدة توظّف الدّبلوماسيَّة العامَّة لترويج ثقافتها وقيمها، من خلال مؤسساتها الرَّسميَّة وغيـــر الرَّسمية، وبوسائل إعلامية وتقنيَّة حديثة.

كما وظَّف شعب جنوب أفريقيا الدّبلوماسية العامَّة لمناهضة السلطات العنصريَّة في بلـــده، مـــن خـــلال الحفلات الغنائيَّة والمهرجانات[1].

تشير الدّبلوماسية بصورتها العامَّة إلى اتصال متعدّد المستويات والشَّخصيات لمجتمع أو دولة بمجتمـــع آخر، وذلك من خلال مؤسسات وسياسيين رسميين وأفراد ينقلون الموقف الخاص بـــدولتهم أو شـــعبهم بمصداقيَّة وموضوعيَّة بالاعتماد على نشر وتعزيز الروابط الثقافيَّة والمهنيَّة والاجتماعيَّة بـــين مختلـــف الدّول؛ لإيصال الرسالة المطلوبة بهذا المجتمع أو الدّولة ونشرها بطريقة صحيحة.[2]

وتدور الدّبلوماسية في إطار المواقف والمصالح العليا للدّولة، كما تقرّرها الدّبلوماسية الرَّسميَّة، إذ تعمل الدّبلوماسيَّة في خدمة الموقف السياسي الذي تقرّره الدَّولة، عبر مؤسساتها وهيئاتها الرَّســـميَّة، مســـتفيدة من الأفكار التي يقدّمها حقل العلاقات في هذا المجال، أي مجال الدّعاية والإعلان والتأثير فـــي الـــرأي العام والعلاقات العامة، باستخدام منهج جديد لتعزيز الجهود المستندة على أسس علميَّة وعمليَّة صحيحة

[1] عوض، مرجع سابق، ص 19.

[2] Hans N. Tuch: Coming with the World, U.S. Public, Diplomacy, Overseas, ST. Martin's Press, New York, 1990, p 3.

وتخدم الدّبلوماسية العامَّة للقرار السياسي، فتشرحه وتوضّحه وتبرّره وتقدّم الأجوبة عن التساؤلات الخاصة به[1].

وتمثل الدّبلوماسية وسيلة اتّصال وتواصل بين الدَّولة والمجتمع في دولة أخرى، وهي توجه للرأي العام بجميع فئاته وشرائحه من أجل التأثير فيه وتغيير توجهاته وتطلعاته، بما يخدم مصلحة الدَّولة وسياساتها، وهنا يستحيل الفصل بين السياسة الخارجيَّة للدَّولة ودبلوماسيتها العامَّة، ولا يمكن للأخيرة أن تتناقض مع السياسة والمصالح الخاصة بالدّولة أو تنحرف عنها.

في الحالة الفلسطينيَّة نلاحظ وجود دعم وتأييد كبيرين للمطلب الفلسطيني بالتَّحرر والاستقلال، من قبل كلّ دول العالم وشعوبها تقريبًا، من قبل المؤسسات الأهليَّة والأحزاب السياسيَّة، خصوصًا أحزاب الخضر والأحزاب اليسارية والاشتراكيَّة عمومًا.[2]

وكانت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في بدايتها النّضالية عملًا يمتاز بالصعوبة والخطر، وكانت تساوي العمل العسكري الفلسطيني في تلك الفترة، ومع ذلك تمكَّن الفلسطينيون من بناء شبكة علاقات دبلوماسيَّة كان الهدف منها التَّوصل إلى مواقف مؤيّدة للقضيَّة الفلسطينيَّة على المستوى العالمي والدَّولي، حيث مورس النَّشاط الدّبلوماسي على الأصعدة كافّة وفي شتي المجالات، ومن ثمَّ تعدّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة حالة خاصة بالمفهوم العالمي للنَّشاط والعمل الدّبلوماسي، فلم تتمتَّع بالمعنى الكلاسيكي للعمل الدّبلوماسي، ولكنَّها كانت تتمثّل بعدَّة محاور واتجاهات، من بينها العمل الإعلامي الذي كانت تقوم به الجاليات الفلسطينيَّة في العديد من دول العالم، والعمل من خلال القوى السياسيَّة والإقليمية الموجودة في العديد من الدول الصديقة، والعمل على تثبيت الشرعية الفلسطينيَّة، وتثبيت التَّمثيل الفلسطيني في إطار الدّول العربيَّة والتَّجمعات العربيَّة، ودول العالم بشكل عام التي اعترفت بعدالة القضيَّة الفلسطينيَّة، عدا عن

[1] أبو عباه، سعيد، الدّبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها وقوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص 60.

[2] عوض، سميرة، الدّبلوماسية العامة الفلسطينيَّة، شؤون فلسطينية، منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة – مركز الأبحاث، العدد 246، 2011، ص 17.

العمل من أجل الدّخول في المنظمات الإقليميَّة والمؤتمرات الدّوليَّة لوضع القضيَّة الفلسطينيَّة في أجندتها الدَّوليَّة وجداول أعمالها، كما تمَّ العمل على إبراز القضيَّة الفلسطينيَّة وتثبيت شرعيتها في الأمم المتّحدة، ومنظماتها ووكالتها المتخصصة كافة، وفي العمل التَّفاوضي في سبيل تحقيق الحقوق الفلسطينيَّة.[1]

وبعد قيام السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في عام 1994 طرح موضوع الإشكاليَّة بين المنظَّمة والسّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وبرزت الازدواجيَّة في المؤسسات والتَّمثيل ما بين السلطة الوطنية ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وذلك بالرغم من أنَّ الرئيس ياسر عرفات الذي ترأس أوَّل حكومة فلسطينية 1994، حرص على أن يكون على رأس الفريق المفاوض مع الإسرائيليين شخص من منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، ويأتي ذلك تشبّثًا بالمنظَّمة وأهداف وجودها، وسعى أيضًا إلى إبقاء بعض مؤسسات المنظَّمة في الخارج، مثل الدائرة السياسيَّة الأمر الذي يؤكد أن الجهة المختصة بممارسة النشاط الدّبلوماسي كجهة ممثلة للشعب الفلسطيني هي منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وذلك لأن دولة فلسطين لا تزال تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان من الطبيعي نتيجة هذا الوضع أن تقوم منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة بكافة المهام التي كان من المفترض أن تقوم بها دولة فلسطين في مجال العلاقات الدّبلوماسية والاتصالات الخارجيَّة، وعليه تكون الجهة الوحيدة المختصَّة بالتَّمثيل الدّبلوماسي للفلسطينيين هي منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، حيث كانت تلعب الدائرة السياسيَّة لمنظَّمة التَّحرير الدور الأبرز في هذا المجال، كما أنَّ الاتفاقيات الموقَّعة والتي عرفت باتفاق إعلان المبادئ الذي نصَّ على قيام المنظَّمة بتوقيع الاتفاقيات الخارجيَّة باسم السلطة.[2]

إلا أنَّ السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، والتي قامت بتشكيل الحكومات المتتالية منذ عام 1994، التي تضمَّنت عدَّة وزارت مختلفة، كان من ضمن ما أنشأته من وزارات، وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدَّولي لتتولى إدارة المعونات الدَّوليَّة لتكون مسؤولة عن الإطار العام للاهتمامات الخارجيَّة للسّلطة الوطنيَّة

[1] جفال، مرجع سابق، ص 41.

[2] حسن، مرفت، الشباب والعمل الدّبلوماسي في ظل الإصلاح: الشباب وإشكالية العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004، ص 7.

الفلسطينيَّة، وبعد أن عدَّل المجلس التَّشريعي الفلسطيني القانون الأساسي الفلسطيني بما يتوافق مع استحداث منصب رئيس الوزراء في 19 آذار 2003، وتشكَّلت الحكومة الفلسطينيَّة في 29 أبريل 2003 بناء على هذا التَّعديل، ونتيجة لجملة من المتغيّرات الدَّولية والإقليميّة التي شهدتها القضيَّة الفلسطينيَّة، تمّ فصل عمل وزارة التَّخطيط والتّعاون الدّولي إلى مجالين مستقلين على نحو أدّى إلى إنشاء أوَّل وزارة للشؤون الخارجيَّة لتتولى مسؤوليّة تخطيط السياسة الخارجيَّة أو دارتها، الأمر الذي أثار بعض الإشكاليات حول الجهة المختصَّة بالتَّمثيل الدّبلوماسي لدى الفلسطينيين، في ظلّ وجود وزارات قائمة تختص بالعلاقات الخارجيَّة والمهام الدّبلوماسية، إلى جانب الدائرة السياسة لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، مما أوحى بوجود ازدواجية في الأجهزة المختصَّة للقيام بالمهام الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة.[1]

واعتمادًا على ما سبق يمكننا حصر أهداف الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة بالنّقاط التالية:

1. الإسهام في بلورة السياسة الخارجيَّة الفلسطينيَّة، والتَّخطيط لها، وتنفيذها بمهنيَّة عالية، وبما يخدم المصالح الوطنيَّة للشّعب الفلسطيني.
2. تمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجيَّة على أفضل وجه ممكن، والاستمرار في تنشيط العمل الدّبلوماسي الفلسطيني وتقويته وتعزيز دوره، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، والعمل على تعميق العلاقات الفلسطينيَّة – العربيَّة، والعلاقات الفلسطينيَّة مع جميع الدّول والتَّجمعات والمنظومات الصديقة.
3. بذل أقصى جهد يمكن بذله في مجال العلاقات الخارجيَّة من أجل الإعلاء من شأن القضيَّة الوطنيّة الفلسطينيَّة، وإضاءة جميع جوانبها في المحافل السياسيَّة والدّبلوماسية الدَّوليَّة ولدى الرأي العام العالمي، والاستمرار في مواجهة المواقف المضادة في هذا المجال، وذلك في سياق السَّعي نحو

[1] جفال، مرجع سابق، ص 63.

تحقيق الأهداف الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وإنجاح عملية السّلام الفلسطينيَّة– الإسرائيلية، وتعميم السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وفي العالم.

4. العناية بالممثليات الأجنبيَّة المعتمدة لدى دولة فلسطين، وتسهيل مهماتها، وتعزيز عُرى التفاهم وعلاقات الصداقة والتَّعاون معها.

5. تطوير العمل في الوزارة وتحسينه والارتقاء بمستوى كفاءة الموارد البشريَّة، سواء في مقراتها داخل الوطن أو في مقار البعثات في بلدان العالم، وإقرار قانون السلك الدّبلوماسي، وإقراره، والشروع في تطبيقه على جميع العاملين في السلك، ووضع ما يلزم من أنظمة ولوائح وإقرارها، وإعمالها، والعمل على تطويرها باستمرار وبما يتناسب مع تطور الحاجات.

6. العمل على ضمان استمرار الدَّعم الخارجي المقدّم للشَّعب الفلسطيني، والسَّعي إلى زيادته وتنويع مصادره، وتمثيل فلسطين لدى جميع الجهات الخارجيَّة المانحة، وعقد ما يلزم من اتفاقات معها.

7. الاستمرار في العمل الوثيق مع الفلسطينيين المقيمين خارج الوطن، وتعزيز التَّواصل معهم وتعميقه، ودعم الجهود الهادفة إلى تأطيرهم، وتنظيمهم.

8. الإعلاء من شأن القانون الدَّولي، والقانون الإنساني الدَّولي، والشّرعيَّة الدَّوليَّة لحقوق الإنسان، وبما في ذلك الاتفاقات والمعاهدات الثنائيَّة والمتعدّدة.

الفصل الرابع

دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في تعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة

4.1 تمهيد

لعب العمل الدّبلوماسي الفلسطيني دورًا مهمًّا لحصول فلسطين على عضويَّة دولة بصفة مراقب في الأمم المتّحدة، ممَّا أتاح فرصة لرفع مكانتها القانونيَّة، وتحوّلها من كيان إلى دولة تحت الاحتلال، وشكَّل هذا الاعتراف اعترافًا أمميًّا واضحًا على أنَّ أرض دولة فلسطين محتلة منذ عام 1967، وليست أراضٍ متنازعًا عليها كما تزعم إسرائيل، ليتطوّر العمل الدّبلوماسي الفلسطيني بإتاحة الفرصة للانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدّولية، والوكالات التَّابعة للأمم المتّحدة، مما ساهم في تعزيز مكانتها الدّبلوماسية والقانونيَّة والسياسيَّة على المستوى الدَّولي.[1]

4.2 العمل الدّبلوماسي الفلسطيني وتأثيره في الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة

شكَّل نضال الشَّعب الفلسطيني المستمر منذ عقود مصدر إلهام للكثير من شعوب العالم، بهدف الوصول إلى الحريَّة والعدالة والاستقلال، إذ إنَّ الكوفية الفلسطينيَّة رمز للاحتجاج ومقاومة الظلم في العالم أجمع، وبرزت الكثير من الشخصيات والرموز الفلسطينيَّة لتصبح قدوة في محطات النّضال والمطالبة بالحريَّة، ومنهم الكثير من المثقفين والشعراء والأكاديميين والأدباء والسياسيين الفلسطينيين، ممَّا جعل التَّجربة الفلسطينيَّة تجربة عالميَّة فريدة، استطاعت نقل معاناتها ومطالبها لتضاف إلى التَّجربة الإنسانيَّة العالميَّة في سبيل التَّحرر والمطالبة بالعدل والمساواة.[2]

---

[1] وهدان، عبد المنعم وحيد. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات وأثره على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، مجلة العلوم القانونية والسياسيَّة، جامعة القدس، العدد 5، 2020، ص 188.

[2] عوض، سميرة، الدّبلوماسية العامة الفلسطينيَّة، شؤون فلسطينية، منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة– مركز الأبحاث، العدد 246، 2011، ص 21.

وعلى الرغم من جميع الممارسات الفلسطينيَّة، إلا أنَّهم بمختلف مشاريعهم الفكريَّة وقناعاتهم وأيديولوجياتهم لم يكونوا قادرين على توفير الوجه الإنساني المتكامل لقضيتهم، بمعزل عن وجود طريق دبلوماسي صحيح، يعمل على تقديم فلسطين بشكل صحيح وتجنيد الدعم العالمي لها، من خلال تجارب وروايات ومواقف تستحق أن تعرض على العالم، وتصبح جزءًا من أدبيات السياسة الدَّوليَّة، ولكن باشتراطات أساسيَّة تتعلَّق بتوحيد الرّسالة التي يوجّهها الفلسطينيون للعالم.[1]

ويشكّل العامل الدَّولي عنصرًا مهمًّا في حلّ أي نزاع في العالم، إلا أنَّ وزن وأهميَّة هذا العامل تختلف حسب خصوصيَّة كل نزاع، وبالنّسبة للصّراع الفلسطيني – الإسرائيلي يعتبر المجال الدّولي الأهم لتحرك الدّبلوماسية الفلسطينيَّة نظرًا للدّور الذي لعبه في نشأة إسرائيل من ناحية، واستمرار الدَّعم والتأييد لها من ناحية أخرى، وهو ما فرض على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة أن تولي هذا العامل أهميَّة خاصة، تتناسب وحجم تأثيره على مجريات الصّراع العربي الإسرائيلي. إذ يشكّل تجاوب القوى المشكلة لهذا المجال مكسبًا مهمًا للدّبلوماسية الفلسطينيَّة، ويساعدها على تحقيق أهدافها، بينما يشكّل الموقف السلبي لتلك القوى معيقًا حقيقيًّا سواء من خلال تأثيره المباشر على مسارها، أو من خلال تأثيره على قوى إقليمية ودوليَّة لتقف موقفًا إيجابيًّا إزاء التَّعامل مع القضيَّة الفلسطينيَّة.[2]

وقد ساهمت دبلوماسيَّة التَّحرر الفلسطينيَّة في تحقيق انجازات كبيرة بالفعل، إذ نالت القضيَّة الفلسطينيَّة تعاطفًا وتأييدا سياسيًّا كبيرًا إلى جانب الدّعم المادي والمالي، وشملت دائرة التأييد لنضال الشّعب الفلسطيني المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والمعسكر الاشتراكي، كما حقَّقت منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة اعترافًا دبلوماسيًّا غير مسبوق، وصل أوجه في مطلع الثمانينيات عندما نالت الثورة اعتراف أكثر من مئة دولة، إضافة إلى اعتراف المنظَّمات الإقليميَّة والدَّوليَّة، وقد تحقَّقت هذه الإنجازات في

---

[1] أبو رمضان، جودت، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تجاه الولايات المتّحدة الأمريكية (1964– 1993)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس– كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد 6، 2016، ص 392.

[2] بضري، فاطمة، دبلوماسية التحرر الفلسطينيَّة، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن– مركز الدراسات والأبحاث، العدد2، 2014، ص 207.

فترة كان فيها الأداء السياسي والعسكري الثوري والتضحيات لعدد من الفلسطيني في أوجـــه، وبـــالرغم من أنَّ الإنجازات العسكريَّة للثورة الفلسطينيَّة كانت متواضعة، إلا أنَّ حجم التضحيات البشـــريَّة التـــي قدَّمها الشَّعب الفلسطيني شكَّلت إحدى أهم مرتكزات الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة، لتصبح هذه الإنجازات دافعًا قويًّا للعمل الدّبلوماسي الفلسطيني لاستكمال طريق تحقيق المطالب الفلسطينيَّة.[1]

4.2.1 الحصول على صفة الدّولة مراقب

تتويجًا لكلّ الجهود السياسيَّة والدّبلوماسية الفلسطينيَّة على الساحة الدَّوليَّة، والتـــي أثمـــرت رغـــم كـــل المعوقات التي حاولت إسرائيل وحلفاؤهـــا صناعتها قبل الاعتراف بدولة فلسطين، وتمَّ ذلك في أعمـــال الدّورة السابعة والستين بتاريخ 26/ 11/ 2012، وفي البند السابع والثلاثين مـــن جـــدول الأعـــــمال حول قضيَّة فلسطين، قـــدَّم منـــدوب السودان مشروع القرار حول مكـــانـــة فلسطين الجديدة في الأمم المتّحدة، ودعـــا أعضاء الجمعيـــَّة للتَّصويت، واتخاذ القرار الـــذي يمنح فلسطين وضع دولـــة بصـــفة مراقـــب في الأمم المتّحدة.[2]

وقد اعتبر حصول فلسطين على دولة بصفـــة مراقب في الجمعيَّة العامَّة للأمم المتّحدة، إنجازًا حقيقيًّـــا على المستوى السياسي والدّبلوماسي، لينضم إلى سلسلة من الإنجازات التي ساهمت في تطـــور مكانـــة فلسطين على ســـاحة الأمم المتّحدة، وقد أسس هذا الإنجاز الدّبلوماسي لمرحلة مهمَّة في مســـيرة بنـــاء الدَّولة الفلسطينيَّة، لتحظى بعد ذلك باعتراف غالبيَّة دول العالم، وكان هـــذا الأثر واضحًا مـــن نتـــائج التَّصويت التي عبَّرت عن إرادة المجتمع الدَّولي الحـــرَّة، وهو ما يعتبر مؤشرًا علـــى أنَّ العـــالم مـــع القضيَّة الفلسطينيَّة وحريتها واستقلاليتها.[3]

---

[1] عوض، مرجع سابق، ص 24.

[2] وهدان، عبد المنعم وحيد. مرجع سابق، ص 207.

[3] عوض، مرجع سابق، ص 24.

وجاء هذا الإنجاز الذي اعتمد على نتيجة التَّصويت على الرغم من الحملة الدّبلوماسيَّة الإسرائيليَّة المضادة والمناهضة للتَّوجه الفلسطيني إلى الأمم المتّحدة، ولم تخفَ التَّهديدات الأميركيَّة لدول العالم وما مارسته من ضغوط كبيرة لمنعها من التَّصويت لصالح مشروع القرار الفلسطيني، ولم تنجح في كسب تأييد إلا كندا والتشيك كدول، وبعض الجزر الصغيرة الخاضعة لها، وقد اعتبر هذا الإنجاز نجاحًا واضحًا لصوت الضمير العالمي الإنساني والعدالة الدَّوليَّة التي تتّجه نحو فلسطين، تتحقَّق لصالح حريتها ومنح شعبها حقّه في تقرير مصيره، وقرارات الجمعيَّة العموميَّة تكون بمجملها لصالح فلسطين، إلا أنَّها في كلّ مرَّة تصطدم بالفيتو الأميركي في مجلس الأمن.[1]

وفيما يتعلَّق بنتائج هذا الإنجاز، وضع الدّولة بصفة مراقب يعتمد بالأساس على الممارسة، ولا يوجد أحكام لها في ميثاق الأمم المتّحدة، والشرط الوحيد للتَّمتع بهذه الصفة أن تكون الدَّولة عضوًا في إحدى وكالات الأمم المتّحدة المتخصّصة، ويتم ذلك بالتَّصويت بالأغلبية البسيطة في الجمعيَّة العامَّة لمنح صفة مراقب للدّولة، وبالتالي شكَّل حصول فلسطين على قرار دولة بصفة مراقب في الأمم المتّحدة، فرصة كبيرة لتعزيز مكانتها الدّبلوماسية وتطورها، ومؤشرًا إيجابيًّا لحضور وانتشار القضيَّة الفلسطينيَّة على المستوى الدَّولي، وجاء الاعتراف تتويجًا لجهود دبلوماسيَّة وسياسية فلسطينيَّة حثيثة، والتي استندت على عضوية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في الأمم المتّحدة بصفة مراقب، وفقًا لقرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتّحدة رقم (3237) عام 1974، وأتاحت المكانة الجديدة الانضمام لعضويَّة لجان الأمم المتّحدة والوكالات التابعة لها، والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدَّوليَّة، مما ساعدها على نشر القضيَّة الفلسطينيَّة وكسب المساندة الدّولية لها.[2]

[1] جرار، حنان، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في أمريكا اللاتينية: حماية المكتسبات في ظل صعود اليمين، شؤون فلسطينية، منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة– مركز الأبحاث، العدد 227، 2019، ص 69.

[2] عمر، عبد المنعم، القدس في قلب حراك الدّبلوماسية الفلسطينيَّة لمواجهة مشروع ترامب: تقرير سياسي خاص من مضمون الوثائق والتصريحات الرَّسمية المقدسية، جامعة القدس– مركز دراسات القدس، العدد 1، 2019، ص 21.

وعلى الرغم من الواقع الجديد لمكـــانـــة دولة فلسطين في الأمم المتّحدة، إلا أنَّ ذلك لم يغير شيئًا على أرض الواقـــع، كون الدَّولـــة مـــا زالت ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي بعـــــد الاعتـــراف الأممـــي بهـــا، إلا أنَّ ذلك لا يقلل من أهميَّة هذه الخطة على المستوى الدّبلوماسي والسياسي والقـــانوني، حيـــث حسم الجدال على حدود عام 1967 بأنَّها أرض وحدود الدّولة الفلسطينيَّة المستقبلية، وأنهى الجدل حول وجود الدَّولة الفلسطينيَّة بشخصيتها القانونيَّة الدَّوليَّة، وأكَّد عدم الاعتراف بالضـــم الإســـرائيلي للقـــدس المحتلة، ولأرض الضفة الغربيَّة، ورفض كلّ أشكال الاستيطان الإسرائيلي واعتبـــاره غير قانوني، ولا يخلق حقًا، ولا يصنـــع التزامًا، ويثبت كلّ القرارات الشّرعيَّة الدَّوليَّة، والقانون الدَّولي المتعلّق بالقضيَّة الفلسطينيَّة.[1]

وفي الوقت الراهن تحظى دولة فلسطين باعتراف أممي، وقد أصبحت لها مكانة جديدة من شأنها رفـــع مستوى تمثيلها دبلوماسيًّا وسياسيًّا وقانونيًّا في المستوى الدّولي، وتوسع دائرة اشتباكها مـــع الاحـــتلال الإسرائيلي لتصل لجميع دول العالم، وتعزّز قدرتهـــا في مواجهة سياساته وممارساته غير الشّرعيَّة في الساحة الدَّوليَّة، ويوسّع مساحـــة المشاركة في أعمـــال ومـــداولات الجمعيَّة العموميَّة للأمم المتّحـــدة، وبالتالي تنضم فلسطين لعضويّة الاتفاقيات والمعاهدات والوكالات والمنظمـــات التابعـــة لهـــا، وكـــذلك المعاهدات التي تكون عضويتها حصرًا مقتصرة على الدّول الأعضاء.[2]

ويؤكّد الباحث هنا على أنَّ تحسين الأداء الدّبلوماسي والسياسي الفلسطيني قد ساهم في تطوير المكانـــة الفلسطينيَّة في الأمم المتّحدة، حيث استطاعت منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة أن تطّور مركزهـــا ومكانتهـــا القانونيَّة والسياسيَّة والدّبلوماسيَّة عبر مراحل نضالها الطويلة، وعلى مختلف الأصعدة المحليَّة والإقليميَّة والدّوليَّة، حصيلة جهودها الحثيثة التي حظيت من خلالها باهتمام دولي كبير منذ بدايات فعالياتها علـــى السّاحة الدَّوليَّة، من خلال قرارات الشّرعيَّة الدَّوليَّة، والمؤتمرات الإسلاميَّة، والقمم العربيَّة، وبـــاعتراف

[1] بضري، مرجع سابق، ص 208.

[2] عمر، مرجع سابق، ص 25.

المنظَّمات الدَّوليَّة والإقليميَّة بهـا كجامعة الدّول العربيَّة عام 1976، ومنظَّمة التَّعاون الإسلامي عـام 1979، واعتراف منظَّمة اليونسكو عام 2011، وقرار الجمعيَّة العامَّة 2012، الـذي بموجبـه تمـنح فلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتّحدة، وتتيح هذه الصّفة الجديدة تطوير علاقاتهـا الثَّنائيَّـة مـع الدّول، وترفع مستوى مشاركتها في المنظّمات واللجان الدَّوليَّة، الأمر الذي عزَّز حضـورها الـدَّولي، وفتـح الآفاق أمامهـا رحبة لبناء علاقات دبلوماسيَّة تشكّـل حصانة للقضـيَّة الفلسـطينيَّة، وداعمـة لتوجهاتها السياسيَّة في الأمم المتّحدة وكلّ المحافل الدّوليَّة.

4.2.2 الانضمام إلى المعاهدات والمنظّمات الدَّوليَّة

يظهر مدى عمق الأزمة السياسيَّة التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني الآن من خلال التّطورات على الساحة الفلسطينيَّة، حيث يتكرَّس الانفصال بين شقي الوطن، ويزداد التَّعنـت الإسـرائيلي وممارسـاته ضـد الفلسطينيين، وتتواصل وتستأنف الهجمة الاستيطانيَّة الواسعة على الأراضـي الفلسـطينيَّة، وتضـاؤل الآمال في الوصول إلى حلّ الدَّولتين بين طرفي النّزاع اعتمادًا على المعطيات على أرض الواقع، وقـد اهتمت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في محاولة تعزيزها لموقفها الدَّولي مـن خـلال الانضـمام الفلسـطيني بعضويَّة كاملة للمعاهدات والمنظّمات الدَّوليَّة، والتي شكَّلت خطـوة مهمَّـة نحـو إدمـاج القـوانين والتَّشريعات والأنظمة الوطنيَّة ضمن حزمة مبـادئ القانون الدَّولي، على اختلاف وتنوّع اختصاصاتها، ويعزّز دولة القانون، ويصبح الاستقلال الوطني تتويجًا لهذه الإنجازات التَّراكميَّة.[1]

وقد شكَّل انضمام فلسطين دون تحفظات على بعض البنود الواردة في الاتفاقيات والمعاهـدات، إثقالًـا لكاهل الدَّولة الوليدة منزوعة السيادة؛ بفعل الممارسات الإسرائيليَّة اليوميَّة، ويزيـد مـن أعبائهـا، وتراكم حجـم التزاماتها تجاه المجتمع الدَّولي. والانضمام للاتفاقيات يعني الإقرار بما ورد في بنودها، وإدماجها في القوانين والتَّشريعات الوطنيَّة، وتنفيذها عبر جهات الاختصاص فـي السّـلطة التَّنفيذيَّـة،

[1] عمر، عبد المنعم، مرجع سابق، ص 21.

ومتابعتهـــا قضائيًا ضمن أنظمة ولوائح المحاكم الوطنيّة، وقبـــول الخضـــوع للرقابة المحليَّة والدَّوليَّـــة على التَّنفيذ، ومراجعة وتقييم الأداء، والتَّعاطي بإيجابيَّـــة مـــع تقارير جهات الرّقابـــة الرَّسميَّة والأهليَّة والدَّاخليَّة والخارجيَّة، وهذا نظام متكامـــل لأنَّ العبرة في الانضمام تنفيذ القـــوانين والأحكـــام الدَّوليَّـــة، والإيفاء بهذه الالتزامات القانونيـــَّة الـــدّوليَّـــة يأتي في سياق بناء منظومة تشريعيَّة وقضائيَّـــة وتنفيذيَّة متكاملة، وقرار الانضمام إنجـــاز بحدّ ذاتـــه، لكن يحتاج لاســـتكمال الإجـــراءات القانونيَّـــــة حســـب الأصول التَّشريعيَّة الفلسطينيَّة.[1]

ويعتبر الجانب الفلسطيني بأنَّ جهود الدّبلوماسيَّة التي تكلّلت بانضمامها للاتفاقيات والمنظّمـــات الدَّوليَّـــة شكَّل مدخلًا مهمًّا لحماية الشَّعب الفلسطيني من ممارسات وانتهاكات الاحـــتلال الإســـرائيلي، ويعـــزّز استخدام آليات تنفيذ القانون الدَّولي والإنساني، وهذا خيار فعَّال في مواجهة الممارســـات الإســـرائيليَّة، وأسلوب ناجح في حشد مواقف الدّول الأعضاء في هذه الاتفاقيـــات والمنظّمـــات الدّوليَّـــة، لمواجهـــة انتهاكات القانون الدَّولي، وقد جـــاءت أنظمة وقوانين وتشريعات ولوائح المعاهدات والمنظمات الدّوليَّـــة كثمرة جهد بشري يضرب في عمق الحضارة الإنسانيَّة، وتطوراتها في مراحلهـــا المختلفة، والالتـــزام بها ليس طرفًا سياسيًّا أو قانونيًّا أو امتيازًا فائضًا عن الحاجة، بل يأتي في جوهر وصـــلب الاعتـــراف الـــدّولي والوطني، مـــن هنا تأتي أهميَّة إدماجها في القوانين والتّشريعات الوطنيّة، والتَّعبير عن الإيمان بعدالتها.[2]

ويقوم دور الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة على اتّخاذ إجراءات للحدّ من تراجع الوضع الفلسطيني إلى مـــا هـــو أسوأ ممَّا هو عليه، وذلك من خلال العمل على تقويم شامل للوضع الفلسطيني يتضمّن تحديـــد ملامـــح المرحلة الحاليّة، ودراسة المراحل السَّابقة للاستفادة منها، والنَّظر إلى مصادر القوة المتوفرة لدينا مـــن أجل استخدامها للخروج من الأزمة، والتَّغلب على مصادر الضعف الموجودة، من أجـــل العمـــل علـــى

[1] عيروط، عصام، الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في المفاوضات الفلسطينيَّة– الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينيَّة المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، 2011، ص 39.

[2] جرار، مرجع سابق، ص 71.

إزالتها، ويشكّل ذلك أوّل خطوة في مجال إستراتيجيَّة ناجحة للعمل في كلّ الساحات، ليم اعتمادها في تحرك الدّبلوماسيَّة العامَّة الفلسطينيَّة مستندة إلى مصادر القوة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني.[1]

وبالتالي يرى الباحث بأنَّ النَّشاط الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عاشت فترة مميَّزة مليئة بالإنجازات في السنوات الأخيرة على الصعيد الدَّولي، والشَّرعية الدَّوليَّة، من انضمام للعديد من الاتفاقيات والعهود والمنظَّمات الدَّوليَّة التي تختص بمختلف المجالات منها: الاقتصاديَّة والتّجاريَّة والإنسانيَّة والحقوقيَّة غير ذلك من الإنجازات، وعلى صعيد أجهزتها كدولة فإنَّها نجحت في إنشاء العديد من الأجهزة والمؤسسات والوزارات، إلا أنَّه لا بد من اتّخاذ خطوات جادة لإصلاح المكاتب والسفارات وتفعيل برنامج رقابي خاص بالعلاقات الدَّوليَّة والتَّمثيل الخارجي لا في إطار إصلاحات شاملة والقائمين عليه، من أجل عمل أكثر نزاهة وشفافية، وذلك لا يتم إلا من خلال جميع مؤسسات السلطة الفلسطينيَّة ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة من الدَّاخل والخارج.

4.3 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمعاهدات والمنظَّمات الدَّوليَّة والحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة

في ظلّ الانسداد الذي واجهته عمليَّة التَّسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نتيجة تعنّت الطرف الإسرائيلي وتنكره للحقوق الفلسطينيَّة، لم يتبق لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة إلا البحث عن بدائل وخيارات أخرى، ومن تلك البدائل التّوجه للمؤسسات والمنظّمات الدَّوليَّة لطرح القضيَّة الفلسطينيَّة في أروقة تلك المؤسسات والمنظّمات.

[1] عوض، مرجع سابق، ص 23.

4.3.1 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الحصول على صفة الدَّولة المراقب للموقف الدَّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة

شكَّل إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس نيّة الرئاسة الفلسطينيَّة الذهاب إلى الأمم المتّحدة؛ بهدف الحصول على صفة العضويَّة للدّولة الفلسطينيَّة نهوضًا واضحًا بالمستوى الدّبلوماسي الفلسطيني، وقد عبَّرت النَّظرة الإيجابيَّة لهذه الخطورة، بأنَّ ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتّحدة سيحقق نصرًا استراتيجيًّا للقضيَّة الفلسطينيَّة، أو أنَّهم سيحققون ما عجز عنه الفلسطينيون عبر سنوات طويلة من التَّفاوض، فما إن تنال فلسطين صفة دولة فلسطينية حتى تخضع إسرائيل وتسلّم بوجود دولة فلسطينيَّة.[1]

ومن حيث المبدأ فإنَّ الذهاب للأمم المتّحدة أمر مقبول، ولكن هذا موقف له معنى فقط إذا تبعته استراتيجيَّة نضاليَّة صداميَّة، وليس له أي معنى في إطار نفس المنطق التَّفاوضي الذي جاء كجواب عليه، حيث لا يشكل ضغطًا على إسرائيل؛ لأنَّ التَّعامل الدَّولي مع القضيَّة الفلسطينيَّة قد تغيّر، حيث لم يعد أمرًا سهلًا تجنيد المجتمع الدَّولي لخطوات خارج المفاوضات؛ لأنَّه تعود وارتضى منطق المفاوضات في التَّعامل مع الشأن الفلسطيني.

وعلى الرغم من الإنجاز الدّبلوماسي الذي حقَّقته القضيَّة الفلسطينيَّة بعد الذهاب إلى الأمم المتّحدة، إلا أنَّه قد لاقى معارضة واضحة من البعض، إذ إنَّ المطلب الفلسطيني الذي يطالب بدولة فلسطينيَّة في حدود عام 1967، مع الاعتراف بدولة إسرائيل فوق ما تبقى من أرض فلسطين التَّاريخيَّة، أي دولة فلسطينيَّة على نسبة من الأرض لا تتجاوز 22 في المائة، مع الاعتراف بدولة إسرائيل على نسبة من الأرض تساوي 78 في المائة، قد شكَّل مكسبًا دبلوماسيًّا، وأدى إلى خسارة كبيرة للقضيَّة الفلسطينيَّة، فالأمم المتّحدة كمرجعيَّة قانونيَّة تعدّ صاحبة قرار تقسيم فلسطين الذي أعطى الفلسطينيين 45 في المائة

[1] بضري، فاطمة، دبلوماسية التحرر الفلسطينيَّة، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن– مركز الدراسات والأبحاث، العدد2، 2014، ص 212– 213.

من الأراضي الفلسطينيَّة، والحصول على قرار آخر بصيغة جديدة سيشكّل هزيمة للفلسطينيين حتى على صعيد قرارات الأمم المتّحدة.[1]

ويشير الدكتور عثمان عثمان إلى أنَّ فعاليّة وجدوى العمل الدّبلوماسي الفلسطيني ضعيف في ظلّ الدَّعم الأمريكي والغربي لدولة الاحتلال على الساحة الدَّوليَّة وفي أروقة الأمم المتّحدة، وفي ظلّ إلغاء الخيارات الأخرى من الطرف الفلسطيني كالمقاومة، لتوازي العمل الدّبلوماسي وتَقوّي من موقفه.[2]

أما السفير الفلسطيني والباحث في الشأن السياسي الدكتور روید أبو عمشة[3]، فيشير إلى اختلاف الظروف والعوامل الدَّوليَّة ما بين فترة دبلوماسيَّة منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في عهد ثنائيَّة القطبيَّة سابقًا (الولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، في الفترة الممتدة من بداية ستينيات القرن الماضي إلى بداية التسعينيات من القرن نفسه، حيث كان العمل الدّبلوماسي الفلسطيني يرتكز في تلك الفترة على قوى مؤيّدة وداعمة وفاعلة على السَّاحة الدَّوليَّة كالاتحاد السوفيتي، ودول عدم الانحياز، وقوة الموقف العربي وتوحده خلف المطالب الفلسطينيَّة.

في حين تغيَّرت الظروف الدّوليَّة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيَّة بقيادة العالم، وبالتالي اصطفاف أقوى دولة في العالم والمتحكّمة في العديد من مفاصل القرارات الدَّوليَّة إلى جانب إسرائيل وتجاهلها للحقّ الفلسطيني على مدار عشرات السنين.

وقد ظهرت معارضة إسرائيل الشديدة لطرح الموضوع في الأمم المتّحدة من حيث المبدأ، تتبعها معارضة أشد من الولايات المتّحدة؛ وذلك لمنع هذا التَّحرك الفلسطيني، ليس لأنَّه يشكّل خطرًا سياسيًّا عليهما، بقدر ما لا يريدان إحداث أيّ تغيير في الوضع القائم، أي استمرار التَّفاوض الثّنائي بين الجانبين

---

[1] عيروط، مرجع سابق، ص 40.

[2] قواريق، عثمان، محاضر جامعي في العلوم السياسيَّة، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/4

[3] أبو عمشة، روید، السفير الفلسطيني في جيبوتي، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

الفلسطيني والإسرائيلي في ظلّ هيمنة الطرف الأمريكي كراعٍ وحيد لهذه المفاوضات، إذ إنَّ الذهاب إلى الأمم المتّحدة يهدّد بدخول طرف جديد في عمليَّة التَّفاوض، وهو ما ترفضه إسرائيل؛ لأنَّها ترفض الاحتكام إلى قرارات الأمم المتّحدة، وترفضه الولايات المتّحدة الأمريكية أيضًا؛ لأنَّها ترفض دخول وسيط آخر سواها في عمليَّة التَّفاوض.

شكَّلت عضويَّة فلسطين كدولة بصفة مراقب، محطَّة مهمَّة ورافعة لمسيرة الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة، وعزَّز هذا الإنجاز ثقة المجتمع الدَّولي في فلسطين، ودعم فرص الاحتكام إلى القانون الدَّولي، واعتماده كمرجعيَّة للحل النّهائي في الصّراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ويجدّد الثّقة في القدرات والإمكانيات الفلسطينيَّة للتأثير على المجتمع الدّولي لتحقيق العدالة، ويوسّع دائرة الاشتباك مع دولة الاحتلال في الساحة الدَّوليَّة، وهذه المكانة الجديدة تغيّر المركز القانوني لفلسطين، وترفع مستوى التَّمثيل السياسي والدّبلوماسي، ويمكنها من المشاركة في الاجتماعات الدّوريَّة العامَّة للأمم المتّحدة بصفة دولة، ويحقّق حصولها على محاضر الاجتماعات والوثائق المتعلّقة بها، وبموجبها تصبح طرفًا في الاتفاقيات والمعاهدات الدَّوليَّة، وتفتح أمامها فرص الانضمام إلى الوكالات التَّابعة للأمم المتّحدة، وللمنظمات الدّوليَّة التي يحتاج الانضمام إليها التّمتع بصفة الدّولة، وهذا أحد أهم مكاسب الاعتراف بفلسطين كدولة بصفة مراقب في الجمعيَّة العموميَّة للأمم المتّحدة.[1]

وتمتَّعت فلسطين بالخاصيَّة القانونيَّة الجديدة بعد رفع مستوى تمثيلها إلى دولة بصفة مراقب، بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة، وبالاستناد إلى القانون الدَّولي، ممّا أتاح لها الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدَّوليَّة كخطوة مهمَّة على هذا الصعيد؛ لتعزيز مكانة فلسطين كدولة في الأمم المتّحدة، وبعض المعاهدات والاتفاقات الدَّوليَّة مشروط الانضمام لها للدّول حصرًا، وبعد الاعتراف والمكانة الجديدة لفلسطين يمكنها الانضمام لهذه الاتفاقيات والمنظّمات الدَّوليَّة، ونجحت في استثمار هذا الانضمام لتوسع دائرة الاشتباك السياسي في السّاحة الدَّوليَّة مع دولة إسرائيل، وتعزيز أداء المقاومة الشَّعبيَّة

[1] وهدان، عبد المنعم وحيد. مرجع سابق، ص 213.

ميدانيًّا، وتمَّ ذلك بالتَّدريج في سياق قبـــول وتفهم دول العالم لهذه الخطوة، حيث شكَّل التَّوقيع على هـــذه الاتفاقيات والمعاهدات ردًا على الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الشَّعب الفلسطيني.[1]

4.3.2 مدى تعزيز العمل الدّبلوماسي الرَّسمي من خلال الانضمام للمنظَّمـــات والمؤسســـات الدَّوليَّـــة للموقف الدّولي اتجاه القضيَّة الفلسطينيَّة

اعتمدت فلسطين معايير للانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدّوليَّة، تحديدًا التي تساهم في تجســـيد الدَّولـــة، وتُعزز مؤسساتها وقدراتها على المستويين الداخلي والخارجي، وتساعد في توفير الحماية الدَّوليَّة للشَّعب الفلسطيني، وتمكّنهم من مواجهة الممارسات والجرائم الإسرائيليَّة، وملاحقتها فـــي محـــاكم الجنايـــات الدَّوليَّة، وتوفّر الحصانة الدّبلوماسية للدّبلوماسيين الفلسطينيين، وتؤكّد التزامهـــا بـــالمواثيق والقـــوانين الدَّوليَّة، والديمقراطيَّة، والحرّيات الخاصَّة والعامَّة، وحريَّة المـــرأة والطفـــل، والالتـــزام بالتَّعدديَّـــة والشَّفافيَّة والمحاسبة والمساءلة، وتؤكّد التزام الفلسطينيين بسيادة القانون، وتجنّبهم الصّدام مع المجتمـــع الدَّولي، والحفاظ على مصالحهـــم، وإعطاء فرصـــة لعمليَّة سياسيَّة بسقف زمنـــي محـــــدَّد، ورعايـــة دوليَّة ملائمة للتَّوصل لحلّ الدَّولتين على حدود 1967، وضمان أن تكون دولة فلسطين جسرًا للتَّعـــايش والتَّسامح بين الدّيانات السماويَّة الثلاث، وشعوب الأرض.[2]

وبالتالي أصبحت فلسطين عضوًا رسميًّا بالاتفاقيات والمعاهـــدات، بمجرد تســـليم طلبـــات الانضـــمام للجهـــات الدَّوليَّة ذات الاختصاص، والانضمام يتيح للأفراد تقديم شكوى لدى اللجان الخاصـــــة فـــي الأمم المتّحدة؛ لإدانة إسرائيل ومحاكمتها، بالإضافة إلى إمكانيَّـــة تقديـــم شـــكـــــاوى ضـــد جهـــات ومسؤولين إسرائيليين عـــن ارتكاب جرائم وملاحقتهـــم في أيّ محكمة تابعة للدّول الأعضاء في ميثاق روما المؤسّس للمحكمة الجنائيَّة الدَّوليَّة، ويعتبر الفلسطينيون أنَّ هـــذا حقهـــم القـــانوني المســـتند إلـــى

---

[1] بضري، مرجع سابق، ص 216.

[2] ضاهر، احمد، دو الإعلام الفلسطيني في تدعيم الجهود الدّبلوماسية للاعتراف بالدولة من وجهة نظر النخبة الإعلاميـــة الفلســـطينيَّة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسيَّة للدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة، 2017، ص 52.

القانون والشَّرعيـــَّة الدَّوليَّة، وأعلنت فلسطين التزامها بإعادة دراسة قوانينها ومواءمتها مع ما ورد فـــي بنود صكوك المعاهدات والمواثيق الدَّوليَّة[1].

ومن هنا يرى الدكتور أمجد أبو العز[2] أنَّ الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بعد اتفاق أوسلو اعتمدت على الانضمام للمنظَّمات والمؤسسات الدَّوليَّة، والحصول على الاعتراف بدولة مراقب في الأمم المتّحدة، واســـتراتيجيَّة الرئيس الفلسطيني محمود عباس المرتكزة على العمل الدّبلوماسي والقانون الدَّولي، والمتمثّلـــة بكســـب واعتراف أكبر عدد ممكن من الدّول والمنظَّمات الدَّوليَّة بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيـــران عام 1967.

وبجميع الأحوال، فإنَّ عدالة القضيَّة الفلسطينيَّة والحق الفلسطيني الذي تستند إليه هو من أهـــم مكـــامن القوة الذي يستند عليه العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، وذلك لجلب الدَّعم والتَّعاطف مع القضيَّة الفلسطينيَّة والحق الفلسطيني، كون الحق والمطالب الفلسطينيَّة أقرَّت من قبل المؤسسات والقانون الدَّولي، وبالتـــالي منسجمة مع القانون الدَّولي، وعليه فتمسك الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بالقرارات الصادرة عـــن المؤسســـات والمنظَّمات الدَّوليَّة يعتبر عنصر قوة للحق الفلسطيني، وأداة فاعلة للعمل الدّبلوماسي.[3]

تمتّعت دولة فلسطين بميزات الانضمام إلى اتفاقيَّة منع الجرائم المرتكبة ضـــد الأشـــخاص المتمتعـــين بحماية دوليَّة، يوفَّر الحماية لرئيس الدَّولـــة، ورئـــيس الحكومـــة، ووزيـــر الخارجيَّـــة، والمـــوظفين الدّبلوماسيين، وعـــدم الاعتداء عليهم، وعـــلى مقراتهم، وتعـــرّض حريَّتهم للخطر، وبناء على المـــادة الثَّالثة في الاتفاقيَّة، صار بإمكان الفلسطينيين محاسبة الاحتلال على جرائمها بحقهـــم.

---

[1] عوض، مرجع سابق، ص 24.

[2] أبو العز، أمجد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربيَّة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية فـــي تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

[3] أبو عمشة، رويد، السفير الفلسطيني في جيبوتي، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

إنَّ التَّوقيع على اتفاقيَّة عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي تعتبر من أخطر الجرائم في القانون الدَّولي، ولا تسقط بالتَّقادم، بغض النَّظر عن وقت ارتكابها، وهذا يوفر مدخلًا مهمًا لملاحقة مرتكبي الجرائم الإسرائيليين أفرادًا ومؤسسات بحق الشَّعب الفلسطيني، وتداعيات هذه الجرائم ما زالت شاهدة على حجمها وبشاعتها منذ نكبة عام 1948، بالإضافة إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنيَّة، وتختصّ هذه الاتفاقيَّة بتجريم الجرائم المنظَّمة غير الوطنيَّة، بما فيها غسل الأموال والفساد، وتعزيز التَّعاون الدَّولي في هذا المجال، ومصادرة أموال المجرمين، وإعادتها للمنشأ، وتسليم المجرمين وإعادتهم، وبهذا الانضمام تحصل فلسطين على المساعدة لتعزيز المؤسسات الفلسطينيَّة، القانونيَّة والفنيَّة، وتطوير تقنياتها لمواجهة الأخطار، ومراقبة الحدود، ومنع الجريمة الإلكترونيَّة، وسبق أن تعرَّضت الخدمات الفلسطينيَّة لاقتحام (الهاكرز)، واتّهم الاحتلال بهذا العمل.[1]

وعلى صعيد إنجازات الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة يعتبر انضمام فلسطين لاتفاقيَّة فينا للعلاقات الدّبلوماسية من الإنجازات السياسيَّة والدّبلوماسية المهمَّة، وأثر ذلك على مستوى تمثيل البعثات والأداء الدّبلوماسي، وساهم بتعزيز مكانة وحضور فلسطين في المحافل الدَّوليَّة. ومقابل ذلك برزت تحديات جديدة لهذا الانضمام، وهناك صعوبات كثيرة تعتري سبيل الممارسة العمليَّة للأداء الدّبلوماسي، جاء الانضمام في سياق البحث عن مسارات لحلول سياسيَّة جديدة، وغير تقليديَّة، على الصعيد الدَّولي، وفي ظلّ تعثّر المسار السياسي بكل مكوناته ومرجعياته الإقليميَّة والدَّوليَّة، وفي مقدّمتها المفاوضات الثّنائيَّة والمباشرة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، لاسيما أنَّ هذا المسار لم يعد واقعيًّا وفعّالًا بالقدر الذي يؤدي إلى حلّ سياسي عادل ومقبول من طرفي الصّراع، وهذا الوضع له أثره وارتداداته على المسار الدّبلوماسي.[2]

---

[1] وهدان، مرجع سابق، ص 214.

[2] شديد، وائل، دور الدّبلوماسية الشعبية في تعزيز قضيَّة الأسرى الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية دراسة اللاجئين، 2020، ص 112.

شكّل انضمام فلسطين للمعاهـدات الدّوليَّة تعزيزًا لمكانتهـا الدّبلوماسـيَّة ورفعـة لمسـتوى تمثيلهـا، وساعدها على بلورة شخصيتها القانونيَّة والسياسيَّة، وكرّس شرعيتها في المؤسسات والمنظَّمات الدّوليَّة. وحصّـن حقوقهـا السياسيَّة والاجتماعيَّة، وساهم في حماية حقوقها الإنسـانيَّة والمدنيَّـة والسياسـيَّة والاقتصاديَّة وغيرهـا، وبموجبه أصبحت فلسطين تشارك في المـؤتمرات، والاجتماعـات الدّوريـة لأعضاء هـذه الاتفاقيات والمعاهدات، بصفتها عضوًا كاملًا، وهـذا يمكنّهـا مـن تقـديم المـداخلات والاقتراحات، وإبداء الملاحظات، والرأي حول القضايا المطروحة، وتطـوير علاقاتهـا الدّبلوماسـية والقنصليَّة مع الأعضاء.[1]

وقد وفَّرت إنجازات الدّبلوماسية الفلسطينيَّة منصَّة دوليَّة جديدة، يستطيع الفلسطينيون من خلالها إثبـات قدرتهم عـلى إدارة دولة كاملة السيادة على المستوى الدَّولي، وملتزمة بـالقوانين الدَّوليَّـة، وقيـادة مجتمعهم نحو الحريَّة والتَّنميَّة والعدالة الاجتماعيَّة، وتتَّضح هنـا أهميَّة الالتزام بما ورد في الاتفاقيات، وإدخالهـا عـلى التَّشريعات والقوانين الفلسطينيَّة، وتطوير الأداء الوظيفي والمهنـي، علـى صـعيد العلاقات الخارجيَّة[2].

ويرى البروفيسور جوني ضبيط أنَّ أهميَّة الانضمام للمعاهدات والمنظَّمات الدَّوليَّة هي نتيجـة الجهـود الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، حيث عزَّز من مكانة فلسطين في دول كثيرة حول العالم، على الـرّغم مـن أنَّ هذه الخطوة كان لها أثر سلبي على القضيَّة الفلسطينيَّة داخل الولايات المتّحدة الأمريكيَّـة؛ لأنَّ أمريكـا اعتبرت ذلك تحديًّا لها ولسياستها، وعلى الرغم من ذلك شكَّلت تلـك الخطـوة أهميَّـة بـارزة للحـقّ الفلسطيني من خلال الانضمام لليونسكو، والحصول على عضو مراقب في الأمم المتّحدة، حيث أحـدث تأثيراً كبيراً وإيجابيًّا في غالبيَّة الدَّول.[3]

---

[1] وهدان، مرجع سابق، ص 214.

[2] شديد، مرجع سابق، ص 113.

[3] ضبيط، جوني، رئيس المجلس الفلسطيني في الولايات المتّحدة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسـمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/2

وهناك عدَّة محدّدات وعوامل ساهمت في دفع تطور العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، وكانت كذلك سببًا في تراجع العمل الدّبلوماسي للخلف، ومن تلك العوامل، العلاقات العربيَّة العربيَّة، والعمليات الفدائيَّة الفلسطينيَّة والتَّدخل العربي في الشأن الدّاخلي الفلسطيني والمعادلات والتحالفات الإقليميَّة، والتي كانت منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة تزج نفسها فيها، ممَّا تسبَّب في ضعف الأداء الدّبلوماسي الفلسطيني كالتَّدخل في الأزمة العراقيَّة الكويتيَّة والحرب العراقيَّة الإيرانية وغيرها من الأزمات الإقليميَّة، والتي ألقت بظلالها على الدّبلوماسية الرَّسميَّة الفلسطينيَّة.[1]

ويؤكّد الباحث أنَّ انضمام فلسطين إلى الأمم المتّحدة قد حقَّق الكثير من المكاسب السياسيَّة الدّبلوماسيَّة والقانونيَّة، وانعكس على العلاقة مع الأمم المتّحدة، والعلاقات الثنائيَّة مع الكثير من الدّول الأخرى، وعزَّز قدراتها على استخدام أوراق ضغط جديدة لتوسيع دائرة المواجهة مع إسرائيل في الساحة الدَّوليَّة، وسياساتها الخطرة على مستقبل الشَّعب الفلسطيني، وهناك العديد من القضايا لم تتحقَّق على هذا المسار؛ لأنَّ فلسطين ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال، ولكن هذه نقطة تحوّل جيّدة في الصّراع العربي – الإسرائيلي.

يتَّضح من ذلك أنَّ ما دفع القيادة الفلسطينيَّة للتَّوجه للأمم المتّحدة يكمن في انسداد الآفاق أمام عمليَّة التَّسوية، وفشل المفاوضات الثّنائيَّة، وانحياز الإدارة الأمريكيَّة لإسرائيل، إضافة إلى أنَّ الشَّعب الإسرائيلي لم ينضج بعد لإقامة السّلام العادل، وأنَّ الثابت الوحيد للسياسات المعاديَّة لحق الشَّعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو العمل على إجهاض دولته المستقلة، وهو ما يظهر في سياسة الولايات المتّحدة الأمريكية في مواجهة استحقاق أيلول، وردود الفعل الإسرائيليَّة على ذلك، وعلى الصّعيد الفلسطيني يبين درويش أنَّ ردود الفعل كانت مختلفة ما بين مؤيّد للتَّوجه مع التَّحفظ، وهي الأطراف التي حاولت التَّعامل بحياديَّة وتخوّف من الإجحاف، والتَّفريط بالثَّوابت الفلسطينيَّة كقضيَّة اللاجئين، ومكانة منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، ورافضًا للحلّ السّلمي، داعيًا لتحرير كامل فلسطين، وهناك من

[1] أبو العز، أمجد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربيَّة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

اعتبرها أحاديَّة الجانب؛ لأنَّه عمل فردي دون استشارة الفصائل الأخرى، وأنَّ أبـــرز ميـــزات مرحلـــة استحقاق أيلول يتمثَّل في التّمسك بالقضيَّة الجوهريَّة، وهي الدَّولة كاملة السيادة، وعرض القضيَّة أمـــام الأمم المتّحدة لتحرير عمليّة السَّلام من الوسيط الأمريكي غير النزيه و العادل.[1]

4.4 التَّحديات التي تواجه الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسميَّة في تعزيز الموقف الدَّولي تجـــاه القضـــيَّة الفلسطينيَّة

تمر القضيَّة الفلسطينيَّة بكل تشعباتها وتعقيداتها بظروف قهريَّة أفقدتها حضورها إقليميًّا ودوليًّا، وذلـــك نتيجة محدّدات داخليَّة وخارجيَّة، كالتّحديات التي واجهت منظَّمة التَّحرير والسّلطة الفلسطينيَّة، والانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والصّراع على الشّـــرعيات الرئاســـيَّة والتَّشـــريعيَّة، والحكومـــة والمنظَّمة، بالإضافة للدّور الإسرائيلي في صناعة تلك الأحداث وتأجيجها، وهنـــاك عوامـــل خارجيَّـــة إقليميَّة تمثَّلت في ارتدادات الثّورات العربيَّة الدّاخلية، وأثر التَّدخلات الإقليميَّة والدّوليَّة في تلك الأحداث، فكان التَّركيز الإقليمي الدَّولي على الموضوع السوري وكأنَّه القضيَّة المركزيَّة في الشَّرق الأوسط، بدلًا من القضيَّة الفلسطينيَّة، ممَّا وضع المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق واضح، وشكَّل تحـــديًّا جديـــدًا أمام العمل الدّبلوماسي الفلسطيني.

تختلف التَّحديات والعقبات التي تواجه الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تبعًا لمصدرها ومستوى تأثيرها، واعتمـــادًا على ذلك يمكننا تقسيم هذه التَّحديات كما يلي:

4.4.1 التَّحديات الدَّاخليَّة الفلسطينيَّة

الانقسام الدّاخلي الفلسطيني

ظهرت بوادر الانقسام الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، حيـــث عارضـــت ذلـــك الاتفـــاق تنظيمات وطنية وإسلامية، بل سعت تنظيمات مثل حركة حماس إلى إســـقاط الاتفـــاق عبـــر عمليـــات

[1] درويش بسام، استحقاق أيلول، العودة إلى الجذور، مجلة سياسات، ع17-18، 2011، 27-37

عسكريَّة ضد اسرائيل بغرض إضعاف المفاوض الفلسطيني، وإظهار عدم قدرته في السيطرة على الأرض، حيث قامت حركة حماس خلال مفاوضات القاهرة عام 1994 بتنفيذ أوَّل عمليَّة لها. وبعد دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، وقيام السّلطة الوطنيَّة على أرض الواقع، وعودة ياسر عرفات الى الأراضي الفلسطينيَّة، فقد لجأت حركة حماس للتَّصعيد العسكري، ممَّا كان سببا في كسر، وإضعاف موقف الطرف الفلسطيني، وأظهرت الراحل "ياسر عرفات" بأنَّه ليس الطرف المتمسّك بقوة في الوضع القائم.[1]

واستمرَّت هذه المواقف المناكفة والمعارضة لنهج اتفاق أوسلو من حركات المعارضة وخاصة حركة حماس، والتي كانت تحدث إرباكًا في الأداء الدّبلوماسي الفلسطيني، وتؤثّر سلبًا على مدى هيمنة، وسيطرة السّلطة الفلسطينيَّة على الواقع فعليًّا في قطاع غزَّة والضّفة الغربيَّة، وبالتالي تتضرَّر مكانة السّلطة الفلسطينيَّة على المستوى الدَّولي.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التَّشريعيَّة الثَّانية عام 2006، وتشكيلها الحكومة العاشرة، ظهرت خلافات حادَّة حول صلاحيات الحكومة، ثمَّ تطوَّرت الخلافات بينهما حتى وصلت إلى الصدام المسلَّح، وتشكيل حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين، تحمل كلٌّ منهما مشروعًا مختلفًا عن الآخر. وعلى إثر ذلك أصدر الرئيس محمود عباس في الرابع عشر من حزيران مرسومًا بإقالة رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنيَّة، والإعلان عن حالة الطوارئ استنادًا لصلاحياته وفقًا للقانون الأساسي، وقد رفضت حركة حماس الالتزام بالمرسوم الرئاسي، وأعلنت عن استمرار "إسماعيل هنيَّة" على رأس حكومته التي انسحب منها الوزراء غير المنتمين إلى حركة حماس، واعتبرت حركة حماس حكومة تسيير الأعمال التي شكَّلها الرئيس حكومة غير شرعيَّة.[2]

---

[1] ابو مطر، مرجع سابق، ص 28.

[2] عودة، كفاح. أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص 29.

شكّل الانقسام الفلسطيني الدَّاخلي إحدى العقبات الكبيرة أمام العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، حيث بات الانقسام بين شطري الوطن حجر عثرة أمام الجهود الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، وقد انعكس هذا الانقسام حتى على الجاليات الفلسطينيَّة في الخارج، وبالتَّحديد في دول أوروبا، حيث نشأ ما بات يُعرف بالدّبلوماسيَّة الشَّعبيَّة بدون تنسيق مع العمل الدّبلوماسي الرَّسمي الفلسطيني.[1]

الاحتلال الإسرائيلي: يّعد الاحتلال الإسرائيلي أحد أهم العقبات التي تواجه العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، نتيجة وضع العراقيل أمام تنقّل الوفود الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة للخارج.

الخلافات بين صلاحيات منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة والسّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة

الصّراع على الصلاحيات ما بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة والسلطة الفلسطينيَّة شكّل تحديًّا كبيرًا أمام العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، حيث بات ما يُعرف بازدواجيَّة التَّمثيل، على الرغم من أنَّ المنظَّمة هي صاحبة التَّمثيل الرَّسمي على المستوى الخارجي، كونها كسبت الاعتراف الدَّولي سابقًا.[2]

لقد تميَّزت فترة ما بعد اتفاق أوسلو بتضارب الصلاحيات، وتعدّد المرجعيات في العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، وغياب برنامج منظّم، وخطة واضحة لهذا العمل الدّبلوماسي، وقد شهدت هذه المرحلة انحسار دور منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة في العملين السّياسي، والدّبلوماسي، وبروز دور السلطة الفلسطينيَّة التي أخذت على عاتقها قيادة المرحلة القادمة وفق أسس ومرجعيات اتفاقات أوسلو، وبالتالي وبعد تشكيل وزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة في عام 2003، وإقرار القانون الدّبلوماسي عام 2005 فقد أصبحت وزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة تشكّل المرجعيَّة الأولى في العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، وقد حدَّد القانون الدّبلوماسي الفلسطيني مهام وزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة في المادة (3) كما يلي:[3]

---

[1] أبو العز، أمجد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربيَّة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

[2] المرجع السابق

[3] ابو مطر، محمد. اشكالية العلاقة بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة والسلطة الفلسطينيَّة، منتدى غزة للدراسات السياسيَّة والاستراتيجية الخامس، غزة، فلسطين، 2012، ص 26.

- الإسهام في وضع السياسة الخارجيَّة الفلسطينيَّة، وتنفيذها بما يخدم المصالح العليا للشَّعب الفلسطيني.
- تمثيل فلسطين خارجيًّا، وتعزيز العلاقات الفلسطينيَّة مع الدّول، والمنظَّمات الدَّوليَّة، والإقليميَّة عربيًّا، وإسلاميًّا، ودوليًّا.
- الإشراف على جميع البعثات سياسيًّا، وإداريًّا، وماليًّا بما في ذلك التّعيينات، والتنقّلات وفقًا للقانون.
- تنمية وتطوير التَّعاون الدَّولي مع فلسطين، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجيَّة.
- رعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج، وتعزيز العلاقة معهم، وتعميق تواصلهم مع شعبهم ووطنهم.
- اعتماد جواز السفر الدّبلوماسي وفقًا لنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

ومن خلال الاطلاع على هذه المهام التي حدَّدها القانون الدّبلوماسي، بما فيها مقدَّمة القانون التي تمَّ عرضها سابقًا، فإنَّنا نلاحظ أنَّ وزارة الخارجيَّة أصبحت تمتلك الحصّة الكبرى فيما يتعلَّق بالمهام الدّبلوماسيَّة، حيث استأثرت على معظم المهام الدّبلوماسيَّة، وذلك يتعارض مع الادّعاءات التي جاءت بمقدّمة القانون من أنَّ إقرار القانون لا يشكّل مساسًا بمهام منظَّمة التَّحرير في هذا الشأن، وأنَّه يأتي في إطار تكامل المهام بين الدائرة السياسيَّة بالمنظَّمة، ووزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة.[1]

وقد أثَّر هيمنة وزارة التَّخطيط والتَّعاون الدّولي على العمل الدّبلوماسي الفلسطيني على عمل الدّبلوماسيين العاملين في السفارات، والتي كانت تتبع الدائرة السياسيَّة لمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، حيث أصبح الدّبلوماسيون الفلسطينيون ملزمين بالعمل وفق سياسات، وإفرازات أوسلو بجوانبها كافّة، وبالتالي فقد تعاظم دور السلطة الفلسطينيَّة على المستويات كافّة على حساب دور مؤسسات منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، إذ تمَّ تهميش مؤسسات وهيئات منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وإضعاف السفارات، والبعثات

[1] ابو صوي، محمود. الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدّبلوماسي الدولي، منتدى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2011، ص 15.

الدّبلوماسيَّة، وأصبحت المنظَّمة ليست أكثر من بنود ماليَّة تدرج شهريًّا على موازنة السّـلطة، وأصـبح السفراء وممثلو البعثات الفلسطينيَّة في الشتات لا يملكون الرؤية السياسيَّة الضّرورية لمجابهة الاحتلال، وممارساته التَّوسعيَّة، وإجراءاته العنصرية تحت مظلَّة المفاوضات.[1]

وبسبب حالة التَّهميش التي صاحبت تكوين السلطة فيما يتعلّق بمنظَّمة التَّحرير الفلسـطينيَّة، بـدأ هـذا الوضع يسحب نفسه على السفارات الفلسطينيَّة في الخارج، حيث تراجعت حدَّة الدّافعيَّة، وأصبح عملهـا روتينيًّا، ونمطيًّا، وتقليديًّا، ويقتصر على المناسبات والاتصالات الرَّسميَّة مع الجهـات الحكوميَّـة فـي البلدان المضيفة، وبدأ الترهل والضَّعف يرسم معالمه على عمل تلك السفارات.

كذلك على ضوء هيمنة السلطة الفلسطينيَّة على الموارد الفلسطينيَّة كافة، فقد أصبحت مؤسسات المنظَّمة تعاني من مشاكل ماليَّة عديدة، بما فيها الدائرة السياسيَّة للمنظَّمة، وهذا دفع رئيس الدائرة السياسيَّة فـي منظَّمة التَّحرير لتقديم طلب رسمي إلى وزارة الخارجيَّة في السلطة الوطنية الفلسطينيَّة يتضمَّن مطالبته بإلحاق الدّائرة السياسيَّة في تونس إداريًّا، وماليًّا بوزارة الخارجيَّة الفلسطينيَّة، كما أرسل قائمـة تضـم أسماء الموظفين الأساسيين في الدائرة السياسيَّة مطالبًا باعتمادها من قبل رئـيس السّـلطة الفلسـطينيَّة، ووزير الخارجيَّة[2].

1. وهكذا نجد أنَّ السّلطة الفلسطينيَّة، ومن خلال مؤسساتها أصبحت تقود العمل الدّبلوماسي الفلسطيني بشكل كامل، ودون أن تضع بعين الاعتبار إشراك القوى السياسيَّة الأخرى، ممَّا دفع بعض القـوى الفلسطينيَّة مثل حركة حماس، والتي هي غير ممثلة في منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة إلى فتح فـروع لها في بعض الدّول الأمر الذي عزَّز في تكريس الانقسام، وتشتيت الجهود الدّبلوماسيَّة.
2. تعثّر المصالحة الفلسطينيَّة: أثَّر الانقسام الفلسطيني على مناحي حياة المواطن الفلسطيني في شـتى المجالات: الاقتصاديَّة والاجتماعية والسياسيَّة، ونتيجة انقسام المشهد الفلسطيني الفلسطيني، كانـت

[1] احمد، مرجع سابق، ص 29.

[2] ابو صوي، مرجع سابق، ص 16.

هناك دعوات إقليميَّة ودوليَّة إلى ضرورة توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني ليظهر أمـــام العـــالم موحّدًا، حيث طال الانقسام، كذلك العمل الدّبلوماسي الفلسطيني في شقيه الرَّسمي والشَّعبي.[1]

3. غياب برنامج وطني فلسطيني موحّد ومتَّفق عليه بين الأطراف الفلسطينيَّة كافة بكل مكوناته مـــن فصائل وأحزاب ومنظمات، أوجد حالة من الإرباك لدى فريق العمل الدّبلوماسي الفلسطيني أمـــام العالم والمجتمع الدَّولي.
4. يعاني فريق العمل الدّبلوماسي الفلسطيني من نقص الخبرات في مجال التَّعامـــل مـــع الأطـــراف الدّوليَّة، والمؤسسات، والمنظَّمات الدَّوليَّة، ممَّا شكّل عائقًا وتحديًا أمام الدّبلوماسية الفلسطينيَّة.[2]
5. يعتبر اتفاق أوسلو أحد أبرز التّحديات التي تواجه العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، حيث فسح المجال للدّول العربيَّة للتطبيع، وفتح مسار علاقات سياسيَّة بين العديد مـــن الـــدّول العربيَّـــة وإســـرائيل، وبالتالي أضعف هذا الاتفاق قوَّة وحجة العمل الدّبلوماسي الفلسطيني، وكذلك أضعف كفـــاءة وأداء أعضاء السلك الدّبلوماسي الفلسطيني[3].

4.4.2 التّحديات العربيَّة والإقليميَّة

1. السياسة الخارجيَّة الإسرائيليَّة، والتي تلقى رواجًا وتأييدًا لدى المؤسسات الغربيَّة، وترسم صـــورة ذهنيَّة سلبيَّة عن الفلسطينيين وقضيتهم، تصفهم بالإرهاب.[4]
2. التَّحديات المرتبطة بالإعلام الغربي والمستند إلى قاعدة أنَّ إسرائيل هي دولة ديمقراطيَّة وحريَّـــة، وأنَّ باقي الدّول في منطقة الشرق الأوسط عكس ذلك، ويسعون لتدمير إسرائيل، وبالتالي صـــعوبة إقناع تلك المؤسسات الإعلاميَّة بالحق الفلسطيني والبطش والعنف الإسرائيلي.[5]

---

[1] أبو عمشة، رويد، السفير الفلسطيني في جيبوتي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] أبو العز، أمجد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربيَّة الأمريكية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] قواريق، عثمان، محاضر جامعي في العلوم السياسيَّة، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقـــف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/4

[4] وهدان، مرجع سابق، ص 227.

[5] قواريق، عثمان، محاضر جامعي في العلوم السياسيَّة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

3. ومن التَّحديات التي تواجه العمل الدّبلوماسي الفلسطيني على المستوى الإقليمي هو مسار التَّطبيع العربي الإسرائيلي، حيث شكَّلت تلك العمليَّة ضربة قويَّة للعمل الدّبلوماسي الفلسطيني.[1]
4. الانقسامات العربيَّة العربيَّة والتي أوجدت حالة من الوهن والضعف في العمل العربي المشترك والموحَّد تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
5. تغييب عمل جامعة الدّول العربيَّة، كما كان في السابق نتيجة الانقسامات العربيَّة والأحداث المضطربة التي اجتاحت بعض بلدان الإقليم خلال السنوات العشر السّابقة، فيما بات يُعرف بالربيع العربي.

4.4.3 التَّحديات الدَّوليَّة

1. التَّدخل الدّولي: لا زالت الولايات المتّحدة الأمريكيَّة تشكّل الحماية الدّبلوماسية لإسرائيل في المحافل الدَّوليَّة كافّة، وتحميها حتى من الإدانة اللفظيَّة، وحتى في حال صدور أي قرار عن أيّ منظَّمة دوليَّة؛ فإنَّ الولايات المتّحدة الأمريكية تعمل على إعاقة تنفيذه، حتى لو كان القرار صادرًا عن مجلس الأمن الدّولي[2].
2. تزعم الولايات المتّحدة للمنظومة الدّوليَّة، وسيطرتها على المؤسسات الفاعلة، وغياب أي دور أوروبي فاعل.
3. ضعف المؤسسات الدَّوليَّة في تطبيق القرارات الصادرة عنها بحق إسرائيل، ممَّا جعل الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة عاجزة أمام هذا الضَّعف في تحريك تلك القرارات وتنفيذها.
4. تراجع المساعدات الخارجيَّة المقدَّمة للسّلطة الفلسطينيَّة، ممَّا أثَّر على العمل الدّبلوماسي الفلسطيني وعلى نشاطاته في الخارج.

[1] أبو عمشة، رويد، السفير الفلسطيني في جيبوتي، مقابلة شخصية، مرجع سابق
[2] المرجع السابق.

5. الصّراعات الدَّوليَّة القائمة، كالحرب الأوكرانيَّة الرّوسيَّة، والصراع الأمريكي الصيني الذي جعل من القضيَّة الفلسطينيَّة قضية ثانوية أمام القوى الكبرى، وبالتالي محدوديَّة التّأثير للدّبلوماسية الفلسطينيَّة أمام تلك التَّحديات.
6. ضعف الدّبلوماسية الفلسطينيَّة في الولايات المتّحدة الأمريكيَّة نتيجة سيطرة اللوبي الصهيوني والمؤسسات الأمريكيةَّ الدَّاعمة لإسرائيل هناك.[1]

[1] ضبيط، جوني، رئيس المجلس الفلسطيني في الولايات المتّحدة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدّبلوماسية الفلسطينيَّة الرَّسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/2

الفصل الخامس

النتائج والتَّوصيات

في ختام هذه الدّراسة خرج الباحث بعدّة نتائج وتوصيات، عملت على إثراء الرسالة، بحيث يأمل الباحث أن تكون هذه النتائج مفيدة لصنّاع القرار السياسي حول الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة وإنجازاتها وتحدياتها.

5.1 النَّتائج

1. تعدّ الدّبلوماسية أحد أهم الوسائل التي تتبعها الدّول لتدعيم وتعزيز موقفها في السَّاحة الدَّوليَّة وفي المنظمات الدّوليَّة.
2. تعمل الدّبلوماسية على توصيل رسالة الدّولة للعالم الخارجي وتوطيد علاقتها بالأطراف الدّوليَّة.
3. لعبت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة ومنذ نشأة القضيَّة الفلسطينيَّة في عشرينيات القرن الماضي دورًا كبيرًا في تعزيز الحق الفلسطيني، والمعاناة التي يواجهها الشَّعب الفلسطيني جرّاء هذا الاحتلال.
4. منذ تأسيس منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة عام 1964، بدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة تأخذ الطابع الرَّسمي والمنظَّم.
5. بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيَّة عام 1967، نشطت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بشكل لافت على الصعيد الإقليمي والدَّولي، وخاصة بعد اعتراف الدّول العربيَّة بأنَّ منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة هي الممثل الشّرعي والوحيد للفلسطينيين.
6. ازداد النّشاط الدّبلوماسي الفلسطيني زخمًا بعد اعتراف العديد من دول العالم بمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة.
7. عملت دبلوماسية منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة على إيصال رسالة الفلسطينيين وحقوقهم عبر منابر المنظَّمات الدَّوليَّة كالأمم المتّحدة، ومجلس الأمن، وغيرها.

8. منذ بدء عمليَّة السَّلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1991، وما انبثق عنه من توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بدأت مرحلة جديد من الدّبلوماسية الفلسطينيَّة.
9. بعد تشكّل السّلطة الفلسطينيَّة عام 1994، بدأ النَّشاط الدّبلوماسي الفلسطيني يأخذ الطابع الرَّسمي من خلال تعيين السفراء والقناصل، وتشكيل وزارة الخارجيَّة.
10. نشطت الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة في المحافل الدَّوليَّة، خاصة بعد تعنّت الجانب الإسرائيلي ضد الحق الفلسطيني، وتنكره للاتفاقيّات الموقَّعة بين الطرفين.
11. بعد إصرار الجانب الإسرائيلي على نقضه لكلّ الاتفاقيات الموقّعة مع منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، بدأت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة مسارًا جديدًا في العمل، من خلال توجّهت للأمم المتّحدة للحصول على اعتراف بالدّولة الفلسطينيَّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967.
12. في عام 2011 حصلت فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتّحدة نتيجة الجهد الدّبلوماسي الفلسطيني الرامي للحصول على اعتراف عالمي ودولي في الدولة الفلسطينيَّة.
13. بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتّحدة نشطت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة من خلال الانضمام للمنظَّمات والمعاهدات الدَّوليَّة.
14. واجهت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عدَّة تحديات على المستوى الدّاخلي، من أبرزها الانقسام الفلسطيني، ونقص الخبرات لدى الطاقم الدّبلوماسي، والاحتلال الإسرائيلي الذي يُعيق أي تحرّك فلسطيني للحصول على حقوقه.
15. ومن أبرز التَّحديات على المستوى الإقليمي والعربي، والتي واجهت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة بروز الانقسامات العربيَّة العربيَّة، ومسار التَّطبيع العربي الإسرائيلي، وانشغال العديد من الدّول العربيَّة بقضاياها الدَّاخليَّة، خاصة بعد الربيع العربي عام 2011.
16. على المستوى الدَّولي تبرز العديد من التَّحديات المتعلّقة بالعمل الدّبلوماسي الفلسطيني، ومن أهمها أحاديَّة القطبيَّة، والمتمثّلة في الولايات المتّحدة، والتي تسيطر على القرار الدّولي، وانحيازها الكامل لإسرائيل في المجالات كافة.

17. من أبرز إنجازات الدّبلوماسية الفلسطينيَّة، حصول فلسطين على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتّحدة.
18. وكذلك نشطت الدّبلوماسية الفلسطينيَّة من خلال الانضمام للعديد من المنظَّمات والاتفاقيات الدَّوليَّة، بعد الحصول على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتّحدة.
19. عزَّزت الدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة من خلال الحصول على دولة مراقب في الأمم المتّحدة، والانضمام إلى المنظّمات والمعاهدات الدّوليّة.

5.2 التَّوصيات

يوصي الباحث في ختام دراسته بما يلي:

1. يرى الباحث ضرورة عقد دورات تدريبيَّة للفريق الدّبلوماسي الفلسطيني؛ لصقل خبراته في طرق العمل الدّبلوماسي، ونظرياته وأصوله.
2. على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة وفي ظلّ المتغيّرات الدَّوليَّة الجديدة العمل على فتح آفاق جديدة من العلاقات؛ لتدعيم الموقف الفلسطيني، والتَّصدي للهيمنة الأمريكيَّة على القرار العالمي، من خلال التَّوجه لبناء علاقات إستراتيجيَّة مع الصين وروسيا وغيرها من الدّول المؤثّرة في الساحة الدَّوليَّة.
3. ضرورة توحيد العمل الدّبلوماسي الفلسطيني الرَّسمي مع ما يُعرف بالدّبلوماسية الشَّعبيَّة، من خلال تقوية أواصر العلاقة، وتوحيد الجهود مع الجاليات الفلسطينيَّة في دول العالم.
4. ضرورة وضع خطَّة عمل للدّبلوماسيَّة الفلسطينيَّة، ترتكز على بناء علاقات وطيدة مع الدول والمنظمات العالميَّة كافّة؛ لتعزيز الموقف الدّولي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.
5. على الدّبلوماسية الفلسطينيَّة عدم التَّدخل في الصّراعات الدَّوليَّة والإقليميَّة القائمة، حتى لا تخسر علاقاتها مع بعض الدّول، وللنأي عن أيّ صراع دولي أو إقليمي.

المراجع العلمية

أولاً: الكتب

أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004

ابو عباه، سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها وقوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009

ابو هيف، على صادق، القانون الدبلوماسي، عموميات عن الدبلوماسية و الجهاز المركزي للشؤون الخارجية البعثات الدبلوماسية، البعثات القنصلية، البعثات الخاصة، منشاة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.

باجس، دلال، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011

البرغوثي، مروان، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006). بيروت- لبنان: مركز الوحدة للدراسات العربي، 2010

بركات، جمال، الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، 1985

البكري، عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986

توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني.. التجربة الفلسطينية، بيرزيت- فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2013

الحمد، جواد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم (21). عمان- الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011

الخضرا، ديما، نظريات العلاقات الدولية. ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت، 2016

دلاوي، فاروق، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004،

ديب، عكاوي، القانون الدولي، مؤسسة الأسوار، عكا، 2002

الشامي، علي حسين، الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها و نظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2009

شكري، محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، ط2، دار الفكر للنشر و التوزيع، دمشق، 1973

صايغ، يزيد، الحركة الوطنية الفلسطينية "1964- 1974" والكفاح المسلح والبحث عن الدولة، بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003

عامر، صالح الدين، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، 1985

عبد القادر، فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010

العبيكان، عبد العزيز ناصر بن عبد الرحمن، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، ط1، شركة العبيكان للأبحاث والتطور، 2008

عكرة، أنيس، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1981

علام، وائل احمد، القانون الدولي العام والعلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2014

الفتلاوي، سهيل حسين، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013

الفتلاوي، سهيل حسين، تسوية المنازعات الدولية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، دار الضياء للنشر، 2001

فوق العادة، سموحي، الدبلوماسية الحديثة، ط1، دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر، دمشق، 1973.

فوق العادة، سموحي، الدبلوماسية و البروتوكول، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر، دمشق، 1960.

القضاة، محمد حسين، القانون الدولي العام، ج1، مبادئ القانون الدولي العام، دار الوراق للنشر، عمان، 2019.

الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة الدبلوماسية، ج2، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العراق، 2012.

لوكاشوك، ايغور، القانون الدولي العام، ترجمة: القضاة، محمد حسين، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

المجذوب، مصطفى محمد علي، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002

محمد، ثامر كامل، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

محمد، فاضل زكي، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق السياسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.

مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

مورغانتاو، هانس، السياسة بين الأمم، ترجمة خيري حماد، دار القومية للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

ناي، جوزيف. القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. تعريب محمد البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

الهاشمي، مجد، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.

ثانياً: الرسائل الجامعية

أبو جمعة، تيسير، انتفاضة الأقصى عام 2000 أثرها السياسي على القضية الفلسطينية (2000-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2010.

أبو رحمة، عماد الدين، أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية "دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2011.

بدوان، علاء، اثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2015.

برهم، عبد الله، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007.

جفال، محمد، دور الدبلوماسية الفلسطينية في بناء الكيان السياسي الفلسطيني في الفترة ما بين 1994-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2013.

الحزقي، إياد، دور الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة أزمة جدار الفصل الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى،فلسطين، 2016.

حسن، مرفت، الشباب والعمل الدبلوماسي في ظل الإصلاح: الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004.

سحويل، صدام، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدول ومنظمة التحرير الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين، 2014.

شكيل، نادية، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري- قسطنطينية، الجزائر، 2012.

شهاب، شيماء، الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2016.

ضاهر، احمد، دو الإعلام الفلسطيني في تدعيم الجهود الدبلوماسية للاعتراف بالدولة من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة، 2017.

عبد الهادي، شيماء وشهاب، عبد الرحمن، الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة: فلسطين، 2016.

علام، وائل، دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز قضية الأسرى الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية دراسة اللاجئين، 2020.

عيروط، عصام، الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2011.

غلاب، النذير، السياسة الخارجية الأمريكية ومكافحة الإرهاب في الشرق الاوسط بعد أحداث 11سبتمبر2001، جامعة محمد بن مضياف.المسيلة. الجزائر.2016.

اللخاوي، عماد، دور الدبلوماسية الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية القدس: 1994 – 2017. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2018.

النواجحة، رمزي، الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تعزيز الموقف الدولي تجاه قضية اللاجئين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016.

ثالثاً: المجلات العلمية

أبو رمضان، جودت وليد، الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1964- 1993)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 7، 2016.

أبو رمضان، جودت، دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل اتفاق أوسلو 1993م، المجلة العملية للدراسات التجارية، جامعة قناة السويس، مجلد7، الملحق، 2016، ص356-388.

بضري، فاطمة، دبلوماسية التحرر الفلسطينية، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن- مركز الدراسات والأبحاث، العدد 2، 2014

جرار، حنان، الدبلوماسية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية: حماية المكتسبات في ظل صعود اليمين، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، العدد 277، 2019

درويش بسام، استحقاق أيلول، العودة إلى الجذور، مجلة سياسات، ع17-18، 2011

شاهين، علي شاهين، التدخل الدولي من اجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد4، السنة 28، 2005

شنيكات، خالد، وعربيات، غالب، التنبؤ في العلاقات الدولية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج13، ع3، 2013

عمر، عبد المنعم، القدس في قلب حراك الدبلوماسية الفلسطينية لمواجهة مشروع ترامب: تقرير سياسي خاص من مضمون الوثائق والتصريحات الرسمية المقدسية، جامعة القدس- مركز دراسات القدس، العدد 1، 2019

عوض، سميرة، الدبلوماسية العامة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، العدد 246، 2011

مجيب، مي، إعادة قراءة "ايستون" قدرة تحليل النظم على التجدد، مجلة دراسات، مج22، ع1، 2021، ص124-133

وهدان، عبد المنعم وحيد. انضمام فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات وأثره على الدبلوماسية الفلسطينية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة القدس، العدد 5، 2020

رابعاً: المقابلات

أبو العز، امجد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

أبو عمشة، رويد، السفير الفلسطيني في جيبوتي، مقابلة شخصية حول دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/6

ضبيط، جوني، رئيس المجلس الفلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابلة شخصية حول دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/2

قواريق، عثمان، محاضر جامعي في العلوم السياسية، مقابلة شخصية حول دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2021)، بتاريخ 2022/8/4

خامساً: المواقع الالكترونية

نص المادة (1) من اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات الصادرة بتاريخ 29 تموز 1899. https://avalon.law.yale.edu/19th_century/hague01.asp.

وولت، ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة،" ترجمة عادل زقاع، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019، تاريخ الدخول للموقع 2022/7/22: https://bit.ly/3QQ1Dy2

سادساً: المراجع الأجنبية

Hans N. Tuch: Coming with the World, U.S. Public, Diplomacy, Overseas, ST. Martin's Press, New York, 1990, p 3.

Karsh,Efaim.(2002). Peace in Middle East,London: watkiss Studio Ltd, p 85

الملاحق

أسئلة المقابلة

الأخوة والأخوات.... تحية طيبة وبعد

أنا الطالب: **محمد عبد اللطيف محمد صالح**، أقوم بعمل دراسة بعنوان **(دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2021)**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وأرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة المقابلة أدناه، علما بان المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستحاط بالسرية التامة.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

الطالب: محمد عبد اللطيف محمد صالح

أسئلة المقابلة

1. كيف ترى الأداء الدبلوماسي الفلسطيني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟
2. ما تقييمك للموقف الدولي تجاه القضايا الرئيسية للقضية الفلسطينية كالقدس واللاجئين والاستيطان والحدود...الخ؟
3. أين ترى نقاط القوة والضعف في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه القضية الفلسطينية؟
4. برأيك ما هي أبرز التحديات التي تواجه العمل الدبلوماسي الفلسطيني على الصعيد الدولي؟
5. هل ترى أن النشاط الدبلوماسي الفلسطيني كان على مستوى التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية؟
6. كيف ترى تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية؟

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE ROLE OF OFFICIAL PALESTINIAN DIPLOMACY IN STRENGTHENING INTERNATIONAL STANCE ON PALESTINE CAUSE 2012-2021

By
Mohammed Saleh

Supervisors
Dr. Saqr Al-Jabali
Dr. AbdelrahimShoubaki

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2022

THE ROLE OF OFFICIAL PALESTINIAN DIPLOMACY IN STRENGTHENING INTERNATIONAL STANCE ON PALESTINE CAUSE 2012-2021

By
Mohammed Saleh
Supervisors
Dr. Saqr Al-Jabali
Dr. AbdelrahimShoubaki

Abstract

This study aimed at understanding the role which the Palestinian diplomacy has played in reinforcing the international community stance on Palestine cause: 2012-2021. To that end, the researcher used the historical and forecasting approaches. He also used description, analysis and interviews. After data analysis, it was found that the Palestinian diplomacy faced a number of challenges at the domestic level. These challenges were the Palestinian divide, diplomatic staff poor experience and the Israeli military occupation which impeded any Palestinian move to ask for Palestinians' rights. At the international level, the Palestinian diplomacy faced challenges pertinent to Palestinian diplomatic work: presence of the unipolar world order. This order is controlled by the United States of America. It "hijacks" the international community resolutions, and sides with Israel in the international arena.

Despite these challenges, the Palestinian diplomacy has succeeded in reinforcing the international stance on Palestine cause. It managed to get a non-member observer State status and join international organizations and conventions.

Based on the study findings, the researcher suggests unifying the official Palestinian diplomacy with what is called popular diplomacy. This can be realized through strengthening of ties and unification of efforts with Palestinian expatriate communities in all countries of the world. In addition, the researcher suggests setting up a plan for Palestinian diplomacy that focuses on building strong ties with countries and international organization. This would reinforce the international stance on Palestine cause. Finally, the Palestinian diplomacy should refrain from intervention in international and regional conflicts; otherwise, it would lose support of some of these countries.

Key words: Palestinian diplomacy; international stance; Palestine cause.